

سلسلة مؤلفات علماء القرآن والقراءات (٧)



الأمانة العامة للأوقاف  
مصرف المساجد



# اللَّهُمَّ كَمْ فِي الْأَحْدَى عَنْهُ فِي فِي ضَيْبَطِ «الْمَدِّمَةِ الْجَزَّيَّةِ» وَ «تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ»

ابن الجوزي

ضبط وتحقيق

محمد بن فلاح المطيري



قطاع المساجد

# حقوق الطبع محفوظة

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية  
قطاع المساجد  
مشروع رعاية القرآن الكريم في المساجد

الطبعة الأولى

م ٢٠٠٨ - ١٤٢٩



دولة الكويت - الرقعي - شارع محمد بن القاسم

بدالة: ١٩٣٠٩٠٤٨٩٢ - ٣٩٢٠٤٨٩٤٠٤ - فاكس: ٤٠٨٩٠٤٠٨ / ٥٦٩٠٩٠٠٠

أو ٦٦ / ٢٤٧٤٧٥٥ - ١٠١٢٤٧٤٧٣٣ : فاكس

[www.islam.gov.kw](http://www.islam.gov.kw)

[www.koraa-alquran.com](http://www.koraa-alquran.com)

E-mail : [amana@www.asgaf.org](mailto:amana@www.asgaf.org)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُفْتَسِحُ الْكِتَابِ

«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٌ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَعَاهَمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ».

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ عِلْمَ التَّجويدِ مِنْ أَهْمَمِ الْعِلُومِ الشَّرِعِيَّةِ؛ لِتَعْلُقِهِ بِكَلَامِ الْبَارِئِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ تَعْلُمَهُ فَرْضٌ كَفَايَةٌ، وَالْعَمَلُ بِهِ فَرْضٌ عَيْنٌ عَلَى كُلِّ مُكَلِّفٍ يُرِيدُ قِرَاءَةً شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَأَدَنَى حَدًّا لِصِحَّةِ التَّلاوَةِ أَنْ تَسْلَمَ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْمَعْنَى أَوْ بِالْإِعْرَابِ، أَوْ بِهِمَا مَعًا. لِذَلِكَ حَرَصَ أُمَّةُ الْقِرَاءَةِ - رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي شَتَّى الْعَصُورِ عَلَى التَّأْلِيفِ فِي التَّجويدِ، بَيْنَ مَنْظُومٍ وَمَنْثُورٍ وَمُطَوَّلٍ وَمُخْتَصِّرٍ.

وَكَانَ مِنْ بَيْنِ تُلُوكِ التَّأْلِيفِ مَنْظُومَةً: (الْمُقْدِمَةُ) فِيمَا يَجُبُ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمُهُ)، لِإِمامِ الدُّنْيَا فِي عِلْمِ التَّجويدِ وَالْقِرَاءَاتِ، شِيخِ الْقُرَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، الْعَلَامَةِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ (ت: ٨٣٣ هـ).

فَقَدْ حَوَّتْ - عَلَى صِغَرِ حَجْمِهَا - جُلُّ أَبْحَاثِ التَّجويدِ الْهَامَةِ، مَعَ حُسْنِ سَبْكِ، وَدِقَّةِ لَفْظِ، وَجَمَالِ أُسْلُوبٍ، وَرَزَقَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْقَبُولُ لِدِي النَّاسِ عَلَى مَرْأَةِ الْأَيَامِ وَالْدُّهُورِ، مِنْ زَمِنِ نَاظِمِهَا رَحْمَةُ اللَّهِ إِلَى زَمِنِنَا هَذَا.

وَقَدْ أَقْبَلَ الْعُلَمَاءُ فِي شَتَّى الْأَعْصَارِ عَلَى شَرِحَهَا وَإِخْرَاجِ مَا فِيهَا مِنْ كُنُوزٍ، وَإِبرَازِ مَا حَوَّتْ مِنْ لَطَائِفَ»<sup>(١)</sup>.

وَعَلَى غَرَارِهَا جَاءَتْ مَنْظُومَةُ «تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ» لِلْجَمْزُورِيِّ مِنْ حِيثُ الصِّيَّتِ وَالْقَبُولُ لِدِي عَامَةِ الْمُشْتَغِلِينَ بِتَدْرِيسِ عِلْمِ التَّجويدِ.

وَلَطَالَمَا دَارَ فِي خَلَدِي الرَّغْبَةِ فِي خَدْمَةِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَوْ بِأَيِّ وَجْهٍ مِنْ

(١) مَا سَبَقَ تَقْلِيْتَهُ بِحُرْوَفِهِ مِنْ مَقْدِمَةِ فَضْيَلَةِ الشِّيْخِ دَائِمِيْنَ سَوِيدِ مِنْ تَحْقيقِهِ لِلْجَزَرِيِّ.

الوُجُوهِ، حتَّى شَرَفَنِي رَبُّ الْعِزَّةِ بِخَدْمَةِ كِتَابِهِ الْعَظِيمِ مِنْ خَلَالِ تَحْقِيقِ هَاتَيْنِ الْمَنْظُومَتَيْنِ اللَّتَّيْنِ لَهُمَا مِنَ الْقَبُولِ مَا لَهُمَا، وَسَمِّيَّتُ هَذَا التَّحْقِيقَ: «الإِحْكَامُ فِي ضَبْطِ الْمُقْدَمَةِ الْجَزَرِيَّةِ وَتَحْفَةِ الْأَطْفَالِ»<sup>(١)</sup>.

وكان العَزْمُ أَوَّلَ الْأَمْرِ عَلَى الْوَقْوفِ عَنْ ضَبْطِهِمَا بِالشُّكْلِ وَعَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ، ثُمَّ بَدَأْتِ أَنْ أَجْعَلَ الْعَمَلَ عَلَى نَحْوِي مَا تَرَى لِعِدَّةِ أَسْبَابٍ، مِنْهَا:

- ١ - وجود عدة روایات لأنفاظهما مع اختلاف وجوه الضبط في مفرداتهما، ومن ثم اقتضى مني جمْعُ تلك الاختلافات بَيْنَ السَّنَخِ والتعليق على ما مِنْ شَأنِه خدمة المنظومتين.
- ٢ - كثرة الأخطاء عند عامة من تَصَدَّرَ لضبطهما، فلا تكاد تَجِدُ طبعة خالية مِن التحريف والتصحيف وعدم الضبط السليم.

وأرجو أن تَعْيَيْ كُلُّ أَذْنٍ وَاعِيَّةً أَنَّ عَمَلِي فِيهِمَا مُنْصَبٌ عَلَى: ذِكْرِ اختلاف السَّنَخِ، وجْمَعِ الرواياتِ، والتَّدْقِيقِ فِي الضَّبْطِ وَالوزْنِ وَالإِمْلَاءِ وَالإِعْرَابِ، وَالتَّبَيِّنِ عَلَى أَخْطَاءِ الْطَّبَعَاتِ مِنْ حِيثِ التَّحْرِيفِ وَالتَّصْحِيفِ، أَمَّا مَسَائلُ التَّجْوِيدِ وَمَبَاحِثُهُ فَلَيْسْتُ بُعْتَيْيَ وَلَسْتُ أَهْلًا لِلخَوْضِ فِيهَا.

وَمِنَ الْمُنَاسِبِ هُنَا أَنْ أَنْقُلَ لَكُمْ كَلَامًا جَمِيلًا لِلشِّيخِ حَسَنِ الْوَرَاقِيِّ حِيثُ قَالَ: «أَرْجُو مِنَ الْمَشَايِخِ الْفُضَلَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ أَنْ يَتَقَوَّلُوا إِلَهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَأَلَا يَجْعَلُوا بَعْضَ الْخَلَافَاتِ فِي الضَّبْطِ سَبَبًا فِي الشَّقَاقِ وَالْخَلَافِ وَالنَّزَاعِ وَالْحِقْدِ وَالْحَسَدِ وَالْغَلَّ بَيْنَهُمْ؛ فَقَدْ رَأَيْتُ الْبَعْضَ يَقْعُدُ فِي الْحَرَامِ الْمَحْضِ مِنْ سَبْ وَشَسْمٍ وَغِيَّبٍ وَنَمِيمَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِسَبِّبِ ذَلِكَ، فَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقْرَأْ وَجْهًا مَا عَلَى شِيَخِهِ أَوْ لَمْ يَدْرِ بِهِ فَيُنِكِّرَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ مَعْلُومٌ لِدِي الْآخَرِينَ، وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَشَاكِلِ وَخَلَافَاتِ وَنِزَاعَاتِ حَصَلَتْ بَيْنَ الْمَشَايِخِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ بِسَبِّبِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ كَ(فَرَّ)، وَ(فِرَّ)، وَ(فَالْفَالْجَوْفَ) (لِلْجَوْفِ)

(١) وبعد الانتهاء من كتاب «الإِحْكَام» قمتُ - ولله الحمد - بإفراد المنظومتين في طبعتين:

- الأولى: مشتملة على فراغات للشرح والتعليق.

- والأخرى: عبارة عن كُتُبٍ صغيرة للحفظ.

مع إشارةٍ فيها لأهم الفروق التي بين السَّنَخِ.

ألف)، وغير ذلك من الأشياء المُختلف فيها والتي لا تؤثّر كثيراً مثلاً يُؤثّر الطّعن والليل من المسلم، فَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُصْلِحَ ذَاتَ بَيْنَا وَأَنْ يُؤْلِفَ بَيْنَ قَلُوبِنَا، آمِينٌ» اهـ.  
وختاماً فإنيأشكر كل من أغمازني كتاباً أو أرشدني صواباً، فإن كان من رشد وسد ومد فمن الله الواحد المثنان، وإن كان من زلل وخالل وخطل فذلك قسمة بيني وبين الشيطان، فإن أخطأت فلست بداعاً من الورى، وإن أصبت فما رميته إذ رميته ولكن الله رمى، وكن لي كما قال الشاطبي:

وَظَنَّ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحْ نَسِيجَهُ  
بِالْأَعْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا  
وَسَلَمْ لِإِحْدَى الْحُسْنَيَّيْنِ: إِصَابَةُ  
وَالْأُخْرَى أَجْتَهَادُ زَامَ صَوْبَاً فَأَمْحَالَا  
مِنَ الْحِلْمِ وَلِيُصْلِحُهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلَا  
وَإِنْ كَانَ حَرْقُ فَادِرِكْهُ بِفَضْلَةِ  
وَالله أَسْأَلُ أَنْ يُوفِّقَنَا لِكُلِّ خَيْرٍ، وَيَرْزُقَنَا الإِلْحَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَالله وَلِي  
التوفيق، وصلى الله وسلم على النبي محمد وآلها واصحابه أجمعين.

وكتب

محمد بن فلاح بن مشعان العزيزي المطيري

٢٠٠٧/١٠/٣ - ١٤٢٨ هـ

الكويت - صباح الناصر



الحاديـث عن «المقدمة الجزرية» لأبـن الجـزـري تـحـلـلـلـهـ

## \* أولاً: سنة نظمها:

قال فضيلة الشيخ د. حازم بن سعيد حيدر<sup>(١)</sup>: «ويترجح لدئي أن ابن الجزري كَعَلِّمَهُ وَضَعَ مُقْدَمَةً بَيْنَ عَامَيْ ٧٩٨ - ٨٠٠ هـ، وَذَلِكَ فِي رَحْلَتِهِ إِلَى بَلَادِ الرُّومِ (وَهِيَ تُرْكِيَا الْآنِ)؛ لَأَنَّ ابْنَهُ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ حَضَرَ سَمَاعاً إِجازَةَ أَبِيهِ لِأَبِي الْحَسْنِ عَلِيَّ بَاشَا بِقِرَاءَةِ الْآخِيرِ (الْمُقْدَمَةِ) عَلَيْهِ عَامٌ ٨٠٠ هـ كَمَا هُوَ مُثَبَّتُ بِخُطِّ ابْنِ الْجَزْرِيِّ فِي نِهايَةِ نُسْخَةِ مَكْتَبَةِ (لَا لَهِ لِي)<sup>(٢)</sup>، وَأَيْضًا فَإِنَّ ابْنَهُ الْآخِرَ أَبَا الْخَيْرِ مُحَمَّدًا لِحَقِّ بَأْيِهِ إِلَى تُرْكِيَا عَامٌ ٨٠١ هـ، وَفِيهِ حَفِظَ الْمُقْدَمَةِ الْجَزْرِيَّةِ، فَلَوْ كَانَ ابْنُ الْجَزْرِيَّ نَظَمَّهَا قَبْلَ ذَلِكَ فِي الشَّامِ أَوْ مَصْرُّ لَأَبِيهِ الْمَذْكُورِ حِفْظُهَا» اهـ.

<sup>(٣)</sup> ويرى فضيلة الشيخ د. أشرف طلعت أنها نظمت في حدود سنة ٧٩٨هـ.

\* ثانياً: التعريف بها:

اسمها: «المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه»، وهي أرجوزة مكونة من ١٠٧ أبيات على أصح الأقوال، وممّا يتضح أن ابن الجزري لم يجعل لها أبواباً ولا فصولاً، وإنما اجتهد في تبويبها بعض الشرّاح والمحققين.

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام<sup>(٥)</sup>:

**القسم الأول:** خطبة الناظم وعدة أبياتها ٨ أبيات، وقد عَرَضَ الناظم فيها لما يلي:

## ١- بيان اسمه ومذهبة الشافعى .

(١) في تقادمه لشرح الشيخ عبد الرزاق موسى للمقدمة الجزرية ص ١١-١٢.

٢٦ . (٢) ا نقط

<sup>(٣)</sup> في مقدمة تحقيقه للمنظومتين ص ١١

(٤) أي من بحر الرجز: «مستفعلن» ست مرات، ويدخله من الزحافات: الخبن «مَفَاعِلْنَ»، والطي «مُفَتَّعْلَنْ»، والخبا «مُفَعَّلْنَ»، ومن العلا: القطع «مَفَعُّلْنَ»؛ وحافه الخبن: «فَعَّلْنَ».

(٥) يتصرّف من مقدمة التحقيق لشرح الفضالي، ص ٤١ - ٤٤.

- الحمدَةُ، والصلاَةُ على رسول الله ﷺ وأهله وصحابه.
- بيان أن هذه الأرجوزة مُقدمةً لِمَا يجب على كل قارئٍ من قراءة القرآن الكريم أن يَعْلَمَهُ من أحكام التجويد.
- الإشارة إلى ما يحتاج إليه قارئ القرآن من معرفة: مخارج الحروف، وصفاتها، والوقف والابتداء، مع ما يتعلّق بهما من أبحاث رسم المصحف.

### القسم الثاني: الأبواب

وتنقسم إلى خمسة عشر باباً، وهي:

#### ١- باب مخارج الحروف:

وهو من أهم أبحاث التجويد، وقد بينَها الناظم في ١١ بيتاً، ورتبها باعتبار وضعها، حيث جَعَلَ الأبعادَ ممَّا يلي الصدرَ، والأقربُ مُقابلَه.

#### ٢- باب صفات الحروف:

ذَكَرَ الناظم سبعة عشر نوعاً لها في ٧ أبيات، حيث قسَّمَها إلى صفات لها ضدٌ وهي خمس ضد خمس، وسبع صفات لا ضد لها.

#### ٣- باب التجويد:

يَعْنِي فيه المراد بالتجويد، وما يجب فيه من رعاية المخارج والصفات وغير ذلك، مع المداومة على القراءة بالتَّكرار: في ٧ أبيات.

#### ٤- أبواب التفخيم والترقيق: وضمنَها الحديث عن:

أ- ترقيق الحروف المستفلة: في بيت واحد.

ب- بعض التحذيرات والتنبيهات: في ٦ أبيات.

ج- ما يتعلّق بالراء من حيث التفخيم والترقيق: في ٣ أبيات.

د- ما يتعلّق باللام من حيث التفخيم والترقيق، وبعض الأحكام المتعلقة بتفخيم حروف الاستعلاء وبتخليص المُرقَّقِ مِن المُفْخَمِ والعكس: في ٦ أبيات.

**٥- باب إدغام المتماثلين والمتجانسين:**

تكلّم فيه على بيان ما يُدعَم من الحروف المتماثلة والمتجانسة، وبين موانع الإدغام وشروطه وأحكامه: في بيتين.

**٦- باب الضاد والظاء:**

أخذ الناظم بذكر الطاءات التي تجيء في القرآن: في ٨ أبيات.

**٧- باب التحذيرات:**

أمر بتبيين الضاد إذا تلاها ظاء أو طاء أو تاء: في بيتين.

**٨- باب النون والميم المُشدّدين والميم الساكنة:**

ذكر فيه النون والميم المُشدّدين، وما يلزمهما من الغنة، وأحكام الميم الساكنة من إظهار وإخفاء: في ٣ أبيات.

**٩- باب أحكام النون الساكنة والتنوين:**

من إظهار وإدغام وقليل وإخفاء: في ٤ أبيات.

**١٠- باب المدّ:**

تحدّث فيه عن أنواع المدّ ومراتبه: في ٤ أبيات.

**١١- باب معرفة الوقف والابتداء:**

حيث بين أقسام الوقف والابتداء وحُكْم كلّ قسم منها: في ٦ أبيات.

**١٢- باب المقطوع والموصول:**

وقد نَبَّهَ الناظم في هذا الباب على كلماتٍ منها ما يُكتب مقطوعاً بلا خلاف، ومنها ما يُكتب موصولاً بلا خلاف أيضاً، ومنها ما يُكتب في بعض المصاحف مقطوعاً وفي بعضها موصولاً، مع بيان مواضعها في القرآن العظيم: في ١٥ بيتاً.

١٣ - باب التاءات:

وقد حَصَرَ الناظم في هذا الباب ما رُسِّمَ في القرآن العظيم بالباء المبسوطة؛  
لِيُعرَفَ أَنَّ ما عداه بالباء المربوطة، مع ذِكر مواضعها في القرآن: في ٧ أبيات.

١٤ - باب همزة الوصل:

وَبَيَّنَ الناظم فيه أحکام همزة الوصل حال الابتداء بها، سواء كانت في فعلٍ  
أو اسمٍ أو حرفٍ، ثم حَصَرَ الأسماء السمعاوية الواردة في القرآن: في ٣ أبيات.

١٥ - باب الوقف على أواخر الكلم:

بَيَّنَ فيه كيفية الوقف على الكلمة القرآنية، ومتى يُوقَفُ عليها بالسكون  
المَحض، أو مع الإشمام، أو بالرَّوْم: في بيتن.

القسم الثالث: خاتمة النَّظْم:

وهي خاتمة هذا النَّظْم المبارك، حيث قدمها الناظم تُحْفَةً وهديةً لقارئ  
القرآن الكريم، وخَتَّمَها كما بدأها بحمد الله والصلاحة على رسوله ﷺ: في بيتن.

فصار مجموع أبيات هذه المنظومة مِئةً وسبعةً أبياتٍ.



\* ثالثاً: شروحها:

لا شيء أدل على أهمية متن من المتنون من كثرة شروحه وحواشيه، ولما كان لهذه المقدمة المباركة القبول الحسن في نفوس العلماء والقراء ت سابق أهل العلم إلى شرحها وحل ألفاظها منذ زمن النظام حتى عصرنا هذا.

ومن تلك الشروح والحواشى والتعليقات<sup>(١)</sup>:

- ١- الحواشى المفہمة في شرح المقدمة، لأبي بكر محمد بن محمد بن الجزری، المعروف بـ«ابن الناظم»، ت: ٨٢٧ھ وقيل: ٨٣٥ھ.
- ٢- الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، لعبد الدائم بن علي الحیدي الأزهري، ت: ٨٧٠ھ.
- ٣- وله شرح آخر اسمه: الدرة المنظمة لشرح المقدمة.
- ٤- شرح الجزرية، لأحمد بن إسماعيل الكوراني، ت: ٨٩٣ھ.
- ٥- تحفة المرید لمعرفة مقدمة التجوید، لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الانصاری المعروف بـ«ابن قوب»، ت: ٨٩٣ھ.
- ٦- شرح على المقدمة الجزرية، لإمام الجامع الجديد المشهور بالكتباوي، كان حیاً: ٨٩٧ھ.
- ٧- شرح الجزرية، لمحمد بن إبراهيم الخليلي، ت: ٩٠٢ھ.
- ٨- الحواشى الأزهريّة في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد بن عبد الله الأزهري، ت: ٩٠٥ھ.
- ٩- الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية، لأبي الفتح محمد بن محمد المزي، ت: ٩٠٦ھ.

(١) قمت بإحصائتها من مقدمات المحققين وما اشتغلت عليه كتب الترجم ٥: «الضوء الالمع» للسعداوي، و«إمتع الفضلاء بترجم القراء» للبرماوي، وغيرهما.

- ١٠- الالائے<sup>(١)</sup> السَّيِّنَةُ في شرح المقدمة الجزرية، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، ت: ٩٢٣ هـ.
- ١١- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، لزكريا بن محمد الأنصاري، ت: ٩٢٦، وله حواشٍ على شرح ابن الناظم.
- ١٢- ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد، لمحمد بن عمر بن مبارك الحضرمي، المعروف بـ«بَحْرَق»، ت: ٩٣٠ هـ.
- ١٣- شرح الجزرية، لشمس الدين محمد بن أحمد الدلجي، ت: ٩٤٧ هـ.
- ١٤- شرح المقدمة الجزرية، لعصام الدين أحمد بن مصطفى، المعروف بـ«طاش كبرى زاده»، ت: ٩٦٨ هـ.
- ١٥- الفوائد السَّرِيرَةُ في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي التاذفي، المعروف بـ«ابن الحنبلي»، ت: ٩٧١ هـ.
- ١٦- نظم في شرح الجزرية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام البتروني، المعروف بـ«ابن الغرامي»، ت: ٩٧٧ هـ.
- ١٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن عمر المستكاوي، كان حيًّا: ٩٧٧ هـ.
- ١٨- شرح الجزرية (باللغة التركية)، لمحمد بن عمر، المعروف بـ«قورد أفندي»، ت: ٩٩٦ هـ.
- ١٩- شرح الجزرية، لعبد الرحمن بن علي الأماسي، ويُعرف بـ«مؤيد زاده»، ت: ٩٩٢ هـ.
- ٢٠- شرح الجزرية، لعلي بن غانم المقدسي، الملقب بـ«نور الدين الحنفي»، ت: ١٠٠٤ هـ.

(١) ويسمى: «العقود».

- ٢١- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، لملا علي بن سلطان القاري، ت: ١٤١٥هـ.
- ٢٢- الفوائد المسعدية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لعمر بن إبراهيم المسудی، ت: ١٤١٧هـ.
- ٢٣- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن بدر الدين المنشي، ت: ١٠٠١هـ.
- ٢٤- الجواهر المضيّة على المقدمة الجزرية، لأبي الفتوح سيف الدين بن عطاء الله الفضالي البصيري، ت: ١٠٢٠هـ.
- ٢٥- النكت اللوذية على شرح المقدمة الجزرية (حاشية على الدقائق المحكمة)، لشرف الدين حميد زكريا الأنصاري.
- ٢٦- شرح المقدمة الجزرية (باللغة التركية)، لمحمد بن أحمد، المعروف بـ «صوفي زاده»، كان حيًّا: ١٠٢٤هـ.
- ٢٧- تلخيص حاشية شرف الدين حميد زكريا الأنصاري، لأحمد بن عمر الإسقاطي، ت: ١١٥٩هـ.
- ٢٨- وله حاشية أخرى على الدقائق المحكمة.
- ٢٩- شرح الجزرية، لعلاء الدين علي بن محمد الطرابلسي، ت: ١٠٣٢هـ.
- ٣٠- تحفة المرید لمقدمة التجوید، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي، ت: ١٠٣٣هـ.
- ٣١- الفوائد المكية في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد حجازي الوعاظ القلقشندي، ت: ١٠٣٥هـ.
- ٣٢- وله أيضاً: الهدية النبوية في شرح الجزرية.
- ٣٣- وله شرح ثالث.
- ٣٤- شرح الجزرية (أو حاشية على بعض شروحها)، لعبد الحق بن سيف الدين الدھلوي، ت: ١٠٥٢هـ.

- ٣٥ شرح المقدمة الجزرية، لحسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطاوي الشهير بـ«المدابغي»، ت: ١١٧٠ هـ.
- ٣٦ الدرة المنظمة البهية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لمنصور بن عيسى بن غازي الأنصاري السِّمْتُوْدِي، كان حيًّا: ١٠٨٤ هـ.
- ٣٧ تعليقات على المقدمة الجزرية، لعبد الله بن حسين السويفي، ت: ١١٧٤ هـ.
- ٣٨ حاشية على شرح زكريا الأنصاري، لعلي الشبراهمي، ت: ١٠٨٧ هـ.
- ٣٩ الدرة السَّيِّنة في حلّ ألفاظ الجزرية، لعبد الجليل محمد بن عبد الهادي العمري، ت: ١٠٨٧ هـ.
- ٤٠ الجواهر السَّيِّنة على ألفاظ الجزرية، لإسماعيل الحصري الحموي القوصوني، كان حيًّا: ١٠٩٠ هـ.
- ٤١ الكواكب المضيَّة في شرح بعض أبيات الجزرية، لمحمد الشهزوري البرزنجي، ت: ١١٠٣ هـ.
- ٤٢ الحواشى المحكمة على المقدمة الجزرية، لمحمد بن عمر بن قاسم إسماعيل البكري، ت: ١١١١ هـ.
- ٤٣ حاشية على شرح خالد الأزهري للمقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر، المعروف بـ«الأمير الكبير»، ت: ١٢٣٢ هـ.
- ٤٤ شرح الجزرية، لأحمد بن محمد بن البخاري الشنقيطي، ت: ١٢٧٥ هـ.
- ٤٥ شرح الجزرية (باللغة الفارسية)، لكرامت علي، ت: ١٢٩٠ هـ.
- ٤٦ وسيلة المرید لبيان التجوید، حاشية على المقدمة، لعبد المعطي بن سالم الشملاوي: ت: ١١٢٧ هـ.
- ٤٧ شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم الدكدرجي، ت: ١١٣١ هـ.
- ٤٨ التعليقات الوفية على متن الجزرية، لمحمد بن بشير، المعروف بـ«الغزوی»، كان حيًّا: ١٣٠٥ هـ.

- ٤٩- الفوائد المفہمة في شرح الجزرية المقدمة، لمحمد بن علي بن يوسف الشریف التونسی، المعروف بـ «ابن يالوشة»، ت: ١٣١٤ھ.
- ٥٠- المطالب العلیة على متن الجزرية، لمحمد بن بشیر بن هلال الدلاجاتی الحلبی، ت: ١٣٣٩ھ.
- ٥١- الهدیة في شرح الجزرية، لمحمد مصطفی بن موسی، إمام وخطیب جامع السليمانیہ باستانبول.
- ٥٢- شرح الجزرية، لمحمد بن علي بن عبد الرحمن الشرشالی البطاواری المکی، ت: ١٣٥٥ھ.
- ٥٣- النکات الحسان على شرح شیخ الإسلام- ذکریا الأنصاری- لمقدمة تجوید القرآن، لعبد الرحمن التحرّاوی، ت: ١٢١٠ھ.
- ٥٤- حواشی على باب مخارج الحروف من المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه، لرضوان بن محمد المخللاتی، ت: ١٣١١ھ.
- ٥٥- الدقائق المنتظمة على الدقائق المحکمة (حاشیة على شرح ذکریا الأنصاری)، لنور الدين علي بن عمر بن أحمد المیھی، ١٢٠٤ھ.
- ٥٦- المنحة العطریة في شرح المقدمة الجزرية، لأبی نصر محمد أعظم بن کدی الھروی البرنابادی، توفي في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري.
- ٥٧- الفوائد المحررة في شرح المقدمة، لمحمد بن کمال الدين المدنی.
- ٥٨- شرح المقدمة الجزرية، لخلیل بن عثمان الشقلانویش.
- ٥٩- الدرة المنظمة على شرح المقدمة، لأحمد بن یحيی السوسي.
- ٦٠- شرح الجزرية، لمحمد بن ضیاء الدين أبی البقاء المعنوی.
- ٦١- الفوائد السنھوریة في شرح الجزرية، لعلی بن حسن السنھوری.
- ٦٢- شرح الجزرية، لمحمد بن سلامة الوعاظ.
- ٦٣- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد القاضی.

- ٦٤ - کفایة المرید لمقدمة التجوید، لخلیل بن بدر الدين الکناوی .  
٦٥ - القواعد المحکمة في شرح المقدمة ، لمؤلف مجهول .  
٦٦ - النبذة المتممة لشرح المقدمة ، لمؤلف مجهول .

\* شروح معاصرة:

- ٦٧ - شرح المقدمة الجزرية ، لمحمد شاهین العنوسی .  
٦٨ - ترجمة واختصار وشرح المقدمة الجزرية ، لفتح محمد ، ت: ١٤٠٧ هـ .  
٦٩ - الفوائد التجویدیة في شرح المقدمة الجزرية ، لعبد الرزاق بن موسی .  
٧٠ - العطایا الوھبیة في شرح المقدمة الجزرية ، لرحیم بخش ، ت: ١٤٠٢ هـ .  
٧١ - شرح المقدمة الجزرية ، للمرسی بن حسین جوھر ، ت: ١٤١٠ هـ .  
٧٢ - شرح المقدمة الجزرية ، لمحمد محیسین ، ت: ١٤٢٢ هـ .  
٧٣ - دروس مهمہ في شرح الدقائق المحکمة في شرح المقدمة الجزرية ، لسید لاشین ابو الفرح .  
٧٤ - القلائد الجوھریة في حید المقدمة الجزریة (باللغة الاردية) ، لسعید احمد .  
٧٥ - شرح المقدمة الجزرية ، لعبد العزیز الناغی .  
٧٦ - الدّرر البھیة شرح المقدمة الجزریة ، لأسامیہ عبد الوهاب .  
٧٧ - إتحاف کرام البریة بشرح المقدمة الجزریة ، لعلی بن مبارک العازمی .  
٧٨ - الروضۃ الندیۃ شرح متن الجزریة ، لمحمود عبد المنعم العبد .  
٧٩ - المنح الإلهیة شرح المقدمة الجزریة ، لھانی بن محمد بن عبد الله القاضی .  
٨٠ - فتح رب البریة شرح المقدمة الجزریة ، لصفوت محمود سالم .  
٨١ - الدقائق التجویدیة في المقدمة الجزریة ، لفرغلی سید عرباوی .  
٨٢ - الواضح في شرح المقدمة الجزریة ، لعزت عبید الدعاس .  
٨٣ - شرح المقدمة الجزریة ، لإبراهیم بن سعید الدوسری .  
٨٤ - التحفة الوراقیة شرح المقدمة الجزریة ، لحسن الوراقی .

- ٨٥ إسعاد البرية بشرح المقدمة الجزرية، لحمدي السيد.
- ٨٦ الحواشی المرتضیة علی المقدمة الجزرية فی تجوید کلام رب البریة، لعبد الله ناجی.
- ٨٧ مختصر شرح المقدمة الجزرية، لعلی حسن سلیمان.
- ٨٨ الأنوار البهیة فی حل الجزریة، لعبد الباسط هاشم.

\* \* \*

\* رابعاً: قالوا في «المقدمة الجزرية»:

- **قال ابن الناظم ص ١٠١:** «... وكان أَنْفَعَ مَا أَلْفَ في ذلك الأرجوزة المُسَمَّاة بـ(المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه) مِنْ نَظْمٍ سَيِّدي ووالدي الإمام العلامة...، فإنها مع صِغرِ الحَجْمِ وحسنِ الاختصارِ حَوْتُ مَا لَمْ تَحُوِّ في هذا الْعِلْمِ الْكُتُبُ الْكِبَارُ» اهـ.

- **وقال عبد الدائم الأزهري ص ٦٨:** «... وإنَّ أَنْفَعَ مَا رأَيْتُ في هذا الشأنِ وأكثَرَ غناءً لِقُرَاءِ الْقُرْآنِ فِي هذَا الزَّمَانِ الْأَرْجُوزَةَ الْمُسَمَّاةَ بـ(المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه)...، وكنتُ مِمَّنْ اعْتَنَى بِهَا حَفْظًا وَأَتَقْنَاهَا عَلَى نَاظِمِهَا مَعْنَى وَلِفَظًا...، فإنها مع صِغرِ حَجْمِهَا غَزِيرٌ عِلْمُهَا...» اهـ.

- **وقال طاش كبرى زاده ص ٣٥ - ٣٦:** «... وكان أَحْسَنَ مَا أَلْفَ في عِلْمِ التَّجويدِ الْأَرْجُوزَةَ الْمُسَمَّاةَ بـ(المقدمة)...، فإنها بابُ هذه المدينة الطَّيِّبةِ وأَسَاسُهَا، ورئيْسُ هاتِيكَ الْعِلُومِ ورَأْسُهَا، بِحِيثُ لَا مَنْدُوحةَ عَنْهَا لَطَالِبُ الْقُرْآنِ؛ إِذْ فَاقَ عَلَى الْأَقْرَانِ فِي مِضْمَارِ الْبَيَانِ» اهـ.

- **وقال ابن الحنبلي ص ٢٥ - ٢٦:** «... مَقْدِمَةٌ عَقُودُ جُمَانِهَا عَلَيْهَا ولطائفُ إِشَارَاتِهَا مِنْ بَوَاهِرِ عِبَارَاتِهَا حَفِيَّةٌ مِنْ جَلِيلَةٍ إِذَا ضَاعَ نَسْرُهَا كَانَتْ طَيِّبَةً السُّرُرِ، أَوْ بَانَ يُسْرُهَا كَانَتْ عُمْدَةً أَهْلَ الْعَصْرِ، ذَاتُ دَقَائِقِ مُحْكَمَةٍ، وَمَطْوِيَاتٍ بِطِرَازِ الرُّمُوزِ مَعْلَمَةٍ، وَتِيسِيرٍ عَلَى الْلَّاْفِظِ، وَأَوْزَانٍ يَقْبَلُهَا طَبْعُ الْحَافِظِ» اهـ.

- **وقال البرنابدي ص ٢:** «... كانت دُرَّةً يتيمةً، وفريدةً كريمةً، ومنظومةً بدِيعَةً، ورموزًا حَفِيَّةً، وكنوزًا ثمينةً، حاوِيَةً مَعْ صِغرِ حَجْمِهَا مَا لَمْ تَحُوِّ الْكُتُبُ الْكِبَارُ، شهيرَةً بِالقراءَةِ وَالْحَفْظِ فِي الْأَقْطَارِ، وشَرَحَهَا جَمُّ غَفِيرٌ مِنْ فضلاِ الْأَمْصَارِ، وَتَلَقَّاهَا بِالْقِبُولِ عِلَّمَاءُ الْأَعْصَارِ، وَتَدَأَّلَهَا الصَّغَارُ وَالْكِبَارُ» اهـ.

\* خامساً: ما اعتمدَتْ عليه في ضبطِ «المقدمة الجزرية» والتعليق عليها:

اعتمدتْ في ذلك:

- ١- على نسخة خطّيّة قيمّة<sup>(١)</sup> مقرّوءة على الناظم رَحْمَةُ اللهِ وعليها إجازة بخطه.
- ٢- وعلى ثلاثة عشر شرحاً للمقدمة الجزرية.
- ٣- وعلى عدة طبعات لها قام بضبطها جماعة من المحققين.

وإليك تفصيل ما سبق:

#### ١- النسخة الخطّيّة:

تعود أهمية هذه النسخة إلى كونها مقرّوءة على الناظم ابن الجزرِي رَحْمَةُ اللهِ وفي آخرها إجازة بخطه، وهي مصوّرة عن النسخة المحفوظة في مكتبة «لأله لي» في مدينة إسطنبول بتركيا تحت رقم «٧٠» عمومي، وهي نفسُها التي اعتمدَتْ عليها د. أيمن سويد ود. أشرف طلعت في تحقيقهما للجزرية.

وسأترك الحديث عنها للدكتور أشرف طلعت حيث يقول ص ١٤ - ١٠:  
... وعلى الرغم من وجود هذه الإجازة التي يخطّ الناظم على هذه النسخة إلا أنها لا تكفي وحدتها في تحقيق نص المتن وإن كانت في أكثر مواضعها جيدة؛ فقد ظهر بعد البحث ومقابلة النسخ وطالعه الشروح والنظر في الإجازات أن المقدمة الجزرية - كغالب منظوماتِ الجزرِي - مررت بأكثر من مرحلة في التأليف ولها أكثر من صورة، وأن النسخة المذكورة ليست هي الصورة الأخيرة للمقدمة، ولا هي أدقها؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- إجازة ابن الجزرِي المكتوبة في نهاية هذه النسخة كانت في شهر المحرّم سنة ٨٠٠هـ، وذلك قريب من تاريخ نظمها الذي كان في حدود سنة ٧٩٨هـ، فكانها الصورة الأولى للمنظومة؛ فقد عاش الناظم بعد تاريخ هذه الإجازة ثلاثة وثلاثين سنة، وغيرَ فيها كما سيأتي.

(١) حصلت على صورة لها عن طريق فضيلة الشيخ د. حازم الْكَرْمِي ، فجزاه الله خيراً.

٢- تَفَرَّدَتْ هذه النسخة بأشياء لَمْ تُشارِكُها فيها أَيُّ مِن النسخ الأخرى - على كثُرتها -، وبعْضُ هذه التَّفَرَّدَاتِ خَطَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّرَاحُ، وبعْضُها يُوَهِّم ظَاهِرُه خَلَافَ المعنى المقصود.

فمن المواقع التي انفردَتْ هذه النسخة بها ونَبَّهَ الشَّرَاحُ على خَطَئِها ما وَرَدَ في الْبَيْتِ العاشرِ بِلِفْظِ: (لِلْجَوْفِ أَلْفُ)، إِذْ لَا يُسْتَقِيمُ بِهِ الْوَزْنُ، نَبَّهَ عَلَيْهِ مَلَّا عَلَيْهِ الْقَارِي فِي شِرْحِه عَلَى الْجَزَرِيَّةِ.

وقال ابنُ غازِي: (وَفِي بَعْضِ النَّسْخِ: لِلْجَوْفِ أَلْفُ)، وَهُوَ الَّذِي شَرَحَ عَلَيْهِ ابْنُ النَّاظِمِ، وَلَا يُوجَدُ فِي نَسْخَةِ سَوَاهِ).

والمقصود بـ(ابن الناظم) أبو بكرِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَزَرِيُّ، وَهُوَ أَحَدُ الَّذِينَ سَمِعُوا الْجَزَرِيَّةَ عَلَى صُورِتِهِ الْأُولَى سَنَةَ ٨٠٠ هـ وَأَجِيزَ بِهَا، ثُمَّ فَارَقَ أَبَاهُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، شَرَحَ خَلَالَهَا الْمَنْظُومَةَ حَسْبَمَا سَمِعَهَا قَدِيمًا.

وقد عَدَلَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيَّ هَذَا الْمَوْضِعَ إِلَى: (فَالْأَلْفُ لِلْجَوْفِ)، وَأَثَبَتَ هَذَا التَّعْدِيلُ فِي نَسْخَةٍ مُؤْتَقَّةٍ مِنْ مَنْظُومَتِهِ (طَبِيَّةُ النَّسْرِ)<sup>(١)</sup> الَّتِي ضَمَّنَهَا الْعَدِيدُ مِنْ آيَاتِ الْمَقْدِمَةِ، وَقُرِئَتْ عَلَيْهِ سَنَةَ ٨٢٣ هـ، أَيْ بَعْدَ تَقْرِيمِهِ بِأَرْبَعِ وَعَشْرِينَ سَنَةً تَقْرِيبًا، وَعَلَى هَذَا التَّعْدِيلِ مَضَى شَرَاحُ الْجَزَرِيَّةِ.

...

٣- أَكْثَرُ شَرَاحِ الْجَزَرِيَّةِ اعْتَمَدُوا عَلَى نَسْخَ مُخَالِفَةِ لَهُذِهِ النَّسْخَةِ فِي مَوْضِعِ كَثِيرٍ بِمَا يُشْبِهُ الْإِجْمَاعَ، وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُمْ خِلَافًا بَيْنَ نَسْخِ الْجَزَرِيَّةِ الَّتِي اطْلَعَ عَلَيْهَا أَشَارَ إِلَى مَا فِي هَذِهِ النَّسْخَةِ بِقَوْلِهِ: (وَفِي نَسْخَةِ)، وَلَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهَا فِي الْغَالِبِ، فَهِي دَائِمًا عَنْهُمْ مَحَلٌ لِلْحَكَايَةِ - أَعْنِي فِي مَوْضِعِ الْخَلَافِ - وَلَا يُسْتَشَدُ لِلشَّرْحِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهَا لَيْسَ بِالصُّورَةِ الْأُخِيرَةِ لِلْمَنْظُومَةِ كَمَا قَدَّمْتُ<sup>١</sup> إِلَيْهِ.

\* \* \*

(١) الَّذِي فِي الطَّبِيَّةِ - بِحَسْبِ الطَّبِيعَةِ الَّتِي بَيْنَ يَدِي -: «فَالْجَوْفُ لِلْهَاوِي وَأَحْتَيِهِ وَهِيَ».

\* نص الإجازة التي بخط الناظم الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى في آخر النسخة الخطية<sup>(١)</sup>:

«الحمد لله وحده، وصلى الله على سيد الخلق محمد وآلها وسلم.  
عرض على جميع هذه المقدمة من نظمي الولد النجيب السعيد الألفظ، سلالة  
العلماء، أوحد التجاء، بعية الأذكياء، عين الفضلاء: أبو الحسن علي باشا، ولد الشيخ  
الإمام العلامة المرحوم صفي الدين صقر شاه بن أمير خجا بن إيس بن فرغل أحمد،  
الخراساني الأصل، ثم التبريزي، وفقه الله تعالى لمراضيه، ورحم الله من سلف من  
أهلية؛ من حفظه<sup>(٢)</sup> في مجلس واحد حفظ إتقان ولفظ إيقان.

وسمعها بقراءته:

- ابني أبو بكر أحمد.

- والشيخ الفاضل الحاذق حميد الدين عبد الحميد بن أحمد بن محمد التبريزي  
الخسروشاهي.

- والولدان السعیدان التجیان الفاضلان: أبو الخیر محمد، وأبو الثناء محمود،  
ابننا الشيخ الإمام العالی الصالح المسّلک، برکة المسلمين، عمدة المرشدين: فخر الدين  
إیاس بن عبدالله السوری حصاری.

- وخیر الدين خلیل بن مصطفی بن احمد الفراسی.

- وشمس الدين محمد بن إبراهيم الینی الأصل البرصوی المؤبد.

- والمقرئ الفاضل عماد الدين عوض بن علي البرصوی.

- والشيخ أحمد بن محمد الأقلونی.

- والمقرئ الألفاظ أحمد بن محمد بن خاطر بك القونی.

(١) استعن في قراءتها وضبط أعلامها بضبط د. أمين سعيد حفظه الله ص ١٤.

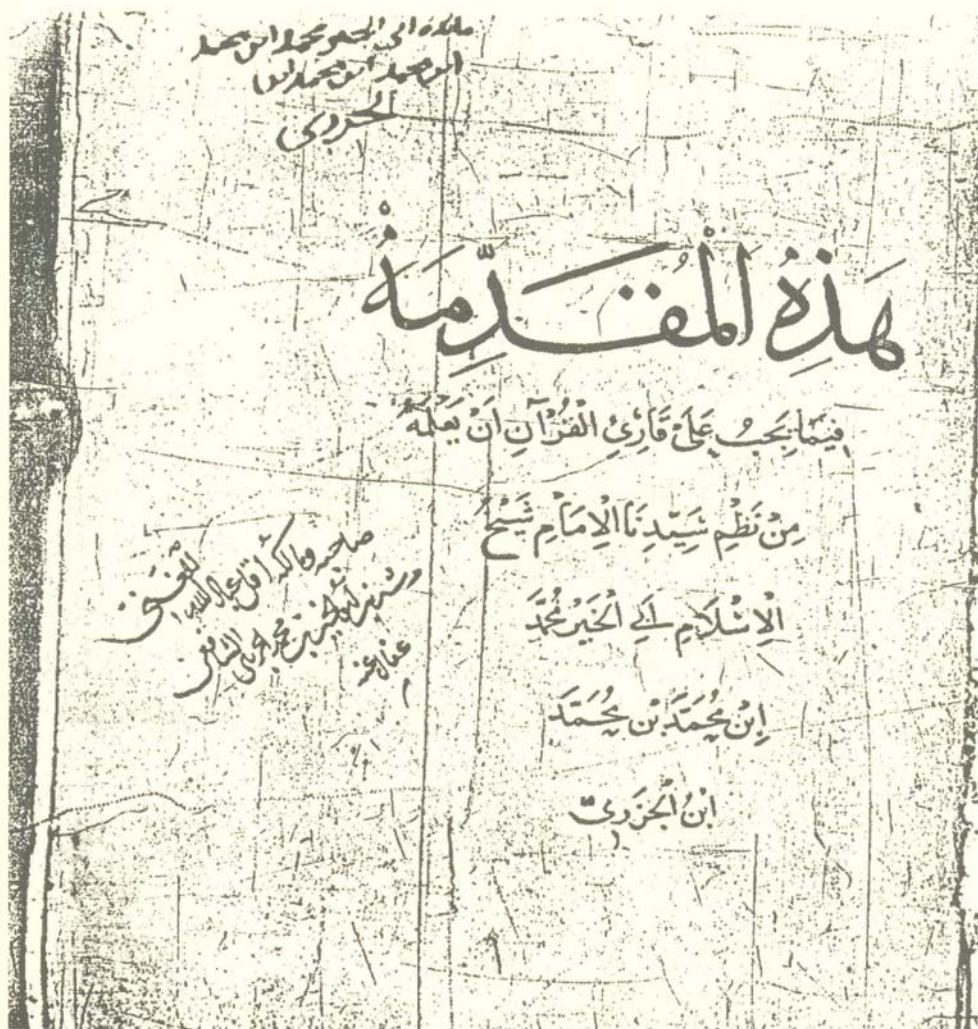
(٢) متعلق الجار والمجرور هو قوله: «عرض».

- وشمسُ الدّينِ محمدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَادَارَ النَّهَاوَنْدِيُّ ثُمَّ الدَّمْشَقِيُّ .  
- وإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرُّومِيُّ عَتْقُ الْخَادِمِ عَزْ الدِّينِ .  
وَصَحَّ ذَلِكَ فِي يَوْمِ السَّبْتِ ، سَادِسَ عَشَرِيِّ الْمُحَرَّمِ ، سَنَةً ثَمَانِيَّةً مِائَةً .  
وَأَجَزَّتُ لِلْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورَ<sup>(١)</sup> وَلِعَلَىٰ باشا رِوَايَتَهَا عَنِّي وَجَمِيعَ مَا يَحُوزُ وَعَنِّي  
رِوَايَتُهُ ، وَتَلَفَّظْتُ لَهُ بِذَلِكَ .

قاله وَكَتَبَهُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْجَزَرِيِّ ، حَامِدًا وَمُضَلِّلًا  
وَمُسَلِّمًا ، عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ .

\* \* \*

(١) أي: النَّظَمُ المذكور.



صورة الصفحة الأولى من النسخة الخطية

وعليها تَمْلِيَكَانِ :

- الذي في أعلى الصفحة: مِلْكُ أَبِي الْحَيْرِ مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْجَزَرِيِّ .

- والذي على يسارها: صاحبُهُ وَمَالِكُهُ أَقْلَعْ عَبَادُ اللَّهِ الْعَنَّى . . . أَبُو الْحَيْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَزَرِيِّ

الشافعی عَفَا اللَّهُ عَنْهُ .

وَحَادِرُ الْوَقْتِ يُكْلِمُ كُلَّ اِنْجَكَةٍ  
إِلَّا إِذَا رُسِّتْ بِعَيْنِ الْجَمِيعِ  
الْأَزْفَيْنِ أَوْ نَصَبَ وَأَشْمَرَ  
إِشَانَ بِالْفِضْمَدِ فَرَفَعَ وَضَمَّ  
مِنْ لِهَارِيِّ الْقُرْآنِ تَقْدِيمَةً  
ثُمَّ أَصْلَاهُ بَعْدَ وَالسَّلَامُ

سَدِّ الْجَوْهَرِ مُحَمَّدُ الرَّحْمَنُ وَسَلَّمَ  
سَطَّى الْوَلَدُ الْجَيْبُ الْعَيْدُ  
الْجَيْبُ الْعَيْدُ الْأَذْكَارُ عَيْنُ  
بَاسِقَلُ الدَّارِجُ الْأَنَامُ الْعَلَامُ  
شَاهِرُ الْمِنْجَانِ الْأَسْ

الْمَسْحَحُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى  
عَرْضٍ عَلَى حِسْبَوْهُ الْمَعْدَمَةُ  
الْلَّا لَهُ شَيْلَهُ الْعَلَمُ وَأَوْدَمُ  
الْفَضْلَاءُ أَوْلَى الْخَيْرَ عَلَى  
الرَّحْمَةِ صَفْرُ الدَّرِصْفُ

ابن قرطلاس المخراصي الأصل ثغر التبرizi وعنه الله تعالى  
 لراضيه ورحمه من سلف من أطليه مرتضى فرجليس  
 واحد حقط إيقان ونقط إيقان وسمعها يقرأ ابنى  
 أبو كوكب وابن العلاء وأبا الحادث حميد الدر عمه محمد بن ثوبان  
 ثورة التبريزى الخضر وشاهر والولاذ السعيد السخايني  
 الناضل زادوا الخير به وأبو الشارك محمود أبا اليم الاسم العالم  
 الصاحب السلام بركم المسلمين عن الرشيد بن فخر الدين الياسى عمه  
 السورى حصارى وحربه لز خليل مصنف راجو الفتنى وسر المس  
 محمد بن هريم البهوى صاحب البرصوى الولد والمفترى العاشر عاد الدين  
 محمود على البرصوى والمعجمى كتبه للأتفاقون والمعجمى للألفاظ  
 احمد بن حبيب صاحب القتونى وكتبه المسند لابن رياحة والنهاوند كلام التسفي  
 واسلامهم عبده الله العجمى يحيى ابن ابي عذر المسند وهو مقدم المسند  
 يحيى العجمى الحفصى ثانية واحتى يحيى العجمى المذكور ولعله يحيى  
 يحيى العجمى يحيى الحفصى وحيى رواية وله خطه لذاته يحيى العجمى  
 كلامه يحيى العجمى ثانية أصله سلطان عاصى الله عاصى عاصى الله عاصى الله

## ٢- شروح الجزرية الثلاثة عشر<sup>(١)</sup>:

اجتمعَ عندي - بفضل الله تعالى - أكثرُ من عشرين شرحاً مطبوعاً للمقدمة الجزرية ما بين قديم وحديث، وهي التي تمكنتُ من جمعها، ثم إنني انتسبتُ منها ثلاثة عشر شرحاً معتمدأً عليها مع استئناسي ببقية الشروح، وهذه الثلاثة عشر شرحاً من أنفس الشروح؛ لجلاله قدر شراحها الذين على رأسهم تلامذة ابن الجزري كولده أبي بكر عبد الدائم الأزهري.

ولا شك أنَّ في أقوال شراحها وذكرهم لاختلاف النسخ والروايات والترجيح بينها تبياناً وحسماً لكتير من المشكلات، ولا شك أنَّ ذلك كله يمتثلة الاجتماع بهم ومشورتهم في أمرها، ولا يعبُ على بعض الشرائح عدم اعتماده بالنص على ضبطها والحديث عن روایتها، وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الشروح تعود أهميتها إلى ما أثبته شراحها من ألفاظ مختلفة عما في الشروح الأخرى، وكفى بها بعية.

وإليك أسماء تلك الشروح وأصحابها تبعاً مقدماً أقدمهم وفاة على من يليه، مع بيان لمقدار اعتماد كل شارح بضبط ألفاظها وذكر اختلاف النسخ والروايات:

١- «الحواشي المفهمة في شرح المقدمة»، للعلامة أبي بكر أحمد بن محمد بن الجزمي، المعروف بـ«ابن الناظم»، ت: ٨٢٧هـ وقيل: ٨٣٥هـ.

وهو أول شرح لهذه المنظومة المباركة التي تلقاها عن ناظمها رَحْمَةُ اللهِ في صورتها الأولى كما سبق بيانه، ولكنه لم يحرص على ضبط ألفاظها سوى التزير اليسير.

٢- «الطرازات المعلمة في شرح المقدمة»، للعلامة عبد الدائم بن علي الحديدي الأزهري، ت: ٨٧٠هـ، وهو من تلاميذ ابن الجزمي.

وهو ثاني شرح وصلنا بعد شرح ابن الناظم، ويتميز بذكر نقولات شفاهية من في ناظمها ابن الجزمي حول تغيير ألفاظها وما استقرَ عليه الناظم آخرًا، كما اعتمد أيضًا بضبط ألفاظها وذكر بعض التنبهات العروضية.

(١) انظر قائمة مصادر التحقيق لمعرفة بيانات الطبعات التي اعتمدتها.

- ٣- «الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية»، للعلامة خالد بن عبد الله الأزهرى، ت: ٩٥٠هـ.
- ذكر في أول شرحه أنه تلقى المقدمة الجزرية عن شيخه عبد الدائم الأزهري الذي تلقاها عن ناظمها ابن الجزرى.
- وهو يشير إلى بعض النسخ أحياناً إلا أنه ينذر أن يضبط شيئاً من ألفاظها.
- ٤- «الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية»، للعلامة أبي الفتاح محمد بن محمد المزى، ت: ٩٠٦هـ، وهو من تلاميذ ابن الجزرى.
- وشرحه أشبه ما يكون بشرح ابن الناظم، إلا أنه توسع كثيراً في مسائل اللغة، ويقاد يخلو من ضبط أو إشارة إلى اختلاف الروايات.
- ٥- «اللآلئ<sup>(١)</sup> السنية في شرح المقدمة الجزرية»، للعلامة أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، ت: ٩٢٣هـ.
- ذكر في أول شرحه أنه أخذها عن أحمد بن أسد الأميוטى الذى أخذها عن ناظمها ابن الجزرى، وذكر إسناداً آخر.
- ويقاد شرحه يخلو من الحديث عن ضبطها.
- ٦- «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية»، للعلامة زكريا بن محمد الأنصارى، ت: ٩٢٦هـ.
- له عنية بضبط ألفاظها وذكر اختلاف النسخ.
- ٧- «شرح المقدمة الجزرية»، للعلامة عصام الدين أحمد بن مصطفى، المعروف بـ«طاش كبرى زاده»<sup>(٢)</sup>، ت: ٩٦٨هـ.
- عني باعرابها كاملةً، وإن كان في بعض أعاريبه بعده عن الصواب، وعنى أيضاً بذكر الاختلافات بين النسخ، وله إشارة مفيدة في وزنها.

(١) وُسِّمَتْ: «العقود».

(٢) ومنهم من يصل الشين بالكاف: طاشكברי زاده.

٨- «الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية»<sup>(١)</sup>، للعلامة محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي التاذفي ، المعروف بـ«ابن الحنبلي» ، ت: ٩٧١ هـ . ذكر إسناده إلى الناظم وفيه أربعة رجال ، وقد عني بضبط ما أشکل من ألفاظها ، مع ذكره لاختلاف النسخ ، واهتمامه بالحديث عن الوزن في العديد من تراكيضها .

٩- «المِنْحُ الفِكْرِيَّةُ في شرح المقدمة الجزرية» ، للعلامة ملا علي بن سلطان القاري ، ت: ١٠١٤ هـ .

يعد هذا الشرح من أوسع الشروح في هذا الباب ، وله اليد الطولى في ضبط ألفاظها وذكر النسخ والروايات والترجيح بينها والردد على من سبّه من الشرّاح<sup>(٢)</sup> في أعاريبهم و اختيارهم للفاظها ، ويبدو أنه اعتمد على شرح خالد الأزهري وزكريا الأنباري .

١٠- «الفوائد المسعدية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية» ، للعلامة عمر بن إبراهيم المسудى ، ت: ١٠١٧ هـ .

ذكر في أول شرحه أنه يرويها من نحو خمسين طريقاً ، غير أنه لم يعُتن بضبط ألفاظها وذكر نسخها سوى التّرّيسير .

١١- «الجواهر المضيّة على المقدمة الجزرية» ، للعلامة أبي الفتوح سيف الدين ابن عطاء الله الفضالي البصيري ، ت: ١٠٢٠ هـ .

عني بإعراب أكثر ألفاظها ، وذكر نسخها ، وهو في الحقيقة اعتمد اعتماداً كبيراً على شرح ابن الحنبلي «الفوائد السرية» وإن لم يصرّح بذلك .

١٢- «الفوائد المفهّمة في شرح الجزرية المقدمة» ، للعلامة محمد بن علي بن يوسف الشريف التونسي ، المعروف بـ«ابن يالوشة» ، ت: ١٣١٤ هـ .

(١) لدى نسخة خطية لهذا الشرح استأنست بها .

(٢) مراد ملا علي القاري بـ«الروماني»: طاش كبرى زاده ، ومراده بـ«المصري»: الفضالي ، أما ذكره للشرح «اليماني» أو «اليمني» فلم أتمكن من معرفته ، ولعله بحرق الحضرمي إلا أنه صرّح باسمه في موضع من شرحه .

لا يخلو من بعض الأعاريب وذکر التسخن.

١٣ - «المِنْحَةُ الْعِطْرِيَّةُ فِي شِرْحِ المِقْدَمَةِ الْجَزَرِيَّةِ»، للعلامة أبي نصر محمد أعظم بن كدای الھروي البُرْنَابَادِيٌّ، توفي في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري. قام بإعراب الجزرية كاملةً وقطعها عروضياً، أما ما ذكره من اختلاف التسخن فكان أغلبه نقلاً من شرح ملا علي القاري.

وأحسب - والله أعلم - أن روایات المقدمة الجزرية الصحيحة لا تخرج غالباً عمما ذكره واعتمدته أولئك الثلاثة عشر شارحاً.

\* \* \*

٣- طبعات «المقدمة الجزرية»:

لا شك أن للمحققين جهودهم المباركة في الاعتناء بضبطها وتتبع نسخها واختلاف ألفاظها، لذا حرصت على جمّع تلك الطبعات للاستئناس بها، فبلغ ما جمعته منها - ولله الحمد - سبعة عشرة طبعة، وهي<sup>(١)</sup>:

- ١- طبعة العلامة علي محمد الضبع، ضمن «إتحاف البررة بالمتون العشرة».
- ٢- طبعة الشيخ د. أيمن سويد.
- ٣- طبعة الشيخ أيمن سعيد.
- ٤- طبعة الشيخ د. أشرف طلعت.
- ٥- مذكرة الشيخ حسن بن مصطفى الوراقي، المسمّاة: «إعانة المستفيد بضبط متى التحفة والجزرية في علم التجويد»<sup>(٢)</sup>.
- ٦- طبعة الشيخ سيد بن مختار أبو شادي، المسمّاة: «إتحاف البررة بضبط متني التحفة والجزرية»، بتقرير كل من: الشيخ د. أحمد عيسى المعصراوي، والشيخ أحمد ابن عبد الرحيم بن عبد الرحمن، والشيخ حسن بن مصطفى الوراقي.
- ٧- طبعة الشيخ حمد الله حافظ الصفتى، ضمن «سلسلة متون التجويد».
- ٨- طبعة الشيخ عبد الله بن محمد الشمراني، ضمن «الجامع للمتون العلمية».
- ٩- طبعة الشيخ عبد الحكيم بن أبي رواش، بتقرير الشيخ محمد عبد الحميد أبو رواش.
- ١٠- طبعة الشيخ د. ياسر بن إبراهيم المزروعي.
- ١١- طبعة بمراجعة وتدقيق الشيخ محمد حسام سبسيسي.
- ١٢- طبعة الشيخ جمال بن إبراهيم القرش، المسمّاة: «الخلاصة في ضبط متني

(١) انظر قائمة مصادر التحقيق لمعرفة بيانات الطبعات.

(٢) جميع التفاصيل عن هذه المذكرة لم تتمكن من عزوها إلى أرقام الصفحات؛ لكونها غير مطبوعة وإنما هي منشورة على شبكة الإنترنت.

تحفة الأطفال والمقدمة الجزرية»، بتقرير الشیخ د. عبد العزیز بن عبدالحفیظ بن سلیمان.

١٣ - طبعة الشیخ د. محمد بن شرعي.

١٤ - طبعة عُنی بها مركز ابن الجزری الإسلامی لتحفیظ القرآن الكريم وتدريس علومه، الرفاع الشرقي - البحرين.

١٥ - طبعة عُنیت بها الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية.

١٦ - طبعة باكستانیة قديمة علیها شرح باللغة الأردية وحواشٍ بالعربیة، لمحمد أَظْهَرْ حَسَنْ، ورمزتُ لها بـ«الثانية».

١٧ - وهناك طبعة باكستانیة أخرى رمزتُ لها بـ«الأولى».

هذا ولَمْ تَخلُّ مَعْظَمُ هذه الطبعاتِ من التصحیف وعدم الضبط السليم إِلاَّ مَنْ رَحِمَ عَلَى تَبَاعِينَ فِيمَا بَيْنَهُما، وَلَعَلَّ أَحَدَکُمْ تَلَكَ الطبعاتِ الَّتِي جَمَعَتْ بَيْنَ الْمَنْظُومَتَيْنِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - هِي طبعة الشیخ أَیْمَنْ سَعِیدْ حَفَظَهُ اللَّهُ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ.

\* \* \*

\* سادساً: منهجي في ضبط «المقدمة الجزرية» والتعليق عليها:

١ - ضبط المنظومة كاملة بالشكل وعلامات الترقيم المناسبة.

٢ - قُمْت بِتَتَّبِعُ أقوال الشراح وَجَمِيعِهَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِضَبْطِ الْأَفَاظِهَا وَاحْتِلَافِ النُّسُخِ والروايات<sup>(١)</sup>، وأهملت الأعاريب التي ليس لها أثر في الضبط، أو التي كانت لألفاظ واضحة، فإن كان من تعليق على ما كان واضحًا وجليًا فهو من باب الفائدة وزيادة التوكيد. أمّا ما نقلته عن الشراح حول بعض مسائل التجويد أو بعض المعاني فلا لأنّ فيها إشارة إلى ضبط الألفاظ أو تحديداً لبعض الروايات.

كما نقلت بعض التعليقات لمُحَقِّقي الشروح والطبعات؛ لِمَا حَوَّتْ مِنْ فوائد وتنبيهات.

٣ - كان اعتمادي على عبارات الشراح وما شرحوه من ألفاظ، ولم أعتمد غالباً على مُحَقِّقي الشروح في ضبطهم لأبياتها؛ حيث انصب اهتمام بعضهم على خدمة الشرح وأهمل التدقيق في الأبيات، وبعضهم اعتمد الرواية التي يحفظها دون وضع أي اعتبار لما في الشرح المخطوط الذي يقوم بتحقيقه، وبعضهم - هداهم الله - يثبت خلاف ما نصّ عليه الشارح، فإن كان من استدراكه عليهم فإنما أحذر ما صنعوا.

٤ - بعد ذِكر الرواية فإني أتبعها بأسماء الشراح الذين اعتمدوها مُقدماً أقدمهم وفاة على من يليه<sup>(٢)</sup>، أو أكتفي بأقوال الشراح فيها، ولم أنقل عبارات البرنابادي التي أخذتها بحروفها من شرح القاري، مكتفياً عنه بالقاري<sup>(٣)</sup>.

٥ - على الرغم من أهمية النسخة الخطية - التي سميتها: «نسخة النظام» - ونفاستها إلا أنني جعلتها آخرأ بعد تعداد الشروح؛ لِمَا طرأ عليها - كما تقدّم - من التغييرات، ولمخالفتي لها في عدّة مواضع احتكاماً لأقوال الشراح والوزن وغير ذلك

(١) لم أعن كثيراً بتوجيه الروايات؛ ففي الشروح غنية لمن أراد التبيّن والاستزادة.

(٢) على الرغم من تقدّم القاري على الفضالي في الوفاة إلا أنني قدّمت الأخير على صاحبه في الذكر؛ لأن القاري قد نقل عن الفضالي وتعقبه.

(٣) قال البرنابادي ص ٣: «... فنقلت من المنهج الفكرية كثيراً ومن غيره قليلاً» اهـ.

من الاعتبارات الأخرى.

٦ - قُمت بِتَبَيْعٍ ما وَقَعَ فِيهِ مُحَقِّقُو الشروح والطبعات من تصحيفات وأوهام؛ إِلَّا يُظَنَّ بِأَنَّهَا صَوَابٌ أَوْ جَائِزَةً، مَعَ إِغْفَالِ الْعَدِيدِ مِنَ الْأَخْطَاءِ الْوَاسِعَةِ الَّتِي لَا تُسْتَحِقُ التنبية.

٧ - قُمت بالتعليق على بعض عبارات الشراح والمحققين بفائدة أو توضیح أو تعقیب أو نحو ذلك من التنبیهات التي فيها بيان لشيء من الأعاریب.

٨ - قُمت بإيراد الآيات المراده لبعض المفردات القرآنية الواردة في النظم زيادةً في توثيق ضبطها، وقد اكتفيت باية واحدة عند تَعَدُّد الشواهد غالباً.

٩ - لَمْ أَدْعُ رِوَايَةً غَيْرَ موزونة إلا نَصَصْتُ عَلَى عَدَمِ اتِّزَانِهَا، فَمَا عَدَاهَا فَهُوَ موزونٌ.

١٠ - هناك أمور خاصة بالوزن اكتفيت غالباً بالنص عليها دون ذِكْرِ الشراح الذين أشاروا إليها، كنقل حركة الهمزة، وتسكين هاء الضميرين «هو» و«هي» وعين «مع»، وقصر الممدود، ونحو ذلك، وحملني على ذلك تَسَاهُلُ بعض المحققين فيها على الرغم من تأثير الوزن بها.

١١ - إذا جاء حرف الرَّوِيَ مُقَيَّداً<sup>(١)</sup> وكان في الأصل مُشَدَّداً فإني أشير إلى كونه مُشَدَّداً بوضع السكون فوق الشدة هكذا: «مَدٌ» «يُمَدٌ».

١٢ - قُمت بالنص على أبيات الجزرية الواردة في طبیبة النشر، مع التنبية على ما وَقَعَ مِنْ فَروقٍ بَيْنِهِمَا.

١٣ - مُرادٍ بقولي: «المُحَقَّق» أو «مُحَقَّقه» هو مُحَقِّقُ الشرح أو الطبعة، ولست أنا المقصود.

١٤ - بالنسبة لشرح ابن الناظم فإنَّ عَزُوي إِلَيْهِ إِلَى طبعة الشيخ فرغلي عرباوي، إِلَّا أَنِّي أحياناً أعزُّو إِلَى نسخة خطيةٍ لَدَيَّ هي أَقْدَمُ مِنَ النُّسُخِ السَّبْعِ الَّتِي اعْتَدَ عَلَيْهَا

(١) أي: ساكناً.

المُحَقِّق؟ فإنَّ أَقْدَمَ نسخةٍ لدِيهِ مَنْسُوخَةٌ سَنَةٌ ٩٥١ هـ، بَيْنَما النسخةُ الَّتِي بِحُوزَتِي مَنْسُوخَةٌ سَنَةٌ ٨٩٣ هـ، وَكَذَلِكَ شَرْحُ ابْنِ الْحَبْلَى فَلَدَىٰ مِنْهُ نسخَةٌ حَخْطِيَّةٌ اسْتَأْسَتْ بِهَا.

١٥ - بِالنِّسْبَةِ لِشَرْحِ مُلَّا عَلَيِ القارِيِّ «المنْحُ الفَكْرِيَّةُ» جَعَلَتْ طَبْعَةُ أَسَامِةِ عَطَابِيَا أَصْلًا، وَقَاتَلَتْهَا بِالطَّبعَتَيْنِ الْأَخْرَيَيْنِ المَذَكُورَتَيْنِ فِي قَائِمَةِ مَصَادِرِ التَّحْقِيقِ، وَكَذَا الْحَالُ مَعَ شَرْحِ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ «الدَّقَائِقُ الْمُحَكَّمَةُ» حِيثُ جَعَلَتْ طَبْعَةُ د. نَسِيبِ نَشَاوِي أَصْلًا مَعَ مَقَاتِلَتِهَا بِالطَّبعَتَيْنِ الْأَخْرَيَيْنِ، وَقَدْ اقْتَصَرَتْ فِي تَلْكَ الطَّبَعَاتِ عَلَى ذِكْرِ الْفَروْقِ الْهَامَةِ.



## ترجمة<sup>(١)</sup> موجزة لابن الجزری رَحْمَةُ اللَّهِ

هو شیخ القراء والمحدثین، وإمام الأداء والمجوودین، شیخ الدنيا في القراءات والتجوید من عصره إلى عصرنا: العلامہ الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن علی بن يوسف بن الجزری، شمس الدین، أبو الخیر الدمشقی الشافعی، ويُعرف بـ«ابن الجزری».

كان أبوه تاجراً، فحجَّ سنة خمسين وسبعين مئة، وشرب من ماء زرمَ بنيَة ولدَ عالِم، فولَدَ له ابنه محمد هذا بعد صلاة التراویح، في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان المُعَظَّم، سنة إحدى وخمسين وسبعين مئة، داخل خطَّ القصاعین بين السورَيْن بدمشق المحروسة.

ونشأ بها، فحفظ القرآن وأكمله وهو ابن ثلاثة عشر عاماً، وصلَّى به وهو ابن أربع عشرة سنة.

وأفرد القراءات وعمره خمس عشرة سنة على الشيخ عبد الوهاب بن السالر، وأحمد بن إبراهيم الطحان، وأحمد بن رجب.

وجمَع القراءات بمضمن كُتب على الشيخ أبي المعالي ابن اللبان وعمره سبعة عشر عاماً.

وحجَّ مراراً، ورحل إلى مصر تكراراً، وفي كُل الرحلات يلتقي بالأئمة القراء ويتألق عنهم ويقرأ عليهم.

وسمع الحديث مِمَّن بقى من أصحاب الديماطي والأبرقوهي، ومن جماعة من أصحاب الفخر ابن البخاري وغيرهم.

(١) نقلتها بحروفها من مقدمة تحقيق الجزرية لفضیلۃ الشیخ د. أیمن سوید حفظہ اللہ، وانظر: «غاية النهاية» لابن الجزری ۲۴۷/۲، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي ۹/۵۰۵.

وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الإسنوی وغيره.

وقرأ بمصر الأصول والمعانی والبيان على الشيخ ضياء الدين سعد الله القزوینی، وأخذ عن غيره، وأذن له بالإفتاء شیخ الإسلام أبو الفداء إسماعیل بن کثیر، والشيخ ضياء الدين، وشیخ الإسلام البُلْقَینی.

وجلس للقراء تحت قبة التسیر من الجامع الأموی سینی، وولی مشیخة الإقراء الکبیری بتربة أم الصالح، وقرأ عليه القراءات جماعة کثiron، وابتني بدمشق للقرآن مدرسة سماها «دار القرآن الكريم».

ولی قضاء الشام سنة ثلاث وتسعین وسبعين مئة.

ثم دخل بلاد الروم، فنزل بمدينة «یرسنه» دار الملك العادل المجاهد بايزید ابن عثمان، فأکرمه وعظمه وأنزله عند بضع سینی، فنشر علم القراءات والحديث وانتفعوا به، وأکمل القراءات العشر عليه فيها جماعة کثiron، وألف فيها كتاب «التسیر في القراءات العشر» في مجلدین.

ثم كانت الفتنة التیموريّة في بلاد الروم في سنة خمس وثمانين مئة، فأخذ الأمیر تیمور من الروم وحمله إلى بلاد ما وراء النهر، فأنزله بمدينة «کش»، فقرأ عليه بها ويسمر قند جماعة.

ثم دخل مدينة «هراء» بعد وفاة الأمیر تیمور، فقرأ عليه للعشر جماعة، ثم دخل مدينة «یزد»، ثم «أصبهان»، وقرأ عليه بها جماعة، ثم وصل إلى مدينة «شیراز» فامسک بها سلطانها وأنزله القضاة، فبقى فيها مدة، وقرأ عليه بها حلق کثiron.

ثم أراد الحجّ، فسافر عن طريق «البصرة»، ولما جاوز بلدة «عنيزة» بمرحلتين أخذ الأعراب من بني لام، ثم تركوه وأخذوا كل ما معه، فعاد إلى «عنيزة»، ونظم بها «الدرة» في القراءات الثلاث، ثم يسر الله له الحجّ، وجاوز في الحرمین الشریفین مدة، وقرأ عليه فيما جماعة.

وله مصنفات كثيرة بين مشور ومنظوم، جلها في علوم القراءات والتجويد، فمما صنفَ:

- «النشر في القراءات العشر»، ونظمَه في «طبيعة النشر».
- «الدُّرَرُ الْمُضِيَّةُ» في القراءات الثلاث المرضية».
- «المقدمة فيما يحب على قارئ القرآن أن يعلمه».
- «غاية المهرة في الزيادة على العشرة».
- «الجوهرة في النحو».
- «الهدایة إلى علوم الرواية».
- «ذات الشفاف في سيرة النبي ﷺ ثم الخلق».
- «تقريب النشر».
- «تحبير التيسير».
- «غاية النهاية في طبقات القراء».
- «نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات».
- «التمهيد في علم التجويد».
- «منجد المقرئين».
- «التوضيح في شرح المصاييف».
- «الحِصْنُ الحَصِينُ من كلام سيد المرسلين» في الأذكار.

وألفَ غير ذلك في التفسير والحديث والفقه والعربية.

تُوفِيَ رَحْمَةَ اللَّهِ فِي «شِيرَازَ» ضَحْوَةَ الْجَمْعَةِ، الْخَامِسَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ وَثَمَانِيَّةِ، وُدُفِنَ بِدارِ الْقُرْآنِ الَّتِي أَنْشَأَهَا هُنَاكَ، وَكَانَتْ جَنَازَتُهُ مشهودةً، تَعْمَدُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ، وَأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّتِهِ، آمِينَ.

# مِنْظَفَةُ الْمِقْدَامَةِ

فِيمَا يَجُبُ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ

المسماة

## المقدمة الجزرية

من نظم إمام المحفوظ ومحجج القرآن

محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجوزي

رحمة الله تعالى

(٢٠٢-٢٠١)

سُمْمَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منظومة المقدمة

فيما يحب على قارئ القرآن أن يعلمه

[ مقدمة «الجزرية» ]

محمد ابن الجزري الشافعی:  
على تبیه ومصطفاه  
ومقرئ القرآن مع محبه  
فيما على قارئه أن يعلمه  
قبل الشروع أولاً أن يعلموا  
ليتقطعوا بأفصح اللغات  
وما الذي رسم في المصايف  
وتاء أولى لم تكون تكتب بـ:ها

- ١ - يقول راجي عفو رب سامع
- ٢ - الحمد لله، وصلى الله
- ٣ - محمد واله وصاحب
- ٤ - وبعد: إن هذه مقدمة
- ٥ - إذ واجب عليهم محظى
- ٦ - مخارج الحروف والصفات
- ٧ - محرري التجويد والموافق
- ٨ - من كل مقطوع و موضوع بها

## ١- باب مخارج الحروف

على الذي يختاره من اختيار  
حروف مدد للهوا ثمثلي  
ثم لوسطه: فعین حاء  
أقصى اللسان فوق، ثم الكاف  
والضاد: من حافته إذ ولها

- ٩ - مخارج الحروف: سبعة عشر
- ١٠ - فالف: الجوف وأختها، وهي
- ١١ - ثم لأقصى الحلق: همز هاء
- ١٢ - أدناه: عين حاؤها، والقاف:
- ١٣ - أسفل، وأوسط: فجيم الشين يا،

- ١٤ - الْأَضْرَاسِ مِنْ أَيْسَرِ أَوْ يُمْنَاهَا،  
 ١٥ - وَالْتُّونُ: مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ أَجْعَلُوا  
 ١٦ - وَالْطَّاءُ وَالْدَّالُ وَ تَا: مِنْهُ وَمِنْ  
 ١٧ - مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الْثَّنَائِيَ السُّفْلَى،  
 ١٨ - مِنْ طَرَفِهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ:  
 ١٩ - لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَأْوَ بَاءُ مِيمُ،
- وَاللَّامُ: أَذَنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا  
 وَالرَّاءُ: يُدَانِيهِ لِظَّهِيرِ أَدْخَلَ  
 عَلَيْهَا الْثَّنَائِيَا، وَالصَّفِيرُ: مُسْتَكِنُ  
 وَالظَّاءُ وَالْدَّالُ وَ ثَا: لِلْعُلَيَا  
 فَالْفَالُ مَعَ أَطْرَافِ الْثَّنَائِيَ الْمُسْرِفَةِ  
 وَغَئِّهُ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

## ٢- بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ

- ٢٠ - صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَ رِخْوٌ مُسْتَقِلٌ  
 ٢١ - مَهْمُوسُهَا: «فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَنْ»  
 ٢٢ - وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالسَّدِيدِ: «لِنْ عُمْرٌ»  
 ٢٣ - وَصَادٌ ضَادٌ طَاءُ ظَاءُ: مُطْبَقَةٌ  
 ٢٤ - صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَايٌ سِينٌ،  
 ٢٥ - وَأُوْ وَيَاءُ سُكَّنَا، وَأَنْفَتَحَا  
 ٢٦ - فِي الْلَّامِ وَالرَّاءِ، وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلنَ
- مُنْفَتِحٌ مُضْمَنَةُ، وَالضَّدُّ قُلْ  
 شَدِيدُهَا لَفْظُ: «أَجِدْ قَطْ بَكَثْ»  
 وَسَبْعُ عُلُوِّ: «خُصَّ ضَغْطِ قِظْ» حَصْرٌ  
 وَفَرَّ مِنْ لُبْ: الْحُرُوفُ الْمُذَلَّةُ  
 قَلْقَلَةُ: «قُطْبُ جَدِّ»، وَاللِّينُ:  
 قَبْلَهُمَا، وَالْأَنْجَرَافُ: صُحْحَا  
 وَلِلتَّقْسِيَ: الْشَّيْنُ، ضَادًا: أَسْتَطِلُّ

## ٣- بَابُ التَّجْوِيدِ

- ٢٧ - وَالْأَخْذُ بِالْتَّجْوِيدِ حَتَّمْ لَازِمٌ  
 ٢٨ - لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَائِهُ أَنْزَلَهُ  
 ٢٩ - وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ الْتَّلَاوَةِ
- مَنْ لَمْ يُجَوِّدْ الْقُرْآنَ آتِمُ  
 وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا  
 وَزِيَّنَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ

مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحْقَّهَا  
وَالْكَلْفُظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ  
بِاللَّطْفِ فِي الْتَّطْقِ بِلَا تَعْسُفَ  
إِلَّا رِيَاضَةُ أُمْرِئٍ بِفَكِّهِ

٣٠ - وَهُوَ: إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقُّهَا  
٣١ - وَرَدُّ كُلٌّ وَاحِدٌ لِأَصْلِهِ  
٣٢ - مُكَمِّلاً مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفَ  
٣٣ - وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ

#### ٤- بَابُ التَّرْقِيقِ

وَحَادِزَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ ٣٤ - فَرَقَقَنْ مُسْتَفِلاً مِنْ أَخْرُفِ

#### ٥- بَابُ أُسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ

(الْأَلْهُ)، ثُمَّ لَامٌ: (لِلَّهِ) (لَنَا)  
وَالْمِيمُ مِنْ (مَخْمَصَةٍ) وَمِنْ (مَرَضٍ)  
وَأَحْرِصُ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي  
(رَبُوَةٌ) (أَجْتَسْتُهُ) وَ(حَجُّ) (الْفَجْرِ)  
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوُقْفِ كَانَ أَبْيَانًا  
وَسِينٌ: (مُسْتَقِيمٌ) (يَسْطُو) (يَسْقُو)

٣٥ - وَهَمْزَ: (الْحَمْدُ) (أَعُوذُ) (إِهْدِنَا)  
٣٦ - (وَلْيَنَاطِفْ) (وَعَلَى اللَّهِ) (وَلَا أَلْضُ)  
٣٧ - وَبَاءٌ: (بَرْقٌ) (بَاطِلٌ) (بِهِمْ) (بِنِي)  
٣٨ - فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَ: (حُبٌّ) (الصَّابِرِ)  
٣٩ - وَبَيْنَ مُقَلْقَلًا إِنْ سَكَنَا  
٤٠ - وَحَاءٌ: (حَصْحَصَ) (أَحْطَثُهُ) (الْحَقُّ)

#### ٦- بَابُ الرَّاءَاتِ

كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنْتُ  
أَوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا  
وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ

٤١ - وَرَقْقِ الْرَّاءِ إِذَا مَا كُسِّرَتْ  
٤٢ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ أَسْتِعْلَا  
٤٣ - وَالْخُلْفُ فِي (فِرْقٍ); لِكَسْرٍ يُوجَدُ

## ٧- بَابُ الْلَّامَاتِ وَالْحَکَامِ مُتَنَرِّقَةٍ

- ٤٤ - وَفَخْمٌ الْلَّامَ مِنِ اسْمِ (اللَّهِ)  
 عَنْ فَتْحٍ أَوْ صَمًّ كَ(عَبْدُ اللَّهِ)  
 ٤٥ - وَحَرْفٌ الْأَسْتَغْلَاءِ فَخْمٌ، وَأَخْصُصًا  
 الْأَطْبَاقَ أَفْوَى نَحْوُ : (فَالْ) وَ(الْعَصَا)  
 ٤٦ - وَبَيْنِ الْأَطْبَاقِ مِنْ (أَحَاطَتْ) مَعْ  
 (بَسْطَتْ)، وَالْخُلْفُ بِ(نَخْلُقُكُمْ) وَقَعْ  
 ٤٧ - وَأَحْرِضَ عَلَى السُّكُونِ فِي (جَعَلْنَا)  
 (أَنْعَمْتْ) وَ(الْمَغْضُوبِ) مَعْ (ضَلَلْنَا)  
 ٤٨ - وَخَلَصَ افْتَاحَ (مَحْذُورًا) (عَسَى)  
 خَوْفَ أَشْتَاهِيهِ بِ(مَحْظُورًا) (عَصَى)  
 ٤٩ - وَرَاعَ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَا  
 كَ(شِرْكِكُمْ) وَ(تَتَوَفَّى) (فِتْنَةَ)

## ٨- بَابُ إِدْعَامِ الْمُتَمَاثِلِينَ وَالْمُتَجَانِسِينَ

- ٥٠ - وَأَوْلَى مِثْلٍ وَجِئْنِسٍ إِنْ سَكَنْ  
 أَدْغَمْ كَ(قُلْ رَبْ) وَ(بَلْ لَا)، وَأَيْنْ  
 (سَبْحَهُ ) (لَا تُرْغِبْ قُلُوبَ) (فَالْتَّقْمَ)  
 ٥١ - (فِي يَوْمٍ) مَعْ (قَالُوا وَهُمْ) وَ(قُلْ تَعَمْ)

## ٩- بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ

- ٥٢ - وَالضَّادِ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ  
 ٥٣ - فِي : (الظُّعْنُ)(ظِلُّ)(الظَّهِيرَ)(عَظَمُ)(الْجَعْظِ)  
 ٥٤ - (ظَاهِرٌ) (لَطَئِي) (شُوَاظُ)(كَظِيمٌ) (ظَلَلَما)  
 ٥٥ - (أَظْفَرَ)، (ظَنَّا) كَيْفَ جَاءَ، وَ(عَظُّ) سَوَى  
 ٥٦ - وَ(ظَلْتَ)، (ظَلْتُمْ)، وَبِرُومٍ (ظَلْلُوا)  
 ٥٧ - (يَظَلَّنَ) (مَحْظُورًا) مَعَ (الْمُحَتَظِ)  
 ٥٨ - إِلَّا بِ(وَيْلٍ) (هَلْ) وَأَوْلَى (نَاضِرَةَ)  
 ٥٩ - وَ(الْحَظُّ) لَا (الْحَضُّ ) عَلَى الْطَّعَامِ  
 وَفِي (ضَنِينِ) الْخِلَافُ سَامِي

### ١٠ - بَابُ التَّحْذِيرَاتِ

- ٦٠ - وَإِنْ تَلَاقَيَا الْبَيَانُ لَازِمٌ: (أَنْقَضَ ظَهِيرَكَ) (يَعْضُ الظَّالِمُ)
- ٦١ - وَ(أَضْطُرَ) مَعْ (وَعَطْتَ) مَعْ (أَفْسَطْتُمُو) وَ صَفُّ هَا: (جَبَاهُمْ) (عَلَيْهِمُو)

### ١١ - بَابُ النُّونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاِكِنَةِ

- ٦٢ - وَأَظْهِرِ الْغُثَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّدَا، وَأَخْفِيَنْ بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ وَأَخْدَرَ لَدَى وَأِو وَ فَا أَنْ تَخْتَفِي وَأَظْهِرَنَّهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُوفِ
- ٦٣ - الْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُثَّةٍ لَدَى

### ١٢ - بَابُ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاِكِنَةِ وَالثَّوِينِ

- ٦٤ - وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونِ يُلْفَى: إِظْهَارٌ، أَذْغَامٌ، وَقَلْبٌ، إِخْفَاءٌ فِي الْلَّامِ وَالرَّاءِ لَا بِغُثَّةٍ لَرِمْ إِلَّا بِكِلْمَةِ كَ(دُنِيَا) (عَنْوَنُوا) إِلَّا خَفَاءٌ لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذَا
- ٦٥ - قَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهِرُ، وَأَذْغِمُ وَأَدْغِمَنْ بِغُثَّةٍ فِي (يُوْمَنُ)
- ٦٦ - وَأَقْلَبُ عِنْدَ أَلْبَا بِغُثَّةٍ، كَذَا

### ١٣ - بَابُ الْمَدِّ

- ٦٧ - وَالْمَدُّ: لَازِمٌ، وَوَاجِبٌ أَتَى سَاكِنُ حَالَيْنِ، وَبِالْطُّولِ يُمَدُّ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكِلْمَةٍ أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفَا مُسْجَلًا
- ٦٨ - فَلَازِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدٍ وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ
- ٦٩ - وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا

## ١٤ - بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْأَبْتِداءِ

لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ  
ثَلَاثَةً: تَامٌ، وَكَافٍ، وَحَسَنٌ  
تَعْلُقٌ - أَوْ كَانَ مَعْنِي - فَابْتَدِي  
إِلَّا رُؤُوسَ الْأَيِّ جَوْزٌ، فَالْحَسَنُ  
يُوقَفُ مُضْطَرًا، وَيُبَدَّى قَبْلَهُ  
وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ

- ٧٣ - وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ
- ٧٤ - وَالْأَبْتِداءِ، وَهِيَ تُقْسَمُ إِذْنٌ
- ٧٥ - وَهِيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ
- ٧٦ - فَالْتَّامُ، فَالْكَافِي، وَلَفْظًا فَامْتَعْنَ
- ٧٧ - وَغَيْرُ مَا تَمَّ: قَبِيحٌ، وَلَهُ
- ٧٨ - وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجْبٌ

## ١٥ - بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ

فِي الْمُصْحَفِ الْأَئِمَّامِ فِيمَا قَدْ أَتَى  
مَعْ: (مَلْجَأٌ) وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا)  
يُشْرِكُنَ) (تُشْرِكُ) (يَدْخُلُنَ) (تَعْلُوا عَلَى)  
بِالرَّغْدِ . وَالْمَفْتُوحَ صِلٌ . وَ(عَنْ مَا  
خُلُفُ الْمُنَافِقِينَ . (أَمْ مَنْ): أَسْسَرَ  
وَ(أَنْ لَمْ) الْمَفْتُوحَ . كَسْرُ (إِنْ مَا):  
وَخُلُفُ الْأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا  
(رُدُوا) كَذَا (قُلْ بِسَمَّا)، وَالْوَصْلَ صِفٌ:  
(أُوْحِيٌ) (أَفْضَسْتُمْ) (أَشْتَهَتْ)، (يَنْلُو) مَعَا  
«تَنْزِيلٌ»، ظُلَّةٌ، وَغَيْرَهَا صِلَا

- ٧٩ - وَأَعْرِفُ لِمَقْطُوعِ وَمَوْصُولِ وَتَأْ
- ٨٠ - فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ: (أَنْ لَا)
- ٨١ - وَ(تَعْبُدُوا) يَاسِينَ، ثَانِيُ هُودَ، (لَا
- ٨٢ - (أَنْ لَا يَقُولُوا، لَا أَقُولَ). (إِنْ مَا):
- ٨٣ - نُهُوا) أَقْطَعُوا. (مِنْ مَا): بِرُومٍ وَالنَّسَاءُ
- ٨٤ - فُصِّلَتِ، النَّسَاءُ، وَذِبْحٌ . (حَيْثُ مَا).
- ٨٥ - الْأَنْعَامُ . وَالْمَفْتُوحَ: (يَدْعُونَ) مَعَا
- ٨٦ - وَ(كُلٌّ مَا سَأَلْتُمُوهُ)، وَأَخْتِلْفُ:
- ٨٧ - (خَلَقْتُمُونِي) وَ(أَشْتَرَوْا). (فِي مَا) أَقْطَعَا:
- ٨٨ - ثَانِي (فَعَلَنَ)، وَقَعْتُ، رُومُ، كِلَا

في الشعرا الأحزاب والنسا وصف  
(نجمع). (كيلأ): (تَخْرُنُوا) (تَأْسُوا عَلَى)  
(عن مَن يَشَاءُ) (مَن تَوَلَّ). (يَوْمُ هُم)  
(تحين): في الإمامِ صِل، وَهَلَا  
كَذَا مِنْ (أَلْ) وَ هَا وَ يَا لَا تَقْصِلِ

- ٨٩ - (فَأَيْنَما) كَالْتَّمْلِ: صِل، وَمُخْتَلِفٌ  
٩٠ - وَ صِل: (فَإِلِمْ) هُود . (أَلْنَ تَجْعَلَ)  
٩١ - حَجَّ (عَلَيْكَ حَرَجْ) . وَقَطْعُهُمْ:  
٩٢ - وَ (مَالِ): (هَلَّا) وَ (الَّذِينَ) (هَلُّا).  
٩٣ - وَ (وَزُنُوهُمُو) وَ (كَالْوُهُمْ) صِلِ

## ١٦- بَابُ التَّاءَاتِ

الآعرافِ رُومِ هُودِ كَافِ الْبَقَرَةِ  
- مَعاً - : أَخِيرَاتُ، عُقودُ الثَّانِ: «هُمْ»  
عِمْرَانَ . (لَعْنَت): بِهَا وَالثُّورِ  
تَحْرِيمُ . (مَعْصِيَتْ): بِـ«قَدْ سَيْغُ» يُحَصِّ  
كُلَا، وَالآنفَالِ، وَحَرْفِ غَافِرِ  
(فَطَرَتْ). (بَقِيَتْ). وَ (أَبْنَتْ). وَ (كَلِمَتْ):  
جَمِيعًا وَفَرْدًا فِيهِ: بِالْتَّاءِ عُرِفَ

- ٩٤ - وَ (رَحْمَتْ): الْزُّخْرُفِ بِالْتَّاءِ رَبَرَةِ  
٩٥ - (نِعْمَتْ)ها، ثَلَاثُ تَحْلِ، إِبْرَاهِيمْ  
٩٦ - لُقْمَانُ، ثُمَّ فَاطِرُ، كَالْطُورِ،  
٩٧ - وَ (أَمْرَاتْ): يُوسُفَ، عِمْرَانَ، الْقَصَصُ،  
٩٨ - (شَجَرَتْ): الْدُّخَانِ . (سُئْتْ): فَاطِرِ  
٩٩ - (قُرْتُ عَيْنِ). (جَنْتْ): فِي وَقَعْتُ.  
١٠٠ - أَوْسَطَ آلَآعِرَافِ . وَكُلُّ مَا أَخْتَلِفُ

## ١٧- بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ

إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضْمِ  
الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْلَّامِ كَسْرُهَا، وَفِي:  
وَ (أَمْرَأَةِ) وَ (أَسْمِ) مَعَ (أَثْنَتَيْنِ)

- ١٠١ - وَأَبْدَأْ بِهِمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلِ يُضْمِ  
١٠٢ - وَأَكْسِرُهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَفِي  
١٠٣ - (إِبْنِ) مَعَ (أَبْنَةِ) (أَمْرِيَءِ) وَ (أَشْتَيْنِ)

## ١٨ - بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

١٠٤ - وَحَادِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ إِلَّا إِذَا رُمِّتْ فَبَعْضُ الْحَرَكَةِ

١٠٥ - إِلَّا يُفْتَحِ أَوْ يُنَصَّبُ، وَأَسِمْ إِشَارَةِ بِالضَّمِّ: فِي رَفْعٍ وَضَمْ

### [ خاتمة «الجزريّة» ]

١٠٦ - وَقَدْ تَقْضَى نَظِميَّةِ «الْمُقَدَّمَةِ» مِنْيَ لِقَارِئِ الْقُرْآنِ تَقْدِيمَهُ

١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ

١٠٨ - [عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِيِّ مِنْوَالِهِ

١٠٩ - آبِيَّاتُهَا: «قَافُ» وَ«زَايُّ» فِي الْعَدْدِ مَنْ يُخْسِنِ التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ]

\* \* \*

التَّعْلِيَقَاتُ  
عَلَى  
المُقَدِّمَةِ الْجَزَرِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ مُقَدَّمَةُ «الْجَزَرِيَّةِ» ]

١ - يَقُولُ رَاجِيٌّ<sup>(١)</sup> عَفْوٌ<sup>(٢)</sup> رَبٌّ ... . . . . .

(١) قال المزي ص ١٤ : «فاعل (يقول)، ويمكن أن يكون حالاً وأصله (راجياً) سُكْنَتْ ياؤه للنظم» اهـ.

وقال الفضالي ص ١٨ : «وفي إعرابه في البيت وجهاً :

أحدهما: يجوز أن يكون مرفوعاً بـ(يقول) على الفاعلية، و(محمد) بدأ منه أو عطف بيانـ.

والثاني<sup>(١)</sup>: أن يكون منصوباً على الحال من (محمد)، وتقديره: يقول راجياً محمدـ، وإنما سُكْنَتْ ياؤه لضرورة النظمـ اهـ.

(٢) مضاف إليه، قاله: عبد الدائم، وطاش كيري زاده، والقاريـ.

قال القاري ص ٤٥ : «وَجْرٌ (عَفْوٌ) لكونه مضافاً إليه بالنسبة إلى سايقهـ - وإن كان مضافاً من جهةـ

لآخرـ - ، وَتَوَهُمْ بعضاهم [فَجَوَزَ]ـ (بـ) نصبـ على أنه مفعول لاسم الفاعلـ بناء على أنه من قبيلـ:

«وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةُ»<sup>(جـ)</sup> [الحجـ : ٣٥] حيث قرئـ في الشواذـ بنصـهاـ، وليس كذلكـ لعدم التوافقـ

هناـكـ، وكانـ الأولىـ أن يجعلـهـ نظيراـ لقولـهـ تعالىـ: «إِنَّكُمْ لَذَاهِبُونَ إِلَى الْعَذَابِ»ـ [الصافاتـ : ٣٨]

بنصبـ (العذابـ)ـ علىـ روایـةـ شـاذـةـ فيـ القراءـةـ، ووجـهـ ضـعـيفـ فيـ العـربـيـةـ، إلاـ أنـ نـصـ (عـفـوـ)ـ معـ

تنـوـينـ (راـجـ)ـ لاـ يـصـحـ روـايـةـ ولاـ درـايـةـ<sup>(دـ)</sup>ـ، وكـذاـ لاـ يـجـوزـ تنـوـينـ (راـجـ)ـ وـنصـ (عـفـوـ)ـ لـمـاـ ذـكـرـ معـ

مخـالـفـتـهـ لـمـاـ رـسـمـ وـسـطـرــ.

نعمـ عـمـلـ اسـمـ الفـاعـلـ المـضـافـ إذاـ كانـ مـعـرـفـاـ نـصـبـ مـفـعـولـ تـخـفيـضاـ مـعـتـبـرـ فيـ العـربـيـةـ، وأـمـاـ عـمـلـهـ

كـذـالـكـ معـ كـوـنـهـ نـكـرـةـ فـهـوـ ضـعـيفـ كـمـاـ صـرـحـواـ بـهـ، وإنـ قـرـئـ قـولـهـ: «إِنَّكُمْ لَذَاهِبُونَ إِلَى الْعَذَابِ»ـ

بـالـنـصـبـ؛ـ فـلاـ يـقـاسـ عـلـيـهـ، سـيـئـاـ مـعـ مـخـالـفـتـهـ الرـسـمـ لـدـيـهـ»ـ اهـ.

(١) ردـةـ القـارـيـ، انـظـرـ قـولـهـ فيـ التعـليـقـ عـلـىـ «مـحـمـدـ»ـ فيـ العـجـزــ.

(بـ)ـ فيـ الأـصـلـ: «وـجـوزـ»ـ،ـ والمـشـبـثـ منـ الطـبـعـتـينـ الـآخـرـيـنـ لـلـمـنـحــ.

(جـ)ـ فيـكـونـ حـذـفـ نـوـنـ «الـمـقـيمـيـ»ـ تـخـفيـضاـ لـلـإـضـافـةــ.

(دـ)ـ إنـ أـرـادـ بـقـولـهـ: «وـلـاـ درـايـةـ»ـ أيـ:ـ وـلـاـ لـغـةــ؛ـ فـيـقـدـ أـبـعـدـ الـثـبـعـةــ؛ـ إـذـ يـجـوزـ لـغـةـ تـنـوـينـ (راـجـ)ـ مـعـ نـصـ (عـفـوـ)ــ،ـ وـنـظـيرـهـ قـولـهـ تـعـالـيـ: «أـلـيـسـ اللـهـ يـكـافـيـ عـبـدـهـ»ـ [الـزـمـرـ : ٣٦ـ]ـ.

- ١ - ... . . . . . سامي<sup>(١)</sup> مُحَمَّدُ أَبْنُ<sup>(٢)</sup> الْجَزَرِيُّ الشَّافِعِيُّ<sup>(٤)</sup> :
- ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُضْطَفَاهُ
- ٣ - مُحَمَّدٌ<sup>(٥)</sup> وَآلِهِ . . . . .

= قلت: قد يقال بجواز نصيہ من باب الفصل بالمعنى بين المتصابین، ولكن يلزم منه تنویہ وهو ما يأبه الوزن، والله أعلم.

(١) قال القاري ص ٤٤: «باشباع كسرة العين<sup>(٦)</sup> للوزن، وفي نسخة بإثبات ياء<sup>(ب)</sup> الإضافة» اهـ.  
ثم قال فيما بعد ص ٤٦: «فُمْ قولُ المصنف: (سامع) باشباع حركة العين على ما في الأصول المحروزة والنسخ المعترضة...» اهـ.

ثم قال لاحقاً ص ٤٩: «ولا يبعد أن يكون (سامعي) بباء الإضافة على الالتفات من العينة إلى التكلم، وحيثئذ إما أن يكون خبراً بتقدير (كان)، أو بتقدير (هو) على أن الجملة معترضة» اهـ.

(٢) قال ابن الناظم ص ١٠٥: «(محمد): عطفُ بياں علی (راجی)، (ابن الجزری): بدل من (محمد)، و(الجزری): مضاف إليه» اهـ، وكذا معظم الشرح من بعده، ووافقهم طاش كبری زاده غير أنه أغرب «ابن» نعتاً وجوزَ كونه بدلاً من «محمد» لاستهار المصنف به.

أما القاري فجوزَ نصيہ حيث قال ص ٤٩: «... ويجوز نصيہ بتقدير (أعني)، أو (يعني)، وأبعد من جعله فاعلاً<sup>(ج)</sup> وجعلَ (راجي عفو) حالاً» اهـ.

(٣) حذفت الألفُ في بعض الشروح والطبعات، والأولى إثباتها كما في نسخة الناظم.

(٤) سكتت الياء وخففت للضرورة.

(٥) بالجر؛ قال ابن الناظم ص ١١٣: «(محمد) بدل أو عطف بياں من (نبيه)» اهـ، وكذا معظم الشرح من بعده.

ووقع في بعض الطبعات: «محمد» بالرفع! وهو خطأ بین؛ لأنه لو رفع - على تقدير مبدأ محنوف - للزم من ذلك أن يرفع ما عطف عليه وهو «صاحب»، وعندئذ يقع الإقراء بینه وبين «محببه»، ويعد الإقراء من عيوب القوافي، وهو: اختلاف حركة الرؤي في قصيدة واحدة بين الضمة والكسرة.

(٦) أي بلا ياء كما في نسخة الناظم.

(ب) قال محقق الطرازات ص ٦٩: «في الأصل: (سامعي)، وقد كتبها عند شرح اللغة (سامع) وهو الصواب» اهـ.  
قلت: وإثبات الياء صواب أيضاً كما عزّاه القاري إلى إحدى النسخ.

(ج) يشير إلى رأي الفضالي المتقدم.

٣ - ... . . . . . وَصَحْبِهِ<sup>(١)</sup> مُحِبِّهِ<sup>(٤)</sup> مَعْ<sup>(٣)</sup> الْقُرْآن<sup>(٢)</sup> وَمُقْرِئِ<sup>(٢)</sup>

٤ - وَبَعْدُ<sup>(٥)</sup> : إِنَّ هَذِهِ «مُقْدَمَةً»<sup>(٦)</sup> فِيمَا عَلَى [قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ]<sup>(٧)</sup>

(١) يجوز وزناً تسکین الهاء في «صحبه» و«محبه»، إلا أن الرواية بالإشاع.

(٢) بالإفراد كما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وبالجمع عند: عبدالدائم، طاش كبرى زاده: «ومُقْرِئي القرآن».

قال عبدالدائم ص ٨٠: «والأصل: (مُقْرِئين) بصيغة الجمع بإثبات التون، لكن حُذفت للإضافة، وهو عطف على ما قبله» اهـ.

وقال طاش كبرى زاده ص ٥١: «(ومُقْرِئي) أصله (مُقْرِئين)، سقط التون بالإضافة، وهو جمع (المُقْرِئي)» اهـ.

وَوَصَفَ القاري قول طاش كبرى زاده - الذي هو في الأصل قول عبدالدائم - بأنه في غاية من البُعد.

(٣) بالجر على الإضافة، وهو بالهمز، ويجوز لغةً وزناً أن يكون غير مهموز: «الْقُرْآن» على نحو قراءة ابن كثير.

(٤) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٥) ظرف مبني على الضم.

(٦) ضُبِطَت في نسخة الناظم بفتح الدال وكسرها، وكتب فوقها: «معاً»<sup>(١)</sup>.

قال عبدالدائم ص ٨٤: «بكسر الدال على الأفضل» اهـ.

وقال زكريا الأنباري ص ٣٦: «بكسر الدال على الأشهر ... وبفتحها على قلة» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ١٨: «و(المقدمة) بكسر الدال أفصل من فتحها» اهـ.

وَذَكَرَ الوجهين أيضًا: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٧) رواية «قارئه أَنْ يَعْلَمَهُ» هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح وجميع الطبعات.

وفي رواية وهي التي عند ابن الناظم والمزي وابن الحنبلي: «القارئ أَنْ يَعْلَمَهُ».

قال ابن الناظم ص ١١٦: «قوله: (فيما على القارئ أن يعلمه) أي: في الذي يجب على كل قارئ مِنْ قُرَاءِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ مَغْنِيَةً<sup>(ب)</sup> لِهِ عَنْ غَيْرِهَا» اهـ.

(أ) لفظة «معاً» تعني جواز الوجهين.

(ب) أي: هذه المقدمة.

- ٥ - إِذْ وَاجِبُ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup> مُحَتَّمْ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْلًا أَنْ يَعْلَمُوا  
 ٦ - مَخْارِجَ<sup>(٢)</sup> الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيُنْطِقُوا<sup>(٣)</sup> بِأَفْصَحِ الْلُّغَاتِ

= وقال ابن الحنفي ص ٤٨ : «وفي بعض النسخ : (فيما على قارئه<sup>(٤)</sup> أن يعلمه)» اهـ.  
 وبظاهر أن المثبت عند الفضالي هو لفظ «القارئ»؛ لقوله ص ٤٧ : «وأعاد ضمير (عليهم)<sup>(٥)</sup> إلى  
 (القارئ)؛ لأنَّ لامة التي للاستغراف في معنى (كُلُّ قارئ)، ومثله في العموم (قارئه) - على ما  
 في أكثر النسخ - عند من يجعل المفردة المضاف للعموم» اهـ.  
 وقال القاري ص ٦٧ : «وأَغَرَّبَ شَارِحَ فِي قَوْلِهِ : (الضمير إلى «القارئ»، لأنَّ لامة التي  
 للاستغراف في معنى «كُلُّ قارئ»)، وبَيْنَهُ<sup>(٦)</sup> على أنه كذا في بعض النسخ، ولا يستقيم له ذلك؛  
 لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى» اهـ.  
 قلت : لا يتزن البيت بـ«قارئه» إلا مع «أن يعلمه» بفتح الياء وسكون العين وفتح اللام المخففة مبنياً  
 للمعلوم، ولا يتزن البيت بـ«القارئ» إلا مع «أن يعلمه» بضم الياء وفتح العين وفتح اللام المشددة  
 مبنياً للمجهول.

أما ما ذهب إليه القاري من عدم الازان فلأنه قرآن بين «القارئ» و«أن يعلمه».  
 إذن فيه روایتان :

- ... ... ... ... ... ... ...  
 - ... ... ... ... ... ...  
 فيما على قارئه أن يعلمه  
 فيما على القاري أن يعلمه

(١) يأشباع ضمة الميم وجوباً للوزن.

(٢) مفعول «يعلموا»، نص عليه : طاش كبرى زاده، وابن الحنفي، وابن يالوشة، والبرنابادي.

(٣) قال عبدالدائم ص ٨٧ : «(لينطقو) - من النطق - هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم<sup>(٤)</sup>، وفي بعضها : (يلفظوا) من اللفظ، والحاصل واحد والأمر سهل» اهـ، ومثله عند الفضالي.

روایة «لينطقو» هي عند : عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، والفضالي، والبرنابادي.

(أ) في المطبوع : «قارئ»، والتوصيب من المخطوط.

(ب) الذي في البيت الخامس.

(ج) أي : ذلك الشارح.

(د) وهي خلاف نسخة الناظم التي بين يدي، فدلَّ على أن الناظم رَحْمَةً<sup>(٥)</sup> قام بتنقيحها على فترات كما سبق بيانه  
 في مقدمة التحقيق.

٧ - مُحرِّرِي<sup>(١)</sup> التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ<sup>(٢)</sup> وَمَا الَّذِي رُسِّمَ<sup>(٣)</sup> فِي الْمَصَاحِفِ

= ورواية «لَيَلْفِظُوا» هي عند: ابن الناظم، وخالد الأزهري، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والقاري، والمسудى، وابن يالوشة، ونسخة الناظم. وأشار زكريا الأنصارى إلى رواية: «لَيَلْفِظُوا».

وقال ابن الحنبلي ص ٥٠: «وفي بعض التسخ: (لينطقوا)، والأولى رواية ابن الناظم» اه. وقال القارى ص ٦٧: «وفي نسخة صحيحة: (لينطقوا)، قيل: وهذه هي النسخة التي ضُبِطَت على لفظ الناظم آخرًا، والمُؤَدِّي منهما واحد، إلا أنَّ النطق يشمل الحروف الهجائية، بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركب ولو على سبيل الغالية كما يشير إليه قوله تعالى: «مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ» [ق: ١٨]» اه.

وقال البرنابadi ص ١١: «وفي بعض التسخ: (لينطقوا)، والأول أصح رواية ودرایة؛ أما رواية فلانه في النسخة التي ضُبِطَت من لفظ الناظم، وأما دراية فلأنَّ النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركب» اه.

(١) حال منصوب بالياء، وُحُذفت نونه للإضافة، نَصَّ على إعرابه حالاً: طاش كبرى زاده، وابن يالوشة، والبرنابادي.

قال ابن الناظم ص ١١٧: «في حال كونهم مُتَقْنِي تجويد القرآن...» اه، وبنحوه الشُّرَاح من بعده.

(٢) قال القارى ص ٦٨: «بإشباع كسرة الفاء إلى حد الياء» اه.

قلت: ويجوز وزناً تسكين الفاء: «الموافق» «المصاحف»، إلا أن الرواية بالإشباع.

قال طاش كبرى زاده ص ٦١: «مبني للمفعول» اه.

وقال القارى ص ٦٨: «و(رُسَّم) بتشديد السين المكسورة، وفي نسخة بتخفيفه<sup>(٤)</sup>، أي: كُتِبَ» اه.

وقال البرنابادي في تقطيعه ص ١٢: «(رسَّم في ال)- أي: كُتِبَ - إن كان بتشديد السين فـ(مُكتَبَلُون)، وإن كان بالتخفيض (فَعَلَّتُنْ)» اه.

ووقع في بعض الطبعات: «رُسَّم» يسكون الميم، وهو غير موزون، فيجب أن تبقى الميم مفتوحة مع تشديد السين أو تخفيفها.

(٤) كما في نسخة الناظم.

ـ مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا وَتَاءٌ أُثْنَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ <sup>(١)</sup> بِهَا <sup>(٢)</sup>

\* \* \*

(١) قال القاري ص ٧٠: «و(تُكتَب) في الأصل مرفوع لأنه خبرٌ كان<sup>(١)</sup>، وإنما أُذْعِنَ على مذهب السوسي في الإدغام الكبير» اه.

(٢) قال القاري ص ٦٩: «أي: بِهِاءٌ، وَقُصْرٌ كَمَا هُوَ قِرَاءَةٌ حِمْزَةٌ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْهِمْزَةِ، لَا كَمَا قَالَ أَبْنُ الْمُصْنَفِ وَتَبَعَهُ غَيْرُهُ: إِنَّهُ لِلضُّرُورَةِ» <sup>(ب)</sup> اه.

قلت: يُعَدُّ قصر الممدود ضرورةً من ضرائر الشِّعر كما هو مشهور في كتب الضرائر، وما أكثر ما يُعَنِّطُ مُلَأً عَلَيْهِ القاريُّ السَّرَّاجُ في قولهم بالضرورة، فَيُخْرِجُ مَا اعْتَبَرُوهُ ضرورةً بِتَخْرِيجاتِ مِنْ كلامِ الْعَرَبِ وَبِعَضِ الْقَرَاءَاتِ، وَهُوَ بِهَذَا يُحَجِّرُ وَاسِعًا.

قال العلامة محمود شكري الألوسي في كتاب الضرائر ص ٢٤ تحت عنوان (موافقة الضرورة):  
بعض اللغات لا تُخرجها عن الضرورة:

«اعلم أن بعض الضرائر ربما استعملها بعض العرب في الكلام، ومع ذلك لا يُخرجها عن الضرورة عند الجمهور، صرّح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فن الضرائر فقال:  
**وَرُبَّمَا تُصَادِفُ الْمُضْرُورَةُ بَعْضُ لُغَاتِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورَةِ**  
انتهى كلامه رَحْمَةً لِلَّهِ.

(أ) أي: ليس بدلاً من «تُكتَن» المجزوم بـ«لَمْ»، وإنما جملة «تُكتَب» في محل نصب خبر «تُكتَن».

(ب) والغريب أن القاري رَحْمَةً لِلَّهِ يقول بها في بعض المواقع من شرحه !!؛ قال في شرح البيت رقم ١٥: «بِقُصْرِ (الرَّاءِ) ضرورةً» اه، وقال أيضاً في شرح البيت رقم ٥٥: «(كيف جا) بالقصر ضرورةً» اه.

## ١- بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ<sup>(١)(٢)</sup>

- ٩ - مَخَارِجُ الْحُرُوفِ: سَبْعَةُ عَشْرَ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مِنْ أَخْتَبَرْ
- ١٠ - فَالِفُ: الْجَوْفُ<sup>(٣)</sup> وَأَخْتَاهَا، ... . . . . .

(١) قال د. إبراهيم الدوسري في شرحه ص ٣٥: «ويظهر أن العنونة بـ(باب مخارج الحروف) زيادة ليست من المؤلف؛ لأن المؤلف بدأ بـ(إن هذه مقدمة) ولما انتهى من قوله: (بها) قال: (مخارج الحروف سبعة عشر)، فالعنوان المدرجة في داخل الكتاب اجتهاد من الشرح والسماحة وليس من كلام المؤلف» اه.

(٢) الأبيات التي تحت هذا الباب جميعها في الطيبة.

(٣) بالجر في أكثر الشروح والطبعات، وذكر القاري وجهاً آخر حيث قال ص ٧٦: «ضُبط (الجوف): - بالرفع على تقدير: مَخْرُجُهَا قَبْلَ الْجَوْفِ أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ: فَمَخْرُجُ الْفِي الْجَوْفِ. - وبالجر على أنه من باب الإضافة إلى الطرف، نحو: صَائِمُ النَّهَارِ وَقَائِمُ اللَّيلِ، أَوْ الإضافة لامية أو لأدنى ملابسة» اه.

رواية «فَالِفُ الْجَوْفُ» هي عند: خالد الأزهري، والقططاني، وذكرها الأنباري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة، وبها يكون البيت موزوناً.

وفي رواية: «الْلَّجَوْفُ الْفُ» وهي عند: ابن الناظم<sup>(٤)</sup>، وعبدالدائم، والمزمي، وطاش كبرى زاده<sup>(٥)</sup>، والمسعدي، ونسخة الناظم، وهو غير موزون، ولا يتزن البيت بسكون اللام كما تَوَهَّمُهُ بعضُ المحققين: «للجوافُ الْفُ»!

قال القاري ص ٧٦: «وفي نسخة: (للجوافُ الْفُ) وهو غير مُتَرَنِّن»<sup>(ج)</sup> اه. وقال ابن الحنبلي ص ٥٧: «ووقع في بعض السَّنَخِ: (للجوافُ الْفُ)، وفيه نظر لأنَّ فيه زِحافاً<sup>(د)</sup> غير مسموع في بحر الرجز» اه.

(ا) نقل د. أشرف طلعت ص ١٢ عن ابن غازي قوله: «وفي بعض السَّنَخِ: (للجوافُ الْفُ)، وهو الذي شَرَحَ عليه ابن الناظم، ولا يوجد في نسخة سواه» اه.

(ب) قال في شرحه ص ٦٧: «(للجوافُ): ظرف وخبر مقدم، و(الْفُ): مبتدأ» اه.

(ج) أثبتت هذه العبارة المُحَقَّقُ في الحاشية من إحدى سَنَخِ التَّحْقِيقِ.

(د) وهو «مُسْتَغْلِلُ» المكفوف، ولا يكون إلا في الخفيف والمجث.

- ١٠ - ... . . . . . وَهِيُّ<sup>(١)</sup> حُرُوفٌ مَدٌ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي
- ١١ - ثُمٌ لِأَقْصى الْحَلْقِ: هَمْزٌ هَاءُ<sup>(٢)</sup> ثُمٌ لِوَسْطِهِ<sup>(٤)</sup>: فَعَيْنٌ حَاءُ
- ١٢ - أَذَنَاهُ: عَيْنٌ حَاؤُهَا، وَالْكَافُ: أَفْصَنِي الْلَّسَانِ فَوْقُ<sup>(٥)</sup>، ثُمٌ الْكَافُ:

(١) بإسكان الياء وجوباً للوزن.

(٢) صدر هذا البيت في الطيبة على النحو الآتي: «فالجوف للهاوي وأختيه وهي».

(٣) في الطيبة: «وَقُلْ لِأَقْصى»، وعزها د. أشرف طلعت ص ٢٥ إلى إحدى التسخن، ولعله أزاد الطيبة، وجاء في مقدمة الطبعة البحرينية إشارة إليها.

(٤) رواية «ثُمٌ لِوَسْطِهِ» هي التي في أكثر الشروح والطبعات، وهي التي في الطيبة، وأشار جمّع من السراح إلى سكون السين للوزن واستطردوا في بيان ذلك.  
وقال القاري ص ٨١: «وفي نسخة: (وَمَا لِوَسْطِهِ) اهـ.

وفي رواية: «وَمِنْ وَسْطِهِ» بتحريك السين، وهي عند المزي، وطاش كبرى زاده<sup>(٦)</sup>، والمسудى، ونسخة الناظم، وأشار إليها القاري، وهو غير موزون.  
وأشار د. أشرف طلعت إليها وبضمها بسكون السين: «وَمِنْ وَسْطِهِ»، وقال ص ٢٥: «وَقَدْ ضُبِطَتْ فِي بَعْضِ التَّسَخنِ الْمُطَبَّوِعَةِ بفتح السين، وَلَا يَسْتَقِيمُ بِهِ الْوَزْنُ» اهـ.  
قلت: ولا يستقيم الوزن بسكونها أيضاً.

وقالت مُحَقَّقةُ شرح الفضالي عن رواية «وَمِنْ وَسْطِهِ» ص ٧٥: «وَفِيهَا حَلٌ لِلإِشْكَالِ»<sup>(٧)</sup> اهـ.  
قلت: بل حَلٌ إِشْكَالٌ آخَرُ!، وهو أَنَّ الْبَيْتَ بِرَوَايَةِ «وَمِنْ وَسْطِهِ» غَيْرُ موزون.

إذن فيه عدة روايات:

- ثُمٌ لِوَسْطِهِ: وهو موزون.

- وَمَا لِوَسْطِهِ: وهو موزون.

- وَمِنْ وَسْطِهِ: وهو غير موزون.

- وَمِنْ وَسْطِهِ: وهو غير موزون.

(٥) ظرف مبني على الضم.

(٦) هذه الرواية هي التي اعتمدتها الشارح، خلافاً لرواية «ثُمٌ لِوَسْطِهِ» التي أثبتتها مُحَقَّقة.

(٧) أي: إشكال تحريك السين وإسكانها.

- ١٣ - أَسْقَل<sup>(١)</sup>، وَالْوَسْطُ<sup>(٢)</sup> : فَجِيمُ<sup>(٣)</sup> الشِّينُ يَا<sup>(٤)</sup>، وَالضَّادُ : مِنْ حَافَتِهِ<sup>(٥)</sup> إِذْ وَلَيَا
- ١٤ - الْأَضْرَاسَ<sup>(٦)</sup> مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا، وَاللَّامُ : أَدَنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا
- ١٥ - وَالثُّنُونُ<sup>(٧)</sup> : مِنْ طَرَفِهِ<sup>(٨)</sup> ... ... ... ...

(١) ظرف مبني على الضم.

(٢) بسكون السين وجوباً للوزن.

(٣) بحذف التنوين وجوباً للوزن.

وقال القاري ص ٨٣ : «وفي نسخة: (الجِيمُ الشِّينُ يَا)» اه، وهو غير موزون. أما البرنابادي فالمحبّت عنده: «فَجِيمٌ شِينٌ يَا»، بتناكيرهما وتنوين الأول ومنع الثاني، وأشار إلى الرواية المشهورة بقوله ص ١٨ : «وفي نسخة: فَجِيمُ الشِّينُ يَا» اه.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) قال القاري ص ٨٥ : «(الحَافَة) مُخْفَفَةُ الفاءِ على ما ذكر في القاموس من مادة الأجواف، وَتَوَهَّمُ الجعبريُّ كونه من المضاعف فقال: خُفَفَ للوزن» اه.

(٦) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل. قال ابن الحبلي ص ٦١ : «والرواية فيه التنصب على أنه مفعول (ولي)، والفاعل مستتر عائد على اللسان... ولو رُفع على أنه الفاعل والمراد: (إذ وَلَيَهَا الْأَضْرَاسُ) لكان ملائمةً لعبارتهم أقوى؛ لأنهم اعتبروا أيضاً وَلَيَ الْأَضْرَاسِ للحافة دون العكس» اه، وكذا الفضالي<sup>(ب)</sup>، وبنصَّ البرنابادي على مفعوليه أيضاً.

(٧) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال طاش كيري زاده ص ٨٠ : «(والثُّنُونُ ) - بتقدير (مَخْرُج) - : مبتدأ، (من طرفه): خبره» اه. أما القاري فإنه قال ص ٨٧ : «بنصب (الثُّنُون) على أنه مفعول مقدم لقوله: (اجعلوا)... وقيل: (الثُّنُون) مبتدأ بتقدير (مَخْرُج)، و(من طَرَفِه) خبره» اه.

(٨) قال القاري ص ٨٧ : «و(طَرَفِه) بفتحتين» اه.

ولا يجوز لغة ولا وزناً إسكان الراء<sup>(ج)</sup>، بخلاف ما ذهب إليه حسن الوراقي حيث قال:

(١) في طبعة المنح التي اعتمدتها: «الجِيمُ» بلا ميم مكسورة، وهو تصحيف، والصواب «الجِيمُ» كما في الطبعتين الآخرين.

(ب) وللقاري تعقّيب عليه، انظر المنح الفكرية ص ٨٤ .

(ج) قال ابن مكي الصقلي في تثقيف اللسان ص ١٢١ : «ويقولون: أخذت بطرف ثوبه، وأمسكت بطرف =

١٥ - ... . . . تَحْتَ (١) أَجْعَلُوا لِظَّهَرٍ أَدْخَلُ (٤) وَالرَّأْ (٢) : يُدَانِيهِ (٣)

= «قوله: (طرفه) بفتح أو سكون الراء، والفتح هو الأشهر، . . . ، وأما بالسكون (مُسْتَعِلٌ) (١): فحذف منها الساكن الرابع وهو الفاء، وحذف منها ساكن الود المجموع وسكن ما قبله، وهو ما يسمى بالقطع، فكما رأينا من الناحية العروضية الفتح والسكن جائز في قوله: (طرفه)، والفتح أشهر وبه قرأته» اهـ.

قلت: مشكلة الأستاذ حسن الوراقي - هداه الله - أنه بَنَى حُكْمَه على فَهْم خاطئ لمفهوم العلل؛ فإن العلل - التي منها القطع - لا تكون إلا في الأعراض والأضرب إلا ما استثنى منها، ولا تَدْخُلُ الحَشْوَ أبداً، ومع ذلك فإنه جَمَعَ بين القطع والطي في تفعيلة واحدة!، وهذا غير موجود أصلاً في علم العروض، والله أعلم.

(١) ظرف مبني على الضم.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) قال القاري ص ٨٨: «بَاشِبَاعَ هَاءَ (يُدَانِيهِ) لِغَةً» اهـ.

كأنه يشير إلى أن الوزن لا يستقيم إلا بالإشباع، والصواب أنه مُتَنَزَّلٌ بالإشباع وعدمه.

(٤) قال ابن الناظم ص ١٣٧: «وقوله: [أَدْخِلُوا] فعل [بـ] تفضيل، أي: الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون» اهـ.

وقال عبدالدائم ص ١٠٢: «يعني: الراء أَدْخَلُ في ظهر اللسان من اللام» اهـ.

وقال طاش كبرى زاده ص ٨٠: «أَدْخَلُ: أَفْعَلْ تفضيل» اهـ.

وقال الفضالي ص ٩١: «... وقد عُلِمَ بما ذُكِرَ أَنَّ قولَ الناظم (أَدْخِلُ) أَفْعَلْ تفضيل، أي: الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون، قاله ابن الناظم» اهـ.

وقال القاري ص ٨٩: «(أَدْخَلُ) مفرد، يُفرَأُ بأشباع الصمة واواً، وفي نسخة: (أَدْخِلُوا) بإثبات الواو بصيغة الجمع، وهو يحمل الأمر والمُضَيِّ» اهـ.

= الجبل، والصواب: طرف» اهـ.

و«الطَّرْفُ»: ناحية الشيء وجائيه، قال تعالى: «وَأَقْبَرَ الصَّلَوةَ طَرْفَ الْنَّهَارِ وَلَكُمَا مِنْ أَيْلَلٍ» [هود: ١١٤]، أما «الطَّرْفُ» - بسكون الراء - فهو البصر ويطلق على الجفن، قال تعالى: «أَنَا مَإِنِيكَ بِهِ، قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَ إِلَيْكَ طَرْفَكَ» [النمل: ٤٠].

(١) كذا!.

(ب) كذا في الأصل!، والصواب: «(أَدْخِلُ) أَفْعَلْ».

(ج) الأمر بكسر الخاء: أَدْخِلُوا، والماضي بفتحها: أَدْخَلُوا.

- ١٦ - وَالْطَّاءُ وَالْدَّالُ وَ تَا<sup>(١)</sup>: مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الْثَّنَائِيَا، وَالصَّفِيرُ: مُسْتَكِنْ
- ١٧ - مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الْثَّنَائِيَا السُّفْلَى، وَالظَّاءُ وَالدَّالُ وَ تَا<sup>(١)</sup>: لِلْعُلْيَا
- ١٨ - مِنْ طَرَفِيهِمَا<sup>(٢)</sup>، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ<sup>(٣)</sup>: فَالْفَا<sup>(٤)</sup> مَعَ أَطْرَافِ<sup>(٥)</sup> الْثَّنَائِيَا الْمُشْرِفَةِ<sup>(٦)</sup>
- ١٩ - لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَأْوُ بَاءٌ مِيمٌ، وَغُنَّةٌ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

\* \* \*

= وَنَقْلَ البرنابادي عبارة القاريٍّ يَتَصَّها ثُمَّ قال في إعرابه ص ٢٢ : «وَ(أَدْخُلُ ) مرفوع لفظاً خبر آخر للمبتدأ إن كان مفرداً، فيصير المترفع جملة واحدة، وإن كانت صيغة جمع فهي جملة على جِدَّةٍ خبرية أو إنشائية<sup>(١)</sup> على ما أشرت آنفاً، فيكون مفعوله محدوداً، أي: أدخلوا الراء لظهور...». اهـ.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) بتحريك الراء، ولا يصح إسكانها كما تقدَّم.

(٣) قال القاري ص ٩٢: «فتح الشين وبكسره» اهـ.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) قال زكريا الأنباري ص ٤٧: «بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ وَنَقْلِ حِرْكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَيْهَا» اهـ.  
وقال ابن الحنبل ص ٦٩: «بِإِسْكَانِ عَيْنِ (مَعِ) عَلَى لِغَةِ رِبِيعَةِ، سَكَّهَا قَبْلَ الْحِرْكَةِ ثُمَّ نَقْلَ حِرْكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَيْهَا عَلَى قَاعِدَةِ قِرَاءَةِ وَرْشَ نَحْوِ: 《قَدْ أَفْلَحَ》 [المؤمنون: ١]» اهـ، وبنحوه عند:  
الفضالي، والقاري.

(٦) بكسر الراء، قاله القاري.

(١) خبرية باعتباره ماضياً، وإنشائية باعتباره أمراً.

## ٢- بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ<sup>(١)</sup>

- ٢٠ - صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَ رِخْوٌ<sup>(٢)</sup> مُسْتَقْلٌ قُلْ  
 ٢١ - مَهْمُوسُهَا: «فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكْتُ»  
 ٢٢ - وَبَيْنَ رِخْوٍ<sup>(٥)</sup> وَالشَّدِيدِ<sup>(٦)</sup>: «لِنْ<sup>(٧)</sup> عُمْرٌ» . . . . .

(١) الأبيات التي تحت هذا الباب جميعها في الطيبة.

(٢) قال عبدالدائم ص ١٠٩: «مثُلَّث الراء، والرواية عن الناظم الكسر» اه.

والكسر أشهر، قاله: ذكري الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٣) بالنصب مفعول مقدم لـ«قُلْ»، نَصَّ على نصبه: طاش كبرى زاده، والبرنابadi.

(٤) قال طاش كبرى زاده ص ٩١ - ٩٢: «أَجِدْ» أمرٌ من الإجادة، و(قط) إن كان للزمان يشدد غالباً وقد يضم ويُخفف، وإن كان بمعنى (حسب) وهو الاكتفاء فهي إما مفتوحة ساكنة الطاء مثل (عَنْ) أو مُنْوَنْ مجرور، والمراد هاهنا هو الأخير كما هو مقتضى الوزن، و(بَكْتُ) من التبكيت، يقال: بَكْتَهُ أَيْ غَلَبَهُ بِالْحُجَّةِ» اه، وبنحوه عند القاري.

(٥) مثُلَّث الراء، والكسر أشهر كما سبق بيانه.

(٦) بالجر معطوف على «رِخْوٍ».

(٧) قال القاري ص ١٠٠: «بكسير اللام؛ أمرٌ من لأنَّ يَلِينُ» اه.

(٨) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

ونَصَّ على كونه مبتدأ: طاش كبرى زاده، والبرنابادي.

أما ابن الحنبلي فقال ص ٧٤: «بالنصب مفعولاً لـ(الحَسَر) مقدماً عليه، لكن عامة النسخ على الرفع» اه، وكذا الفضالي.

(٩) بضم العين وكسرها: «عُلُوٌ»، نَصَّ عليه: عبدالدائم، وذكري الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري<sup>(٩)</sup>.

قلت: الغريب أنهم اقتصرروا على ذِكر حركتين مع أنه يجوز في عين «علو» الحركات الثلاث!

(١٠) ضَبَطَ مُتَقْعِدُ المَيْحِ عَيْنَ «سَبِعَ» بِالْحَرْكَتَيْنِ!، بِيَنَمَا الْمَرَادُ عَيْنَ «عُلُوٌ»، وَتَبَعَّهُ فِي هَذَا حَسَنُ الْوَرَاقِيُّ حِيثُ قَالَ: «(وَسَبِعَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا، وَالضَّمِّ أَشْهَر» اه.

... «خُصُّ ضَغْطٍ قَظِيًّا»<sup>(١)</sup> حَصَرَ

- وَصَادُضَادْ طَاءُ ظَاءُ : مُطْفِئه<sup>(٣)</sup> : وَافِرَّ<sup>(٤)</sup> مِنْ لُبٌ<sup>(٥)</sup> :

(١) قال القاري ص ١٠٢: «(قطّ) أمرٌ من قاظ بالمكان إذا [أقام] به في الصيف، و(الخُصُّ) بضم الخاء المعجمة: البيت من القَصْبِ، و(الضَّغْطُ): الضَّيقُ، والمعنى: أَقْمَ وَفَتَ حرارة الصيف في خُصُّ ذي ضَغْطٍ، أي: افْتَمَ من الدنيا بمثل ذلك...». اهـ.

(٢) قال زكريا الأنصاري ص ٥٢: «ترك تنوين الأول والثالث للوزن» اه.

وقال القاري ص ١٠٣ : «ويترن البيت بتنوين الثاني والرابع» اهـ.

و«ظاء» المعجمتين غير أن تنوينهما هو الأصل كما هي الرواية.

(٣) يفتح الباء وكسرها، نصّ عليه: عبد الدائم، وزكريا الأنباري، وابن الحنبلي، والفضالى، والقارى.

(٤) قال سيد لاشين أبو الفرح ص ٧٢: «فتح الفاء على أنه فعل ماض، ولذلك قال عنه الشارح<sup>(٥)</sup>:

(هَرَتِ الْجَاهَا، مِنِ الْعَاقِلِ)، وَفِي بَعْضِ التُّسَخِ بِكَسْرِ الْفَاءِ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ أَمْرًا اهـ.

قلت: كسر الفاء - كما في بعض الطبعات - هو خلاف نسخة الناظم وما تنص الشراح على معناه  
كما في الحاشية الآتية.

<sup>(٥)</sup> قال عبد الدائم ص ١١٨: «اللُّبُّ: العقل، و(فَرَّ) أي: هَرَبَ، والمعنى: هَرَبَ الجاهلُ من العاقِّا،» اهـ، ومثله عند ذكريا الأنباري وأشار إلى حذف تنوين «لُبُّ» للوزن.

وقال ابن الحنفي ص ٧٧: «معناه: هَرَبَ الْجَاهِلُ مِنْ ذِي لَبٍّ، أي: مِنْ عَاقِلٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَعْقَلُ، وَحَذَفَ تنوين (لب) للضرورة كتنوين (صاد) و(طاء) بالإهمال فيهما، ولو قال: (حروف مذلقه) - بالتنكير - لثبت تنوين (لب) ولم يكن ضرورة، كما لو قال (من لب) بفتح الميم واللام = والباء، (ولب) لغة في (الب) بمعنى: أقام اه، وكذا الفضالي.

(٤) من طعة الممنحة التي يتحقق عبد القوى عبد المجيد، وفي الطبعتين الآخرين: قام.

(ب) نَوْنَاهَا كُلُّهَا مُحَقِّقُ الطرازات ص ١١٧ !!.

أما مُحقّق المنح ص ١٠٣ فتوهم الإضافة حيث ضَبَّلَها كالتالي: «وصاد ضاد طاء مطبقة»!، والحق أنَّ الثالثة مرفوعات عطفاً على «صاد» كما نصَّ عليه طاش كبرى زاده ص ٩٦ ومثله البرنابادي ص ٢٩، وذلك بحذف العاطف.

(ج) كلمة «ضاد» في نسخة الناظم كأنها غير مئونة: **وَصَدَّقْنَا بِهِ**

(د) وهو زكريا الأنباري.

(٢٣) ..... . . . . . الْحُرُوفُ الْمُذَلَّةُ (١) - . . . . .

(٢٤) - صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَائِي سِينٌ، قَلْقَلَةٌ: «قُطْبٌ (٢) جَدٌ (٤)»، وَالَّلِّيْنُ :

(٢٥) - وَأُوْ وَيَاءُ سُكَّنَا (٥)، وَأَنْجَرَافُ صُحَّحَا (٦) قَبْلَهُمَا (٧)

= وقال القاري ص ١٠٤ : «وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أنَّ (من) حرف جرٌ، واللُّبُّ الذي هو العقل بمعنى الفاعل، والمعنى: هَرَبَ الْجَاهِلُ مِنَ الْعَاقِلِ، ويمكن أن يكون المعنى: فَرَّ مِنَ الْخَلْقِ مَنْ لَهُ عَقْلٌ بِهِ عَرَفَ الْحَقَّ، ففيه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿فَقَرُورًا إِلَى اللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبَتَّلًا﴾ [المزمول: ٨] اهـ.

(١) بالرفع خبر عن «فر من لب»، نَصَّ عليه: طاش كبرى زاده، والبرنابادي.

ووقع في بعض الطبعات: «الحرروف» بالجر تَوَهُّمًا للإضافة، والصواب - كما تقدَّم - أن تنوين «لب» حُذف للضرورة لا للإضافة، ثم إن المعنى يأبى ذلك.

(٢) بفتح اللام كما في نسخة الناظم.

وضُبط في بعض الطبعات بكسر اللام وهو خطأ؛ لأنَّه اسم مفعول؛ قال طاش كبرى زاده ص ٩٦: «والمذلَّةُ أي: المنسوبة إلى ذلك اللسان وذلِق الشفة، أي: طرفهما» اهـ.

(٣) قال القاري ص ١٠٧: «بتشييث القاف، والضم أشهر» اهـ.

(٤) بتخفيف الدال للوزن، نَصَّ عليه: ذكرييا الأنصاري، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٥) بضم السين وكسر الكاف المشددة كما في نسخة الناظم.

قال طاش كبرى زاده ص ١٠٠: «سُكَّنَا: فعل ماضٍ مبنيٍ للمفعول» اهـ.

وضُبطُه عند البرنابادي: «سَكَّنَا» (١) بفتح السين والكاف المخففة حيث قال ص ٣٠: «سَكَّنَا»: فعل ماضٍ، والضمير البارز فاعله» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «سَكَّنَا» بفتح السين وكسر الكاف المشددة، وهو خطأ بيّن.

(٦) قال ابن الحنبلي ص ٨١: «(قَبَّلَهُمَا): ظرفٌ . . . وليس (قَبَّلَهُمَا) مرفوعاً على الفاعلية؛ لِمَا صَرَحَ به غير واحدٍ من أنَّ (قبلاً) لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول حرف الجر عليه» اهـ، والعبارة يقصها عند الفضالي.

(٧) قال طاش كبرى زاده ص ١٠٠: «مبنيٌ للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ١٠٧: «بصيغة المجهول» اهـ.

٢٦ - في اللام والراء<sup>(١)</sup>، وبتکریر جعل<sup>(٢)</sup>: أستطیل<sup>(٣)</sup> وللتقصیي: الشین، ضاداً<sup>(٤)</sup>:

\* \* \*

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

وعند الشمراني في جامعه ص ١٤٨: «والراء بتکریر»! ، بالمدّ وحذف الواو التي قبل «بتکریر»، وهو غير موزون ولا يصح، والغريب أن يُشير إلى الروایة الصحيحة بقوله: « جاء في إحدى الطبعات: (وبتکریر) بالواو مع قصر (الراء) » اه! .

(٢) قال طاش کبیر زاده ص ١٠٢: «و(جعل): فعل ماضٌ مبنيٌ للمفعول، أسكن آخره للوزن» اه.

(٣) قال طاش کبیر زاده ص ١٠٢: «و(ضاداً) منصوبٌ (استطیل)» اه، ومثله البرنابادي.

ولا يصح رفعه كما في بعض الطبعات.

(٤) ضبط في بعض الطبعات بضم التاء: «استطیل»، والصواب فتحها لأنّه فعل أمر، ويُدلّ عليه ما

يليه:

قال ابن الناظم ص ١٦٤: «(استطیل) أي: صفة بالاستطالة» اه، وكذا المزي.

وقال ذکریا الأنصاری ص ٥٥: «(استطیل) أنت، أي: اجعلها حرفًا مستطیلاً» اه.

وقال طاش کبیر زاده ص ١٠٢: «(استطیل): أمرٌ من الاستطالة، أي: صِفَ الضادَ بالاستطالة» اه، ومثله عند القاري.

### ٣- بَابُ التَّجْوِيدِ<sup>(١)</sup>

- ٢٧ - وَالْأَخْذُ بِالْتَّجْوِيدِ حَتَّمْ لَازِمٌ  
 مَنْ لَمْ يُجَوَّدْ<sup>(٢)</sup> الْقُرْآنَ<sup>(٣)</sup> أَثِمٌ
- ٢٨ - لِأَنَّهُ بِهِ إِلَّا هُنَّ أَنْزَلَ  
 وَهُكَذا مِثْهُ<sup>(٤)</sup> إِلَيْنَا وَصَلَّا
- ٢٩ - وَهُوَ<sup>(٥)</sup> أَيْضًا جِلْيَةُ الْتَّلَاوَةِ  
 ... ... ... ...

(١) الآيات رقم ٢٧ و٢٨ و٣٠ و٣٢ موجودة في الطيبة، وقال محقق الطيبة عن البيتين ٣٠ و٣٢: «هذان البيتان ساقطان من أكثر السخن، وعلى ذكرهما شرح ابن الناظم والترمسي» اه.

(٢) قال عبدالدائم ص ١٢٩: «النسخة التي ضبطناها عن الناظم تخلله: (منْ لَمْ يُجَوَّدْ) وهي المعتبرة، ورأيت في بعض السخن: (منْ لَمْ يُصْحِحْ) بدل (يُجَوَّدْ)، والأولى أحسن؛ إذ التجويد أَحَصُّ من التصحح» اه.

وقال القاري ص ١١٣: «(منْ لَمْ يُجَوَّدْ الْقُرْآنَ أَثِمٌ) أي: مَنْ لَمْ يُصْحِحْ، كما في نسخة صحيحة» اه. رواية «يُجَوَّدْ» هي التي في الطيبة وعند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، والقططاني، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة، وأشار مُعظمهم إلى الرواية الأخرى وهم من سوى القسطنطيني وابن يالوشة.

ورواية «يُصْحِحْ» هي عند: ابن الناظم، والمزي، وطاش كبرى زاده، والمسудى، ونسخة الناظم.

(٣) قال ابن الحنبلي ص ٨٢: «و(الْقُرْآن) في البيت غير مهموز، وهو لغة في المهموز قرأ بها ابن كثير، واختارها المصطف هنا رعاية للوزن»<sup>(٦)</sup> اه، وينحوه: الفضالي، والقاري.

(٤) في الطيبة: «عَنْهُ»، وعَنْها عبد الرزاق موسى ص ٦٤ ود. أشرف طلعت ص ٢٨ إلى بعض السخن، ولعلهما أرادا الطيبة.

(٥) قال ابن الحنبلي ص ٨٥: «بضم الهاء مع تحفيف الواو على الخبر<sup>(٧)</sup>، ومع تشديدها كما هو لغة على الخبر<sup>(ج)</sup>، والرواية على الأول» اه.

وقال القاري ص ١١٦: «بضم الهاء، ولا يجوز إسكانها؛ للوزن» اه. ومِثْلُها التي في البيت التالي.

(٦) أكثرطبعات على هُمْهُ: «الْقُرْآن»!، وهو - كما ترى - مُخْلٌ بالوزن.

(ب) الخبر - في العروض - زحاف مزدوج، وهو اجتماع الخبر والطي، أي: حذف الثاني والرابع الساكنيين: «فَعَلَتْنَ». (فَعَلَتْنَ).

(ج) الخبر - في العروض - زحاف مفرد، وهو حذف الثاني السakan: «مُتَفَعِّلُنَ».

- (١) وزينة الأداء والقراءة ..... ٢٩
- (٥) [مِنْ صِفَةٍ لَهَا] (٤) وَمُسْتَحْقَهَا ..... ٣٠ - وَهُوَ (٢) : إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا (٣)
- وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ ..... ٣١ - وَرَدُ (٦) كُلٌّ وَاحِدٌ لِأَصْلِهِ
- ..... ٣٢ - مُكَمِّلاً (٧) مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ

(١) قال القاري ص ١١٦ : «بِالإِشَاعِ فِيهِمَا»<sup>(١)</sup>، وجاز الوقف عليهما اه.

(٢) بضم الهاء كما في البيت السابق.

(٣) بالنصب مفعول ثان لـ«إعطاء»، نَصَّ عليه: طاش كبرى زاده، والبرنابadi.

(٤) ما بين المعقوفتين هو الذي في أكثر الشروح والطبعات وفي الطيبة.

والذى عند المزري، وطاش كبرى زاده، والفضالى، والمسعودى، والبرنابadi، ونسخة الناظم:  
«مِنْ كُلٍّ صِفَةٍ»، وهو غير موزون.

قال البرنابadi في تقطيعه ص ٣٥ : «مِنْ كُلٍّ صِفَةٍ» اه!

قلت: ومثله لا يخفى عليه أن «مستفعل» المكافوف غير مستعمل في بحر الرجز، وهذا منه غريب.

وفي شرح طاش كبرى زاده ص ١١٤ أشار محققه إلى أنه في إحدى سُنخ التحقيق: «مِنْ كُلٍّ صِفَةٍ لَهَا»، وهو غير موزون، بل هو أشد إمعاناً في الكسر من روایة «مِنْ كُلٍّ صِفَةٍ». إذن فيها روايات ثلاثة:

- «من صفة لها ومستحقها»: وهو موزون.

- «من كل صفة ومستحقها»: وهو غير موزون.

- «من كل صفة لها ومستحقها»: وهو غير موزون.

(٥) بالنصب عطف على «حَقَّهَا»، نَصَّ عليه: طاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالى، والقارى.

(٦) بالرفع عطف على «إعطاء»، قاله: طاش كبرى زاده، والبرنابadi.

(٧) قال طاش كبرى زاده ص ١١٥ : «اسم مفعول من الكمال»<sup>(ب)</sup> اه.

وقال القاري ص ١٢١ : «بكسر الميم أي: حال كون اللافظ مُكَمِّلَ الصفات حَقًا واستحقاقًا، =

(أ) أي: في «التلاؤة» و«القراءة».

(ب) هذه العبارة موجودة في هامش نسخة من شرح الفضالى ص ١٥٧ .

٣٢ - ... . . . . . [بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ]<sup>(١)</sup> بِلَا تَعْسِفِ

٣٣ - وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةُ<sup>(٢)</sup> أَمْرِيَ بِفَكِّهِ

\* \* \*

= أو بفتح الميم أي: حال كون الملفوظ مُكملاً للأداء مُخْرِجاً وصيغة من غير تَكْلُف وارتکاب [مشقة في قراءته]<sup>(١)</sup> بالزيادة على أداء مُخْرِجِه والمبالغة في بيان صيغته اهـ.

وقد ضُبطت في نسخة الناظم بكلتا الحركتين وكتب فوقها: «معاً».

(١) ما بين المعقوفين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات وفي الطيبة.  
وعند عبدالدائم بدل «باللطف»: «باللفظ»، إلا أنَّ مُحَقَّقاً أثَّبَ رواية «باللطف» وعَلَقَ عليها بقوله: «في النسختين<sup>(ب)</sup>: (باللفظ)» اهـ، وكان الأولى به أن يُثْبِت ما اتفقت عليه السخنان ثم يُعلّق بما يشاء، ولم يتتبه لقول عبدالدائم ص ١٣٧: «... من غير ما تَكَلُّف ولا تَعْسِفِ متريضاً في اللفظ بذلك» اهـ.

وذكرها زكريا الأنصاري بقوله ص ٥٩: «وفي نسخة: باللفظ» اهـ.

فتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٢٢: «وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشِّيخُ زكريا مِنْ قَوْلِهِ: (وفي نسخة: باللطف في النطق) فلا وَجْهٌ لِصَحَّتِهِ، فَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ ذِكْرُهَا إِلَّا مَقْرُونًا بِالتَّبَيِّنِ عَلَى ضَعْفِهَا» اهـ.

وعند ابن يالوشة ص ٣٨: «في اللفظ بالنطق»، وأشار إليها دـ. أشرف طلعت ص ٢٨.

إذن فيها رواياتٌ ثلاثُ:

- «باللطف في النطق».

- «باللفظ في النطق».

- «في اللفظ بالنطق».

(٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات؛ على أنه اسم «ليس» مؤخراً.

وأعربه طاش كبرى زاده خبراً لـ«ليس» حيث قال ص ١١٩: «اسم (ليس) قوله: (بيه) وهو ظرف لمقدر هو اسمه حقيقة وهو (فرق) أي: ليس فرق بين التجويد وبين ترکه...، و(رياضة) خبر (ليس)» اهـ، وكذا القاري.

وقال البرنابادي ص ٣٨: «منصوب لفظاً خبر (ليس)» اهـ.

(١) في طبعة دار المناهج: «ما شقت قراءته».

(ب) هما اللتان اعتمد عليهما المحقق.

## ٤ - بَابُ التَّرْقِيقِ

٣٤ - فَرَقَنْ<sup>(١)</sup> مُسْتَقِلًا مِنْ أَحْرُفٍ<sup>(٢)</sup> تَفْخِيمَ لَفْظِ ... وَحَادِرَنْ<sup>(٣)</sup>

(١) بالفاء كما في نسخة الناظم وجميع الشروح.

وفي بعض الطبعات: «ورقَنْ» بالواو، ولعل الفاء هي الأولى؛ قال القاري ص ١٣١: «إذا عَرَفْتَ أن التجويد ما ذَكَرَهُ أربابُ التدقيقِ والتأييدِ فَرَقَنْ...» اهـ، وقال البرنابادي ص ٣٩: «الفاء: جزء الشرط الممحونف، أي: إذا عَرَفْتَ أن التجويد ما ذَكَرَ فَرَقَنْ...» اهـ.

(٢) قال القاري ص ١٣١: «بالنقل والمحذف<sup>(٤)</sup>، ويجوز مِنْ غير نقلٍ أيضاً» اهـ.

قلت: لا حاجة للنقل ما دام الوزن مستقيماً على الأصل.

(٣) نص جماعةٌ من الشرائح كأبن الناظم وعبدالدائم وابن الحنبلي والقاري على أن النون في «فرقَنْ» و«حَادِرَنْ» هي نون التوكيد الخفيفة، إلا أن بعضهم أجاز أن يكون «حاذِرَا» اسم فاعلٍ باعتبار رسمه بألف التنوين.

قال ابن الناظم ص ١٨٦: «ويحتمل أن يكون (حاذِرَا) اسم فاعلٍ منصوباً على أنه خبر (كان)، تقديره أي: كُنْ حاذِرَا» اهـ، وكذا المزي.

وقال ابن الحنبلي ص ٩٢ - ٩٣: «وهما مرسومان في نسخة ابن الناظم بالألف؛ وفاما لرسِمِ قوله تعالى: ﴿لَتَنْفَعُ﴾ [العلق: ١٥] وقوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ﴾ [يوسف: ٣٢] ... وحيث كان (حاذِرَا) مرسوماً بها فهو يحتمل أن يكون اسم فاعل من (حَذَرْتُ الشيءَ) بمعنى (تَحَذَّرْتُ منه) منصوباً بـ(كُنْ) مقدراً، أي: كُنْ حاذِرَا» اهـ، ومثله عند الفضالي.

وقال عبدالدائم ص ١٤٢: «قوله: (وحاذِرَنْ)<sup>(ب)</sup> أصله اسم فاعل من (حَذَرَ)، أتى به على صيغة اسم فاعل زيادة في المبالغة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَوَلَا تَجِيئُ حَذَرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]، وقد فُرِئَ بالوجهين في السبعة» اهـ.

وقال القاري ص ١٣١: «(وحاذِرَنْ) بالنون المخففة المؤكدة [في][ج] بعض النسخ المصححة<sup>(د)</sup>، وهو المُلَائِمُ للمطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج إلى تقدير عامل مع إفادة المبالغة مِنْ =

(١) هكذا: مِنْ أَحْرُفٍ.

(ب) قال مُحَقِّقُه: «في الأصل: حاذِر» اهـ.

(ج) في الطبعتين الآخرين للمنج: «وفي»، والمعنى يقتضي حذف الواو.

(د) كما في نسخة الناظم.

• 10 •

= صيغة الأمر على بناء المفاعة التي هي موضوعة للمباغة، فالمعنى: (احذر احذر البَتَّةَ تفخيم لفظ الألف)، وفي نسخة بالتنوين في (حاذرن)، والتقدير: كن حاذراً من تفخيمها... اه. وقال القاري ص ١٣٧ في ردّه على الفضالي: «وأما قول المصري: (النون في قوله «فرقن» و«حاذرن» نون التأكيد الخفيقة ورسمها بالألف وفاما لرسم قوله تعالى: «ولَيَكُنْ» بيوسف و«لَتَفَعَّلْ» باقرًا) فمدفعٌ؛ إذ خطأ لا يُقاسان: رسم المصحف والعروض» اه.

(١) هذا البيت موجود في الطيبة.

## ٥- بَابُ أَسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ

٣٥ - وَهَمْزٌ<sup>(١)</sup> : (الْحَمْدُ)<sup>(٢)</sup> (أَعُوذُ)... . . . . .

(١) بالواو كما في نسخة الناظم وجميع الشروح.

قال طاش كبرى زاده ص ١٢٢ : «(وهَمْزٌ) نصب على أنه معطوف على (مستفلاً)» اه.

وقال القاري ص ١٣٧ : «ونصب (همَزٌ) على تقدير: فَقَنْ هَمْزَ الحمد، ويجوز جرُه على تقدير: وَحَادِرَنْ تَفْخِيمَ هَمْزَ الحمد» اه.

وقال البرنابadi ص ٤٠ : «(وهَمْزٌ) إن كان معطوفاً على (مستفلاً) يُقدَّر (فرفقن) فَيُنَصَّبُ، وإن كان معطوفاً على (الألفِ) يجوز جرُه على تقدير (وَحَادِرَنْ تَفْخِيمَ هَمْزَ الحمد)» اه.

وظاهر كلام ابن الحنبلي أنه مجرورٌ وما عُطِّفَ عليه حيث قال ص ٩٣ - ٩٥ : «وعطَّفَ على (لفظِ الألْفِ) قوله: (وهَمْزٌ)... ثم عَطَّفَ على (الميم) بالجر قوله: (وباء)» اه.

ولا يصح رفعه كما فعل محقق الطرازات ص ١٤٢ .

وفي رواية: «كَهَمْزٌ» بالكاف، وهي التي في الطَّيِّبة وعند جمال القرش وغيره، وأشار إليها القاري بقوله ص ١٣٧ - ١٣٨ : «وَأَمَّا مَا جَعَلَهُ الشَّارِحُ الْيَمَانِيُّ مِنْ قَوْلِهِ: (كَهَمْزُ الْحَمْد) أَصْلًا، ثُمَّ قَالَ: (وَفِي بَعْضِ التُّسْخَنِ: «وَهَمْزٌ» بِالْوَao فَغَيْرُ مُقْبُولٍ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلأَصْوَلِ الْمُصَحَّحَةِ وَالْمُسْتَسْخَنَةِ الْمُشْرُوَّحةِ، إِنْ كَانَ لِكَافِ التَّشْبِيهِ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ إِذَا يَصُحُّ أَنْ يَقُولَ: رَقْنَنْ كَهَمْزُ الْحَمْدِ، وَحَادِرَنْ تَفْخِيمَ لِفْظِ الْأَلْفِ كَتْفَخِيمَ هَمْزُ الْحَمْدِ» اه.

(٢) بالرفع كما في نسخة الناظم.

قال طاش كبرى زاده ص ١٢٢ : «(الْحَمْدُ) رُفع على الحكاية ومحله الجر على الإضافة، وكذا

(أَعُوذُ، اهـنا) وهو معطوفان على (الحمد) من حيث المعنى، وكذا الحال في (الله)» اه.

وقال القاري ص ١٣٧ : «وَقَطَّعَ هَمْزَةَ وَصَلَ (الْحَمْدُ) ضَرُورة<sup>(٢)</sup>، وَرَفَعَ (الْحَمْدُ) حَكَايَة<sup>(٣)</sup>، ويجوز إعرابه<sup>(٤)</sup> لِوَثْبِتِ رَوَايَةً» اه.

(١) أثبتت الكاف محققاً شرح القسطلاني ص ٥٦ وقال في الحاشية: «في الأصل: وهَمْزٌ» اه.

وما ضرَّه لو أثبت الواو التي في الأصل ثم أشار في الحاشية إلى رواية الكاف؟!، خصوصاً أنَّ أول كلمة قائلها القسطلاني: «معطوف»! .

(ب) كذلك همزة «إِهْدِنَا»، أما لفظ الجلالة «الله» فقطَّعَ همْزَته للابتداء بها في أول الشطر، ورأيتُ الاكتفاء بالحركة عن وضع القطعة: «ء».

(ج) قال تعالى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» [الفاتحة: ٢].

(د) بالجر على الإضافة.

- (٣٥) - ... . . . . . (إِهْدَنَا)<sup>(١)</sup> : (لَّهُمَّ لَامَ<sup>(٢)</sup> ) (لَنَا<sup>(٤)</sup> )
- (٣٦) - (وَلِيَتَطْلُفْ)<sup>(٥)</sup> (وَعَلَى اللَّهِ) (وَلَا الضُّرُّ)<sup>(٦)</sup> (وَمِنْ (مَرَضٌ)<sup>(٧)</sup> ) مِنْ (مَخْصَصَةٍ)<sup>(٨)</sup>
- (٣٧) - وَبَاءَ<sup>(٩)</sup> : (بَرْقٍ)<sup>(١٠)</sup> ... . . . . .

(١) قال حسن الوراقي : « قوله : (إهدنا) تقرأ بقطع همزة الوصل فتكون التفعيلة (مستعمل)، وتقرأ بهمزة الوصل ف تكون التفعيلة (مستعمل)، والأول به قرأته وأقرئه اهـ .  
 قلت : يجب قطع همزة «إهدنا» للوزن - ثم إنه موضع الشاهد - ولا يجوز وصلها، أما قوله : «فتكون التفعيلة (مستعمل)» ؟ فليس هذا بوارد في الرجز بل هو من السريع ، ولو قيل - سَمِحَـا - بجوازه لَوْجَبَ أن يكون الضرب كذلك ، والله أعلم .  
 (٢) ضبط لفظ الجاللة في نسخة الناظم بالرفع والجر : **أَهْدَنَا حَمْزَة** ، وهو بالرفع في أكثر الشرح والطبعات .

أما القاري فإنه قال ص ١٣٨ : « بالجر ، أي : هَمْزَ اللَّهِ » اهـ .  
 وضبط عند بعضهم بالنصب عطفاً على « هَمْزَ » ، ولا يصح ، فالمعنى يقتضي أن يكون مجروراً ، أو مرفوعاً على الحكاية باعتبار أن الرفع هو أشرف أنواع الإعراب .  
 (٣) قال طاش كبرى زاده ص ١٢٢ : « (ولام لله) نصب على أنه عطف على (همز) » اهـ .  
 وقال القاري ص ١٣٨ : « (لام) فيها الوجهان السابقان<sup>(١)</sup> في (الهمز) » اهـ .  
 (٤) هذا البيت والذي يليه كلاهما في الطيبة .

(٥) قال تعالى : « وَلِيَتَطْلُفَ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا » [الكهف: ١٩].  
 (٦) قال تعالى : « وَلَا أَصْلَلَنَّ » [الفاتحة: ٧] ، وقطع الناظم الكلمة للضرورة كما نصَّ عليه غير واحد من الشرح .

(٧) يقال في «الميم» و«باء» ما قيل في «لام» ، وأكثرهم على النصب كما في نسخة الناظم .  
 (٨) قال تعالى : « فَنِينَ أَنْصُرَنَّ فِي مَخْصَصَةٍ » [المائدة: ٣].  
 (٩) راجع الحاشية قبل السابقة .

(١٠) بالجر على الإضافة في نسخة الناظم وأكثر الشرح والطبعات ، كما نصَّ على جَرِه البرنابادي .  
 وضبط في بعضها بالرفع حكاية لقوله تعالى : « أَوْ كَصَبَبِ مِنْ أَسْمَاءَ فِيهِ ظُلْمٌ وَرَعْدٌ وَرَبْقٌ » [البقرة: ١٩] ، وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٣٠ .

٣٧ - ... . . . . (بَاطِلٍ) <sup>(١)</sup> (بِهِمْ) (بِذِي) وَأَخْرِصٌ <sup>(٢)</sup> عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي

٣٨ - فِيهَا وَفِي الْجِنِّ كَ: (حُبٌّ) <sup>(٣)</sup> (الصَّبِيرِ) ... . . . . .

(١) بالجر في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات عطفاً على «برق»، وتص على جره البرنابادي. وضبط في بعضها بالرفع حكاية لقوله تعالى: «إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَّبِرُّ مَا هُمْ فِيهِ وَنَطَّلُّ مَا كَانُوا يَتَمَلَّكُونَ» [الأعراف: ١٣٩]، وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٣٠.

(٢) رواية «وأحرص» بالواو هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات. وفي رواية: «فأحرص» بالفاء، أشار إليها: ابن الحنبل، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة. قال ابن يالوشة ص ٤٢ - ٤٣: «وهي فاء الفصيحة؛ فأضحت عن شرط مقدر، أي: إذا علمت أنَّ الباء والجيم يجحب ترقيقهما فآخرصن إلخ» اهـ.

(٣) قال ابن الحنبل ص ٩٦: «والكلمات الممثل بها ممحكية على حالة الجر التي كانت عليها في الآيات المذكورة، ولو لا الحكاية لكان حذف التنوين من (حب) و(حج) للضرورة، والأصل عدمها<sup>(٤)</sup> اهـ، وكذا الفضالي.

وقال القاري ص ١٤٢: «(كحب الصبر) بالإضافة إما للوزن أو لأدنى ملابسة وهي كونهما مثالين للباء الموحدة، والظاهر أنَّ كلمة (كحب) ممحكية<sup>(ب)</sup> على ما ورد في الآية إما بكمالها أو بإرادتها كاف التشبيه فيها لقوله تعالى: «يُحِبُّهُمْ كُحُبِ اللَّهِ» [البقرة: ١٦٥]، وأما (الصبر) فعطف عليه من غير عاطف» اهـ.

وقال حسن الوراقى: «قوله: (حب الصبر) بالباء وليس بالجيم؛ كقوله تعالى: «يُحِبُّهُمْ كُحُبِ اللَّهِ» [البقرة: ١٦٥]، وهذا هو المشهور وفي كل الشیخ كذلك، ولا أعلم شيئاً عن قولهم: (كحب الصبر) بالجيم كقوله تعالى: «فِي غَيَّبَتِ الْجِئِ» [يوسف: ١٠]... اهـ.

قلت: هو كما قال، فرواية الجيم لم أجدها فيما بين يدي من الشروح والطبعات، ولم يذكر آية يوسف سوى عبدالدائم حيث قال ص ١٤٥: «وأحرص على الشدة التي فيها وفي الجيم لثلاثة يخالفها غيرها من الحروف، أو يفوت بعض صفاتها بسبب قرب المخارج أو الصفات أو يشوبها شيء من ذلك في نحو قوله تعالى: «وَالْقُوَّةُ فِي غَيَّبَتِ الْجِئِ»... اهـ، ولم يذكر آية البقرة.

(١) في الأصل: «عدها»، والتوصيب من المخطوط.

(ب)رأيت أن أجعل الكاف للتتميل كما فعل د. أيمن سويد: «كـ: حـ».

- ٣٨ -

٣٩ - وَيَسِّنْ (٣) مُقْلِقَلَا (٤) إِنْ ...

(١) قال القاري ص ١٤٣: «ويجوز ضم تنوين (ربوة)<sup>(١)</sup> وكسرها كما فرئ بهما في قوله تعالى: ﴿كَشْجَرَةٍ حَيَّةٍ أَجْتَثَتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] أهـ.

ولا يصح في «ربوة» سوى الجَر مع التنوين حكاية وإعراباً؛ قال تعالى: ﴿كُنْكِل جَكْتُم بِرَبْوَة﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقال أيضاً: ﴿وَأَوْتَنَهَا إِلَى رَبْوَة﴾ [المؤمنون: ٥٠]، ولا يجوز نصبه أو عدم تنوينه كما عَزَّاه الوراقِي إلى بعض الشَّيخ.

وأشار ابن الناظم والقاري إلى فتح الراء وضمهما، فقد قرأ بفتحها «رَبُّوَةً»: ابن عامر وعاصم، وقرأ الباقيون بضمها: «رَبُّوَةً».

وو<sup>ع</sup> في الطبعتين الأزهريه والباكستانية الأولى: «وربوا» بزيادة الواو، وهو غير موزون.

(٢) ضبط في نسخة الناظم بكسر الجيم وضمها : ~~لَا يَحْجُجُ بِهِ~~، وهو بالجر في أكثر الشروح والطبعات. قال القاري ص ١٤٢ : «(وَحَجَّ الْفَجْرُ» بالإضافة أيضاً لما سبق، ولا تصح فيه الحكاية<sup>(ب)</sup> كما توثّم المصري<sup>(ج)</sup>؛ إذ لم يُعرف للفظ (حج) منكراً مجروراً في القرآن». اهـ.

وقال حسن الوراقي: «قوله: (حج) بكسر الجيم وضمها؛ فالضم يكون على الحكاية: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجْمٌ<sup>(د)</sup> الْبَيْتُ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وبالكسر على تقدير: وكاء (ربوة)، وك(حج)، . . . » اهـ.

(٣) بنون التوكيد الخففة.

(٤) قال ابن الناظم ص ١٨٩ - ١٩٠ : «يجوز في القاف الثانية الكسر و <sup>(هـ)</sup>الفتح ، فالكسر على أنه اسم فاعل حالٌ من فاعل (بَيْنَ) ، والفتح على أنه اسم مفعول صفة لمفعول محنوف ، أي : حرفاً مقلقاً» اهـ ، وبنحوه : عبدالدائم ، والمزمي ، والقسطلاني ، وطاش كبرى زاده ، والفضالي ، والقاري .

= قال طاش کبیر زاده ص ۱۲۹: «... والاول<sup>(و)</sup> أولی كما لا يخفى» اهر.

(أ) إِبْرَاعًا لِضَمَّةِ الْهِمْزَةِ بَعْدِهِ، فَالْفَعْلُ مُبْنَىٰ لِلْمَفْعُولِ، فَيُنْطَقُ هَكُذَا: رَبُوتُنْ أَجْتَسْتُ.

(ب) أي: هو مجرور ولكن ليس على الحكاية.

(ج) عبارة المصري هي نفسها عبارة ابن الحنبل التي في الحاشية قبل السابقة.

(د) وَقْرَئَ فِي السَّبْعَةِ بِفُتْحِ الْحَاءِ: «حَجَّ».

(ه) في الأصل: «أو»، وفي النسخة الخطية لشرح ابن الناظم ١٣/ب: «و»، والواو أولى.

و) أي: الفتح.

وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبَيَّنَا (١) - ٣٩ . . . . .

٤٠ - وَحَاءٌ (٢): (حَضَّهُصْ) (أَخْطُثُ). . . . .

= وقال القاري ص ١٤٤ : «ثم أعلم أن الأظهر كون (مقللاً) بالفتح على أنه نعت لحرف مقدر، وأما تقديم ابن المصنف الكسر على أنه حال من فاعل (بَيْنَ) فيحتاج إلى مفعول مقدر، أي: بَيْنَ الحرف حال كونك مقللاً، ولا يخفى أن الأولى هي الأولى...». اهـ.

هذا وقد ضُبطت في نسخة الناظم بالحركاتين وكتب فوقها: «معاً».

(١) بفتح السين والكاف المخففة مبنياً للمعلوم كما في نسخة الناظم، وكما هو واضح من إعراب طاش كبرى زاده حيث قال ص ١٢٩ : «وفاعل (سَكَنَ) راجع إلى (مقللاً)». اهـ.

وقال البرنابدي ص ٤٣ : «(سَكَنَ) فعل ماض معروف، والضمير المستتر فيه الراجع إلى المقلقل فاعله» اهـ.

(٢) بالنصب كما في نسخة الناظم، وكذلك «وسين».

قال طاش كبرى زاده ص ١٣٠ : «عطف على مفعول (بَيْنَ) أعني (مقللاً)، مضارف إلى (حَضَّهُصْ)... (وسين) عطف على (حَاء) مضارف إلى (مستقيم)». اهـ، ونص على عطفه على «مقللاً»: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، ابن يالوشة.

وقال البرنابدي ص ٤٥ : «منصوب لفظاً - باعتبار العطف - مفعول (بَيْنَ)، وقس على هذا قوله: (سين)». اهـ.

أما د. أشرف طلعت فقد أجاز جرهما<sup>(١)</sup> حيث قال ص ٣٠ : «كلمة (وحاء) تُقرأ بالجر والنصب، فالجر على تقدير: (وحاذِرَنْ) تفخيم لفظ الألف... وحاء حَضَّهُصْ)، والنصب على تقدير: (وبيَّنْ مقللاً... وحاء حَضَّهُصْ)، وكذلك يقال في (وسين مستقيم)، والله أعلم». اهـ.  
ولحسين الوراقى تنبية لطيف حيث قال: «ولكن من قرأ (وهْمَز) بالنصب فعليه أن يراعى بقية الكلمات بالنصب على المفعولية مثل: (وال Mimeem)، (وباء)، (وحاء)، (وسين) وغيرها، ومن قرأ (كهْمَز) بالجر عليه أن يراعى أيضاً بقية الكلمات بالجر». اهـ.

(١) ضَبَطَهُما بالجر د. محمد شرعى والشمرانى، وضَبَطَ «وحاء» بالوجهين فى الطبعة الباكستانية الثانية.

(١) ..... . . . . . (الْحَقُّ) (٢)(١) (يَسْطُو) (يَسْقُو) (مُسْتَقِيمٍ) (٣) (يَسْطُو) (يَسْقُو) (٤) (يَسْطُو) (يَسْقُو) (٥) وَسِينٌ :

\* \* \*

(١) قال القاري ص ١٤٤ : «(الْحَقُّ)، بإشباع ضمة القاف رعائية للقافية، ورفعه بناء على الحكاية كما في آية<sup>(١)</sup>، مع أنه مجرور كما في القاعدة العربية من حيث إنه وما قبله معطوفان على (حصص) المضاف إليه بحذف العاطف» اهـ.

(٢) صدر هذا البيت في الطيبة على النحو الآتي:

وباء يُسْمِ باطلٌ وبَرْقٌ وحاءٌ حَضْخَصٌ أحطَّ الْحَقُّ

(٣) راجع التعليق على «وحاء».

(٤) قال القاري ص ١٤٥ : «بكسر الميم بلا تنوين ضرورة... ثم إيراد (مستقيم) نكرة لتشمل المعرفة، وجڑة يصح إعراباً<sup>(١)</sup> وحكاية لوروده في القرآن: «إِنِّي صَرَطْتُ مُسْتَقِيمًا» [الشورى: ٥٢]» اهـ. وقال ابن الحنفي ص ٩٨ : «بالفتحة من غير تنوين على الحكاية؛ لأنَّه كذلك في سورة الفاتحة» اهـ. وكذا الفضالي.

فتَعَقِّبَهُ القاري بقوله ص ١٤٥ : «وأَعْرَبَ الْمَصْرِيُّ فِي قَوْلِهِ: «(مسْتَقِيمٌ) بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لأنَّه كذلك في سورة الفاتحة»، ولا يخفى وجه الغرابة لأنَّه ليس كذلك في الفاتحة؛ فإنَّ الموجود فيها مُعَرَّفٌ باللام<sup>(ج)</sup> كما لا يخفى على مَنْ لَهُ إِلَامٌ بِمَرَاتِبِ الْكَلَامِ» اهـ.

(٥) قال القاري ص ١٤٦ : «حذف التون من المثالين الآخرين<sup>(د)</sup> من باب الضرورة الشعرية» اهـ. قلت: الأولى حذف الألف الفارقة كما في نسخة الناظم، ولا حاجة لإثباتها كما عند بعضهم: «يسطوا يسقوا»؛ لأنَّ التون حُذفت لضرورة الوزن لا لعارض النصب أو الجزم.

(أ) ك قوله تعالى: «الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ» [البقرة: ١٤٧].

(ب) على الإضافة.

(ج) قال تعالى: «أَهَدَنَا أَصْرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» [الفاتحة: ٦].

(د) أصلهما: «يَسْطُونَ» [الحج: ٧٢]، «يَسْقُونَ» [القصص: ٢٣].

## ٦ - بَابُ الرَّاءَاتِ

(١) كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ

أَوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا

وَأَخْفِيَ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ

(٤١) وَرَقْقِيُّ الرَّاءِ إِذَا مَا كُسِرَتْ

(٤٢) إِنْ لَمْ تَكُنْ [مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ] أَسْتَعْلَمْ<sup>(٣)</sup>

(٤٣) وَالْخُلْفُ فِي (فِرْقٍ)؛ لِكَسْرٍ يُوجَدُ

\* \* \*

(١) بفتح السين والكاف المخففة مبنياً للمعلوم كما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.  
وضبطه عند البرنابادي: «سُكَّنَتْ» بضم السين وكسر الكاف المشددة مبنياً للمجهول حيث قال ص ٤٦: «(سُكَّنَتْ): صيغة الماضي المجهول، والضمير: نائب الفاعل» اه.

(٢) في الطبعة الباكستانية الثانية إشارة إلى أنه في نسخة: «مِنْ بَعْدَ حَرْفٍ»، والصواب أن يقال معها: «يُكَنْ» بالمثلثة تحت، فيكون الصدر على النحو الآتي:  
إِنْ لَمْ يُكَنْ مِنْ بَعْدَ حَرْفٍ استعلا ... ... ... ...

والمعنى: إن لم يكن بعدها حرف استعلا.

ولم أجده هذه الرواية فيما سواها من الشروح والطبعات.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

(٤) قال القاري ص ١٥٥: «بِالإِشْبَاعِ فِيهِ وَفِيمَا قَبْلَهُ<sup>(١)</sup>، فَمَا فِي بَعْضِ النَّسْخِ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ<sup>(ب)</sup> لَا وَجَهٌ لِهِ<sup>(٢)</sup> اه.

وهو في نسخة الناظم بضم التاء المثلثة فوق وبفتح الدال الأولى مبنياً للمجهول، ويؤيدُه قول طاش كبرى زاده ص ١٣٩: «وَنَائِبُ فَاعِلٍ (تُشَدَّدُ) ضَمِيرٌ راجِعٌ إِلَى الرَّاءِ» اه.

وذكر محقق الحواشي المفهمة ص ٦٠ أنه في بعض النسخ: «يُشَدَّدُ» بالياء المثلثة التحتية؛ باعتبار أنه يجوز تذكير لفظ الحرف وتأنيثه.

وضبطها محقق الطرازات ص ١٥٠ بكسر الدال الأولى مبنياً للمعلوم: «تُشَدَّدُ»، وهو خلاف المشهور.

(أ) أي: «يُوجَدُ».

(ب) صيغة الجمع هذه لم أجدها فيما بين يدي من الشروح والطبعات.

## ٧- بَابُ الْلَّامَاتِ وَأَحْکَامُ مُتَفَرِّقَةٍ

٤٤ - وَفَخْمِ الْلَّامِ مِنِ اسْمِ (اللَّهِ) عَنْ فَتْحِ أَوْ<sup>(١)</sup> ضَمِّ كَ(عَبْدُ<sup>(٢)</sup> اللَّهِ)

٤٥ - وَحَرْفِ<sup>(٣)</sup> الْأَسْتِعْلَاءِ فَخْمٌ، وَأَخْضُصا<sup>(٤)</sup> أَلْطَبَاقَ<sup>(٥)</sup> أَقْوَى<sup>(٦)</sup> نَحْوٍ<sup>(٧)</sup>: (قال) وَ(العَصَا)<sup>(٨)</sup>

(١) قال ابن الحنفي ص ١٠٦: «يُقرأً بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى تنوين (فتح)» اهـ. فینطق هكذا: فَتَحْنُو، ومِمَّا يُؤْسَفُ له أنها بهمزة القطع في معظم الطبعات! .

(٢) بفتح الدال وضمها، قاله: ذكري الأنصاري، وابن الحنفي، والقاري، وهي مضمومة في نسخة الناظم. قال القاري ص ١٥٦: «بفتح الدال وضمها؛ ليصبح مثلاً على وفق العمل القرآني، ولا يُعَدُ أن يُقرأ بالجر على وفق المثل الإعرابي»<sup>(٩)</sup> اهـ.

ويقول حسن الوراقي مُتبهاً: «... ويجوز الجر لِمُوافقةِ الإعرابِ، ولكنه لم يُعطِ مقصودَ الناظم رَجَحَتْهُ؛ لأن الدال إذا كسرت سُتْرَقَ اللامِ من اسمِ (الله)، فلا بدُّ من ضم أو فتح الدال؛ ليُعلَمُ الترقيقُ مِنْ الضَّدِّ» اهـ.

(٣) قال عبدالدائم ص ١٥٣: «هو بالإفراد<sup>(١٠)</sup> كما ضبطناه عن الناظم على إرادة الجنس، أي: جميع الحروف المستعملة» اهـ.

وهو بالنسب في نسخة الناظم، وتصَّ على أنه مفعول «فَخْمٌ»: طاش كبرى زاده، والقاري.

قال القاري ص ١٥٨: «ونصب (حرَفَ) على أنه مفعول مقدم لقوله: (فَخْمٌ)، ويجوز رفعه على تقدير: (فَخْمُهُ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ﴾ قدرته<sup>(١١)</sup> [يس: ٣٩] على القراءتين» اهـ.

(٤) بضم الصاد كما قال القاري.

(٥) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

قال القاري ص ١٥٨: «نصب على أنه مفعول لِمَا قبله» اهـ.

(٦) بالرفع في نسخة الناظم.

قال طاش كبرى زاده ص ١٤٥: «و(نحو) خبر مبتدأ ممحوظ، أي: مثاله نحو» اهـ.

وقال القاري ص ١٥٨: «بالرفع، وجُوزٌ نصبه»<sup>(١٢)</sup> اهـ.

(٧) قال القاري ص ١٥٨: «(والعصا) بالألف لا بالياء كما في بعض التسخن» اهـ.

(١) ومحَّلُّهُ الإعرابيُّ الجرُ بالكاف: كَعَبْدُ اللَّهِ.

(ب) في الطبعة الباسطانية الثانية: «حروف الاستعلاء...» وهو موزون، ولم أجده في غيرها من الشروح والطبعات.

(ج) فُرِئَ في السبعة بنصب «القمر» ورفيعه.

(د) نصبه على الظرفية.

- (٤٦) - وَبَيْنِ الْإِطْبَاقِ مِنْ (أَحَاطُتْ) <sup>(١)</sup> مَعْ (أَحَاطْتُ) <sup>(٢)</sup>
- (٤٧) - وَأَخْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي (جَعَلْنَا) <sup>(٥)</sup>
- (٤٨) - وَخَلَصْ اَفْتَاحَ (مَحْذُورًا) <sup>(١٠)</sup> (عَسَى) <sup>(١١)</sup> خُوفَ أَشْتَيَاهِ بِ(مَحْظُورًا) <sup>(١٢)</sup> (عَصَى) <sup>(١٣)</sup>

(١) قال تعالى: «أَحَاطْتْ يَمَا لَمْ تُحْكِمْ يَهُ». [النمل: ٢٢].

(٢) قال تعالى: «لَيْنَ بَسَطَ إِلَيْكَ». [المائدة: ٢٨].

(٣) قال حسن الوراقي: «قوله: (نخلقكم) تقرأ في البيت بإدغام القاف في الكاف حتى يتترَّنَ البيت» اهـ! .  
قلت: البيت موزون بالإدغام وعدمه، فهُما سبيان في الوزن.  
والمراد قوله تعالى: «أَلَّا نَخْلُقَ مِنْ مَوْهِينَ». [المرسلات: ٢٠].

(٤) هذا البيت موجود في الطيبة .

(٥) قال تعالى: «وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَنَّا». [البقرة: ١٢٥].

(٦) قال تعالى: «صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ». [الفاتحة: ٧].

(٧) قال تعالى: «غَيْرُ الْعَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ». [الفاتحة: ٧].

(٨) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٩) قال القاري ص ١٦٥: «(وَضَلَّنَا) بالضاد ثابت في القرآن عند قوله تعالى: «وَقَالُوا إِذَا ضَلَّنَا فِي الْأَرْضِ». [السجدة: ١٠]، وأَمَّا (ظَلَّنَا) بالظاء المشالة فلم يوجد فيه مُخففةٌ، ولا ضرورة بالإيتان بها والقول بختيقها للوزن، ولا يُعرِّئُ كثرة السُّخُونَ عليها وإشارة بعض الشرائح إليها» اهـ.

(١٠) قال تعالى: «إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا». [الإسراء: ٥٧].

(١١) قال تعالى: «وَعَسَى أَن تَكُرُّهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ». [البقرة: ٢١٦].

(١٢) قال حسن الوراقي: «قوله: (محظوراً) بالنصب على الحكاية من قوله: «وَمَا كَانَ عَطَاءَ رَبِّكَ مَحْظُورًا». [الإسراء: ٢٠]، ويجوز فيها الجر على الإعراب، والأول أفضل لوجوده في القرآن» اهـ.  
قلت: هو بالنصب في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات، ولا حاجة لجره، وكان عليه - إذ يجيئه - أن يُشير إلى ذلك عند قوله: «محظوراً»؛ فإنه في الأصل مضارف إليه، والله أعلم.

(١٣) قال تعالى: «فَصَنَعَ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ». [المزمول: ١٦].

٤٩ - وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَا<sup>(١)</sup> كَ(شِرْكُمْ)<sup>(٢)</sup> وَ(تَنَوَّفَى)<sup>(٣)</sup> (فِتْنَة)<sup>(٤)</sup>

\* \* \*

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) قال تعالى: «يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ» [فاطر: ١٤].

(٣) في بعض الطبعات: «تَنَوَّفَى» بالتون، وهو خطأ بين؛ فالمراد قوله تعالى: «الَّذِينَ تَنَوَّفُهُمُ الْمُلَّاکَةُ» [النحل: ٢٨].

(٤) قال تعالى: «وَأَنَقُوا فِتْنَةً» [الأనفال: ٢٥]، وقد قمت بحذف ألف الإطلاق فيها وفيما جاء نحوها من المفردات القرآنية؛ للمحافظة على رسمها كما فعل د. أيمن سويد والشيخ أيمن سعيد.

## ٨- بَابُ إِدْعَامِ الْمُتَمَاثِلِينَ وَالْمُتَجَانِسِينَ<sup>(١)</sup>

- ٥٠ - وَأَوْلَىٰ<sup>(٢)</sup> مِثْلٌ وَجِنْسٌ إِنْ سَكَنْ أَدْغَمٌ كَقُلْ رَبٌ<sup>(٣)</sup> وَبَلْ لَا<sup>(٤)</sup>، وَأَبْنَ (سبحة)<sup>(٥)</sup> (لَا تُرْغِ قُلُوبَ)<sup>(٦)</sup> (فَالْتَّقْمَ)<sup>(٧)</sup> (فِي يَوْمٍ)<sup>(٨)</sup> (قَالُوا وَهُمْ)<sup>(٩)</sup> وَ(قُلْ نَعَمْ)<sup>(١٠)</sup>

(١) هذا العنوان غير موجود عند بعضهم، فيجعلون البيتين ٥١ و٥٢ تابعيين للباب السابق.

(٢) البيتان كلاهما في الطيبة، إلا أن الآخر فيها على النحو الآتي:

سَبَحَةٌ فَاضْفَعْ عَنْهُمْ قَالُوا وَهُمْ فِي يَوْمٍ لَا تُرْغِ قُلُوبَ قُلْ نَعَمْ

(٣) أعرابه طاش كبرى زاده مبتدأ، فتعقبه القاري بقوله ص ١٦٩ - ١٧٠: «أَوْلَىٰ» - بالثنية - مضارف إلى (مثل وجنس)، وحذف نونه بالإضافة، ونصبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله: (أَدْغَمْ)، وأما قول الرومي في بيان إعرابه من أن (أَوْلَىٰ: مبتدأ... والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ) فخطأً فاحشً؛ لأنَّه لو كان مبتدأً لرفع بالألف وقيل: (أَوْلَا مثل وجنس)، وكأنَّه تصحَّفَ عليه كتابة الياء بقراءة الألف». اهـ.

وصرَّح بأنه مفعول مقدم لـ«أَدْغَمْ» كلَّ من: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.

(٤) بلا ياء في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات، إلا في طبعة د. أشرف طلعت فقد أثبتت الياء «قُلْ رَبِّي»، وهو موزونٌ، وكلاهما واردٌ في كتاب الله.

(٥) قال تعالى: «بَلْ لَا يَشْرُونَ» [المؤمنون: ٥٦].

(٦) بترك التنوين، قاله: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.

وزاد القاري ص ١٧١: «ضرورة»، فعلق المحقق بقوله: «لا ضرورة في المثال؛ لوجود آية فيها لفظ (يوم) غير منون، وذلك في قوله تعالى: «فِي يَوْمٍ تَخِسِّنُ مُسْتَمِرٍ» [القمر: ١٩]». اهـ.  
بسكون العين وجوباً للوزن.

(٧) قال تعالى: «قَالُوا وَهُمْ فِي بَخْصَمُونَ» [الشعراء: ٩٦].

(٨) قال تعالى: «قُلْ نَعَمْ وَأَتْمُ دَخْرُونَ» [الصافات: ١٨].

(٩) قال تعالى: «وَمِنَ الْيَنِّ فَسِيْحَةٌ وَأَدْبَرَ أَسْجُودُ» [ق: ٤٠].

(١٠) قال تعالى: «رَبَّا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا» [آل عمران: ٨].

(١١) بفتح التاء والكاف كما في نسخة الناظم؛ إذ المراد قوله تعالى: «فَالْتَّقْمَ الْحُوتُ» [الصفات: ١٤٢]، وأشار الشرح إلى هذه الآية بما فيهم ابن الحنبلي غيرَ أنَّ مُحققاً أثبتَ عوضاً عنها قوله تعالى: «فَلَنَعْمَ» [النساء: ١٠٢]، وهو خلافُ ما في النسخة الخطية لشرحه.

## ٩- بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ

- ٥٢ - وَالضَّادُ<sup>(١)</sup> بِاسْتِطالَةٍ وَمُخْرَجٍ مَيْزٌ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا<sup>(٢)</sup> تَجِي
- ٥٣ - فِي<sup>(٣)</sup> : (الظَّعْن)<sup>(٤)</sup> (ظَلٌ)<sup>(٥)</sup> (الظَّهِيرٌ)<sup>(٦)</sup>
- ... . . . . . . . . . .

(١) بالنصب كما في نسخة الناظم، وتص على أنه مفعول «ميّز»: طاش كبرى زاده، والقاري. قال القاري ص ١٧٧: «منصوب - ويجوز رفعه - والعامل فيه قوله: (ميّز)» اه.

(٢) مبتدأ كما تص علىه: طاش كبرى زاده، والبرنابadi، ولا يصح نصبه كما عند بعضهم.

(٣) قال زكريا الأنصاري في نهاية الباب ص ٧٨: «والكلمات التي ذكر فيها الظاء في الأبيات السبعة بعد (الظعن) مجرورة، بعضها بالعلف عليه لفظاً أو مهلاً أو تقديرأً بعاطف مقدر أو مذكور، وبعضها بالإضافة، وإن جاز نصب بعضها حكاية أو بعامل قبله» اه، وهي يتضمنها عند الفضالي والمسعودي. وقال طاش كبرى زاده ص ١٧٠ عن البيت رقم ٥٤: «كل ما في هذا البيت<sup>(١)</sup> من الألفاظ عطف بعضها على بعض بحسب اللفظ أو بحسب المعنى في البعض للوزن» اه.

وقال د. أشرف طلعت ص ٣٢ معلقاً على لفظ «الظعن» في البيت رقم ٥٣: «قول الناظم: (في يوم الظعن) يجوز جر ما بعده عطفاً عليه، وذلك في الكلمات التالية: (ظِلُّ الظَّهِيرٌ عَظِيمٌ الحفظ...) عَظِيمٌ ظَهِيرٌ اللفظ... شُواطِئَ كَطْمٍ... ظَلَامٌ ظُفْرٌ... وَجْمِيعَ النَّظَرِ... وَالْعَيْطَ لَا الرُّعد وَهُوَ... وَالْحَظْ لَا الْحَضْ» اه.

(٤) بفتح الظاء، تص علىه: القاري، وبسكون العين على إحدى القراءتين في قوله تعالى: «يَوْمَ ظَعَنِكُمْ» [النحل: ٨٠]، واختارها الناظم للوزن، وقرئ في السبعة بفتح العين: «ظَعَنِكُمْ».

(٥) بكسر الظاء، تص علىه: القاري، وابن يالوشة.

وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وضبط في بعضها بالجر: «ظَلٌّ» عطفاً على محل «الظعن».

ولا يصح نصبه كما عند بعضهم: «ظَلٌّ».

(٦) بضم الظاء، تص علىه: زكريا الأنصاري، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، والمسعودي، وابن يالوشة.

(١) والذي قيله.

- ٥٣ - ... . . . . . (عُظْمٌ) <sup>(١)</sup> (الْجِهْظِ)  
 [اَيْقَظْ] وَ[اَنْظَرْ] <sup>(٢)</sup> (عَظِيمٌ) <sup>(٣)</sup> (ظَاهِرٌ) <sup>(٤)</sup> (الْلَّفْظِ)  
 ٥٤ - (ظَاهِرٌ) <sup>(٥)</sup> (لَظَى) (شُواطِئُ ) <sup>(٦)</sup> . . . . .
- ... . . . . .

(١) بضم العين <sup>(١)</sup>، نصّ عليه: طاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالى، والقارى، وابن يالوشة.  
 وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.  
 وضُبط في بعضها بالجر: «عُظِيمٌ».

(٢) قال القارى ص ١٧٨ : «بفتح الهمزة وكسر الثالث منها» اه، وهو الذي في نسخة الناظم.  
 وضُبطاً عند بعضهم على خلاف هذا، ولكنه بين بَعِيدٍ ومكسور، والله أعلم.

(٣) بفتح الميم كما في نسخة الناظم، وعند بعضهم بكسرها: «عُظِيمٌ».  
 ونصّ على فتح عينه: المزى، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالى، والقارى، وابن يالوشة.

وقال سيد مختار أبو شادي ص ٤٣ : «وفي نسخ أخرى: عُظِيمٌ» اه.  
 قلت: لا يجوز ضمّ عينه؛ لأنّ في ضمّها تكراراً لما في الصّدْد مع تقويت للمعنى المراد.  
 (٤) بفتح الظاء، نصّ عليه: عبدالدائم، والمزى، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالى،  
 والقارى، والمسудى، وابن يالوشة.

(٥) قال القارى ص ١٨٠ - ١٨١ : «بكسر الهاء، وسكون الراء ضرورة أو تنزيلاً للوصول منزلة  
 الوقف، وقد يُكسر على ارتکاب زِحَافٍ» <sup>(ب)</sup> اه.

(٦) قال ابن الناظم ص ٢١٧ : «في لغتان: ضم الشين <sup>(ج)</sup>، وكسرها وهي قراءة ابن كثير» اه، وذكرهما  
 الشَّرَاحُ من بعده.

وُحْذِفَ تنوين «شواطِئ» للوزن، قاله: ابن الحنبلي، والفضالى، والقارى.  
 وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، أما ابن الحنبلي والقارى والبرنابadi فقد  
 نَصُوا على جَرِه: «شواطِئ».

(١) فُتحت عين هذه في بعض الطبعات وضُمت عين تلك التي في العجز، وهذا مُخالفٌ لما نصّ عليه الشَّرَاحُ،  
 وكذا الحال في «الظَّاهِر» التي في الصدر و«ظَاهِر» التي في العجز.  
 (ب) ليس هنا زِحَافٌ يَسْوَغُ ارتکابه، فلا يجوز تحريك الراء.  
 (ج) وهو الذي في نسخة الناظم.

٥٤ - ... . . . . . (كَظِمٌ)<sup>(١)</sup> (ظَلَمًا)<sup>(٢)</sup>  
 (أُعْلَظٌ)<sup>(٣)</sup> (ظَلَامٌ)<sup>(٤)</sup> (ظُفْرٌ)<sup>(٥)</sup> (آتَشَاطِرٌ) ...

(١) قال القاري ص ١٨١: «بالتنوين مجروراً» اه.

وهو كذلك في نسخة الناظم، ولا حاجة لعدم تنوينه كما عزاه الوراقي إلى بعض النسخ.

(٢) بفتح الفاء واللام في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات.

قال طاش كيري زاده ص ١٦٩: «(ظَلَمًا) فعل ماض من الظُّلْم... والألف للإطلاق» اه.

وقال القاري ص ١٨١: «(ظَلَمًا): فعل ماض من الظُّلْم، وألفه للإطلاق، وفي نسخة: (ظَلَمًا) بضم فسكون، فألفه مبدل من التنوين وفقاً، ونصبه على الحكاية»<sup>(٤)</sup> اه.

(٣) قال القاري ص ١٨١: «بضم الهمزة واللام» اه.

(٤) بالنصب في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

أما القاري والبرنابادي فنصاً على كسر الميم: «ظَلَامٍ».

(٥) قال ابن الناظم ص ٢١٨: «أسكن الناظم الفاء للضرورة» اه.

وقال عبدالدائم ص ١٦٦: «سَكَنَ الناظم الفاء على اللغة غير الفصيحة لإقامة الوزن» اه.

وقال القاري ص ١٨٤: «وأاما (الظُّفْر) - بضمتين، ويجوز إسكان الفاء لغة وقرئ بها<sup>(ب)</sup> - فليس إلا في سورة الأنعام: ﴿كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾، وإلا فقد قرئ شاداً بالسكون وهو لغة كما في القاموس، قال ابن المصتب وأتباعه: (وَسَكَنَ الناظم الفاء مِنْ «ظُفْر» ضرورة) يعني لأنه وقع في القرآن بضم الفاء، وقال الرومي: [(أو)]<sup>(ج)</sup> لم يقصد ذكرها في القرآن بعينه، بل قصد الإشارة إلى ذلك)، وينهُ لا يخفى<sup>(د)</sup> اه.

وقال ابن الحنبلـي ص ١٢٢: «والفاء في الآية مضمونة، وإسكانها في غيرها لغة، فلذا أسكتها الناظم لا للضرورة كما ظنـ ابنيـ، إذ الظاهر عدم غفلة مثله عن تلك اللغة» اه.

وقال القاري ص ١٨١: «بالتنوين مجروراً» اه.

وقال البرنابادي عند تقطيعه للبيت ص ٥٩: «درج الهمزة وتحريك النون» اه.

(أ) قال تعالى: «وَمَا لَهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّتَعْلَمَنَ» [آل عمران: ١٠٨].

(ب) قرأ العشرة بضم الفاء، وقرأ الحسن بسكونها.

(ج) زيادة منطبعين الآخرين للمنج موافقة لما في شرح الرومي.

(د) لأنـ ليس في القرآن سواه.

(١) ... . . . . . (ظما) ٥٤ - . . . . .

٥٥ - (أَظْفَرَ) (٢)، (ظَنَّاً) (٣) كَيْفَ جَا (٤)، وَ(عِظْ) (٥) . . .

... . . . . . . . . . .

= فيُنطَق هكذا: «ظُفْرِنَتَّظِرُ»، ولو تُرِك التنوين لَوَجَب ضَمُّ الفاء: «ظُفْرُأَنْتَظِرُ»، غير أن تنوينه هو الأصل كما في نسخة الناظم.

ولا يجوز ضَمُّ الفاء مع تنوينه كما في بعض الطبعات: «ظُفْرِ!»؛ فإنه غير موزون.

(١) قال ابن الحنبلي ص ١٢٢: «أَلْفَ (ظما) مقلبة عن الهمزة الساكنة للوقف» اه، وكذا الفضالي.  
وقال القاري ص ١٨١: «بِالْأَلْفِ كوفَ حمزة، لَا قُصْرٌ [للوزن] (١) كَمَا قَيلُ» اه.

(٢) قال تعالى: «مِنْ بَعْدِ أَنْ أَطْفَلُكُمْ عَلَيْهِمْ» [الفتح: ٢٤].

(٣) قال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «منصوب على الحكاية لقوله تعالى: «إِنْ ظَنُّ إِلَّا ظَنًا» [الجاثية: ٣٢]» اه، ومثله القاري.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) بكسر العين وسكون الطاء في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.  
قال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «(وَعِظْ) أمر من الوعظ، والواو قبله عاطفة على ما يفهم من شرح الأزهري (٢)، ولو قال: (وَعَظِ) بسكون العين وبفتح فسكون الطاء مع التنوين على المصدرية لكان أولى» اه.

وقال القاري ص ١٨٥: «(وَعَظِ) (ج) وهو بفتح فسكون، وفي أَصْلِ خالد (د): (وَعِظْ) بالواو العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر، وضَبَطَهُ الرُّومِيُّ بفتحتين (ه) على أنه فعل ماض سكن آخره ضرورة» اه.

وقال ابن يالوشة ص ٦٠: «(وَعَظِ) بلفظ المصدر» اه.

(أ) أشار المحقق إلى أنه في نسخة: «اللوقف» بدل «للوزن».

(ب) قال خالد الأزهري ص ٧٢: «الثالث: (عظ) وهو مشتق من الوعظ» اه.

(ج) ضَبَطَهُ المحقق بفتح العين وسكون الطاء: «وَعَظِ»، والصواب أن مراد القاري بقوله: «بفتح فسكون» أي: بفتح الواو وسكون العين؛ بدليل أن القاري ذَكَرَ ضَبَطًا آخر وهو الذي عند الرومي: «وَعِظِ».

(د) هو خالد الأزهري.

(ه) قال طاش كبرى زاده ص ١٧٤: «وَعَظِ: فعل ماض» اه.

٥٥ - ... . . . سَوَى<sup>(١)</sup> الْتَّحْلِ<sup>(٢)</sup>، (ظَلَّ)<sup>(٣)</sup> عَضِيْنَ<sup>(٤)</sup> . . .

= وقال البرنابادي ص ٥٩: «وعظٌ» هو بفتح وسكون مصدرًا، وقال بعض الشرّاح: بواو العطف وكسر العين صيغة أمر حاضر، وبعضهم: بفتحتين على أنه فعل ماض سكن آخره للضرورة» اه.

ففيه رواياتٌ ثلاثة:

- وَعَظٌ: واو العطف + فعل أمر.

- وَعَظٌ: فعل ماض، سكن آخره للوزن.

- وَعَظٌ: مصدر.

(١) قال القاري ص ١٨٥: «سوى» بكسر السين، ويجوز [ضمّه]<sup>(١)</sup> مقصوراً أيضاً، وفتحه ممدوداً، وهو استثناء منقطع . . . اه.

وهو في نسخة الناظم بكسر السين مقصوراً، وانظر التعليق على «سوأ» في آخر البيت.

(٢) قال تعالى: «أَلَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْمَانَ عَضِيْنَ» [الحجر: ٩١].

(٣) بفتح الظاء واللام؛ قال تعالى: «ظَلَّ وَجْهُمُ مُسْوَدٌ وَهُوَ كَظِيمٌ» [النحل: ٥٨] و[الزخرف: ١٧].

(٤) قال ابن الناظم ص ٢١٩ - ٢٢٠: «و(النحل) في البيت مخصوص، (زخرفاً) منصوب، وكلاهما على الحكاية» اه، وكذا المزي.

وعلى القاري على كلام ابن الناظم بقوله ص ١٨٨: «وأما قول ابن المصنف . . . فلعله محمول على ما عنده من الرواية، وإلا [فيجوز]<sup>(ب)</sup> جر (النحل) على الإضافة مع أنَّ وجهاً الحكاية<sup>(ج)</sup> يحتاج إلى تكليف في مقام الدراء، رزقنا الله الهدایة في البداية والنهاية» اه.

وقال عبدالدائم ص ١٦٨: «بالغضض فيهما»<sup>(د)</sup>.

وقال طاش كبرى زاده ص ١٧٦: «و(ظل) مضارٌ إلى (النحل)، والإضافة بمعنى (في)» اه.

وقال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «و(النحل) مجرور بأنه صفة (ظل) بتقدير (ذى) بمعنى (صاحب)، واعتبار جره على الحكاية عند نصب (زخرفاً) أنسٌ» اه.

(أ) في الطبعتين الآخرين للمنج: «فتحه»، والصواب ما أثبتَ كما في الطبعة المعتمدة.

(ب) في طبعة المنج التي اعتمدتها: «فلا يجوز!»، والتوصيب من الطبعتين الآخرين.

(ج) لم يرد لفظ «النحل» في كتاب الله إلا في قوله تعالى: «وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى الْمُنْجِ» [النحل: ٦٨].

(د) أي: في «النحل» و«زخرف».

(٢) سوا ... . . . . . رُخْرِفٌ (١) ... . . . . . - ٥٥

(١) بالجر «رُخْرِفٌ» عند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، وزكريا الأنصارى، والفضالى، والقارى،

والمسعدى، وابن يالوشة، ونسخة الناظم.

قال عبدالدائم ص ١٦٨ : «بالخفظ فيما» اه.

وقال القارى ص ١٨٥ : «(زخرف) بحذف العاطف، أي: وفي زخرف» اه.

وفي رواية: «رُخْرُفًا» بالنصب، وهي عند: ابن الناظم، والمزي، والقسطلاني<sup>(٤)</sup>، وطاش كبرى زاده.

وبَسَقَ النَّقْلُ - في الحاشية السابقة - عن ابن الناظم أنه نَصَّ على نصبه حكاية لقوله تعالى:

﴿وَرَجُلُهُ زَرْخُفٌ﴾ [الرَّحْمَن: ٣٥].

وقال طاش كبرى زاده ص ١٧٦ : «(زخرفًا) نصب على أنه مفعول (سوا)، أي: لفظ (ظلًّ)

الواقع في سورة التحل سوا (ظلًّ) الواقع في الزخرف، أي: ساواه في التلقيظ بالظاء» اه.

فَتَعَقَّبَهُ القارى بقوله ص ١٨٥ : «ولا يخفى ما فيه من التكليف في المبني والتعسف في المعنى...» اه.

وأشار إلى رواية النصب: زكريا الأنصارى، وابن الحنبلى، والقارى، وحملوها على الحكاية.

وزاد القارى ص ١٨٥ : «أو على نزع الخافض» اه.

(٢) قال ابن الناظم ص ٢١٩ : «أصله: (سواه) بالمد، ففعل فيه كما فعل حمزة وهشام في حالة الوقف» اه، وكذا المزي.

وقال عبدالدائم ص ١٦٨ : «(سوا)<sup>(٥)</sup> - بفتح السين - إشارة إليهما، وأصله المد، حَدَفَ الهمزة

منه على مذهب حمزة في الوقف، وَقَصَرَهُ لضرورة النظم» اه، وأشار إلى قصره القسطلاني.

وقال طاش كبرى زاده ص ١٧٤ - ١٧٥ : «(سوى) إذا كان بمعنى (غير) كما في آخر المصراع

الأول أو بمعنى العَدُل كما في آخر المصراع الثاني؛ يكون فيه ثلاثة لغات: إن ضمت السين أو

كسرت قصرت فيما جميأ، وإن فتحت مددت، ولا بد أن تحمل هاهنا على الضم أو الكسر

فيهما لتعادل الكلستان، ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة

وهشام في حالة الوقف كما فعله ولد المصنف» اه.

فَتَعَقَّبَهُ القارى بقوله ص ١٨٥ : «والغريب أنه أتى بهذا المعنى العجيب وهو أَنَّ (سوا) في

(١) ضَبَطَهُ مُحَقَّقٌ بالجر، وقال في الحاشية ص ٧٢: «في الأصل: زخرفًا» اه، وما ضرورة لو أثبتت ما في الأصل؟! .

(ب) كتبها المحقق: «سوى»، والصوابُ ما أثبتَ.

٥٦ - و<sup>(١)</sup> (ظللت)<sup>(٢)</sup>، (ظلثيم)<sup>(٣)</sup>، وَبِرُوم (ظلوا)<sup>(٤)</sup> كَالْحَجْرِ، (ظلت)<sup>(٥)</sup> شَعْرًا<sup>(٦)</sup> (نَظَلَ)<sup>(٧)</sup>

٥٧ - (يُظللُنَّ) <sup>(٨)</sup> (مَحْظُورًا) <sup>(٩)</sup> مَعَ (الْمُحْتَظِر) <sup>(١٠)</sup>

= المصراع الثاني بمعنى العدل، ثم اعترض على ابن المصنف بقوله: (ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف)» اهـ.

ثم قال القاري ص ١٨٧ - ١٨٨ : «الصواب أن الأول مكسور أو مضموم، والثاني مفتوح سواء أريد به المصدر يعني التسوية أو يقصد به الوصف، أي: مُسْتَوٌ، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم﴾ [البقرة: ٦]، أو أُريد به الفعل الماضي كما اختاره الرومي على ما سبق، بل يتربّط على مختاره أن يكتب (سوى) بالياء كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبني، ولا يبعد أن [يقال]<sup>(١)</sup>: المراد به سواه أُريد بـ(ظلًّ) في الموضعين معنى (دام) أو (صار)، فإنه بالظاء المشالة لا محالة» اه.

وقال ابن الحنفي ص ١٢٤ : «(سَوَا) بفتح السين مع القصر، أي: هما متساويان، والأصل فيه المد ولذلك كُتب بالألف، والنظام قصره للوزن أو فعل فيه كما فعل حمزة فيه حالة الوقف من قلب الهمزة ألفاً، ثم حذف إحدى الألفين، وهو مصدر واقع موقع اسم الفاعل، بخلاف (سيوى) بكسر السين في المضراع الأول فإنه بمعنى (غير)، وقصره على الأصل، ولذا كُتب بالياء لأنقلاب ألفه عنها» اه، ونقله عنه الفضالي.

(١) عند الضياع: «فظلت» بالفاء.

(٢) قال تعالى: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧].

(٣) قال تعالى: ﴿فَظَلَّتِمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

(٤) قال تعالى: ﴿لَظَّلُوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الرُّوم: ٥١]، وقال سبحانه: ﴿فَطَّلُوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجّ: ١٤].

(٥) قال تعالى: «فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَهَا حَضِيعِينَ» [الشعراء: ٤].

٦) بالقصر وجوباً للوزن.

(٧) قال تعالى : ﴿فَنَظَرُوا هُنَّا عَنْكَفَنَ﴾ [الشعراء : ٧١].

(٨) قال تعالى: ﴿فَيَظْلِلُنَّ رَوَادِكَ عَلَىٰ ظَهَرَةٍ﴾ [الشورى: ٣٣].

(٩) قال تعالى: «وَمَا كَانَ عَطَاءَ رَبِّكَ مَحْظُورًا» [الإسراء: ٢٠].

(١٠) قال تعالى: ﴿كَهِنْسِيْرَ الْمُحَبَّر﴾ [القمر: ٣١].

[View all posts by \[Author Name\]](#) | [View all posts in \[Category\]](#)

<sup>(١)</sup> في طبعة دار المنهاج: «يقابل».

- ٥٧ - ... . . . . .  
 وَكُنْتَ فَظًا<sup>(١)</sup> ، وَجَمِيعَ<sup>(٢)</sup> (النَّظَرِ)  
 ٥٨ - إِلَّا بِ(وَيْلٍ)<sup>(٣)</sup> (هَلْ) وَأُولَى (نَاضِرَة)<sup>(٤)</sup>  
 وَ(الْغَيْظُ) لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ<sup>(٥)</sup> قَاصِرَةٌ  
 ٥٩ - وَ(الْحَظُّ) لَا (الْحَضُّ)<sup>(٦)</sup> عَلَى الْطَّعَامِ  
 وَفِي (ضَنِينٍ)<sup>(٧)</sup> الْخِلَافُ ...

(١) قال تعالى: «وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِظًا لَأَنْقَضُوا مِنْ حَوْلِكَ» [آل عمران: ١٥٩].

(٢) بالنصب في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال الفضالي ص ٢٧٤: «أي: احفظ جميع (النظر) فإنه بالظاء» اه.

وقال القاري ص ١٨٩: «يجوز في لفظ (جميع) أنواع الإعراب، والجر أظهر، فتدبر» اه.  
 وعلق محققه بقوله: «أما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره ممحذف، أي: وجميع النظر كائن كذلك، وأما الجر فعلى أنه معطوف على (المحتظري)، وأما النصب فباضمار (أنْهُ)، وكأنَّ الجر أظهر  
 من غيره لعدم احتياجه إلى تقدير ممحذف» اه.

(٣) بالرفع في أغلب الشروح والطبعات.

قال ابن الحنفي ص ١٢٧: «وعليها<sup>(١)</sup> رفع (ويَلٌ) في قوله: (إلا يَوْلٌ) ليرفعه في قوله تعالى:  
 «وَيَلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» [المطففين: ١]» اه.

وضُبط في نسخة الناظم بالجر إعمالاً للباء: «يَوْلٌ»، وكذا عند بعضهم.

(٤) قال تعالى: «وَجُوهٌ يَوْمَئِنَ نَاضِرَةٌ» [القيامة: ٢٢].

(٥) «والغيظ لا الرعد وهود»: بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وفي بعضها بالجر: «والغيظ لا الرعد وهود».

(٦) برفعهما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

أما القاري فإنه قال ص ١٩١: «بالجر فيهما، ويجوز الرفع خصوصاً في ثانيهما» اه.

وأما البرنابادي فنص على جرهما فقط: «والحظ لا الحض».

(٧) قال تعالى: «وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْظِ بِضَنِينٍ» [التوكير: ٢٤]،قرأ بالظاء المشالة ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس، وقراءة باقي العشرة بالضاد المعجمة.

وقد تبَيَّنت الشروح والطبعات بين «ظنين» و«ضنين»، والذي في نسخة الناظم: «ظنين» بالظاء المشالة.

(١) ..... سَامِي ٥٩ - .....

\* \* \*

= قال ابن الحنبل ص ١٢٨ : «وفي إثبات الناظم ذكر (ظنين) بالظاء إيماء إلى اختياره الظاء على الصاد في القراءة» اه، وكذا الفضالي .

وأما القاري فإنه قال ص ١٩٢ : «... والباقيون قرؤوا بالضاد على أنه فَعِيل بمعنى فاعل من ضَّنَ به يَضِّنُ» - بكسر ضاده وفتحه - : بَخْل ، وهو <sup>(١)</sup> رسم الإمام وسائر المصاحف العثمانية ، وعليه رسم ما في النظم على ما في الأصول المعتمدة اه.

(١) قال القاري ص ١٩٢ : «إثبات الياء كقراءة ابن كثير في نحو : (باقي) و(واقي)<sup>(ب)</sup> ، ولا يُعد أن يكون بإشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها» اه.

(أ) أي : الضاد .

(ب) وَقُتَّا ، الأولى في قوله تعالى : ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل : ٩٦] ، والثانية في قوله تعالى : ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقِ﴾ [الرعد : ٣٤] ، وقراءة الباقين بحذفها وَقُتَّا ، واتفقا جميعاً على حذفها وصلاً .

## ١٠ - بَابُ التَّحْذِيرَاتِ<sup>(١)</sup>

٦٠ - وَإِنْ تَلَاقَيَا الْبَيَانُ لَازِمٌ: (أَنْقَضَ ظَهَرَكَ)<sup>(٢)</sup> (يَعْضُ الظَّالِمُ)<sup>(٣)</sup>

٦١ - وَ(أَضْطُرَ)<sup>(٤)</sup> مَعْ (وَعَظْتَ)<sup>(٥)</sup> مَعْ (أَفْضَسْتُمْ)<sup>(٦)</sup>

وَ صَفَّ هَا<sup>(٧)</sup>: (جَبَاهُمْ)<sup>(٨)</sup> (عَلَيْهِمُ وَ

\* \* \*

(١) هذا العنوان غير موجود عند بعضهم، فيجعلون البيتين ٦٠ و٦١ تابعَيْن للباب السابق.

(٢) قال تعالى: «الَّذِي أَنْقَضَ ظَهَرَكَ» [الشرح: ٣].

(٣) قال تعالى: «يَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدِيهِ» [الفرقان: ٢٧].

(٤) قال تعالى: «فَمَنِ أَضْطُرَ» [البقرة: ١٧٣].

(٥) بإسكان عين «مع» هذه والتي بعدها وجوباً للوزن.

(٦) قال تعالى: «سَوَاءٌ عَيْتَنَا أَوْعَظَتَ» [الشعراء: ١٣٦].

(٧) قال تعالى: «فَإِذَا أَفْضَسْتُمْ» [البقرة: ١٩٨]، وهو بإشباع الميم كما قال القاري. وكذا: «عَلَيْهِمْ».

(٨) قال زكريا الأنصاري ص ٧٩: «فتح الصاد وتشديد الفاء» اهـ.

(٩) بالقصر وجوباً للوزن.

(١٠) قال القاري ص ١٩٦: «بالضم حكاية»<sup>(١)</sup> اهـ.

ولو كان معرباً لقال: «جَبَاهُمْ» على الإضافة.

(١) قال تعالى: «فَتَكُوَّنُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُوُهُهُمْ وَظُهُورُهُمْ» [التوبه: ٣٥].

## ١١- بَابُ الْتُونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاکِنَةِ

- ٦٢ - وَأَظْهِرِ الْعُنَيْةَ مِنْ تُونِ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّدَ، وَأَخْفِيَنْ  
٦٣ - الْمِيمَ <sup>(١)</sup> إِنْ تَسْكُنْ بِعُنَيْةٍ لَدَيْ بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ <sup>(٢)</sup>  
٦٤ - وَأَظْهِرَنَّهَا <sup>(٣)</sup> عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ وَأَحْدَرَ لَدَيْ وَأَوْ وَفَ <sup>(٤)</sup> أَنْ <sup>(٥)</sup> تَحْتَقِنْ

\* \* \*

(١) منصوب «أَخْفِيَنْ»، قاله: طاش كبرى زاده، والقاري.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) بفتح الهمزة كما قال زكريا الأنباري، وتصَّ على مصدريتها: ابن الناظم، والمزي، وطاش كبرى زاده، والقاري.  
فكسُرُّها خطأً فاحشًّا كما وقع في بعض الطبعات.

١٢ - بَابُ أَحْكَامِ الْتُونِ السَّاكِنَةِ وَالْتَّنْوِينِ

٦٥ - وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ يُلْفَى: إِظْهَارٌ<sup>(١)</sup>، أَدْعَامٌ<sup>(٢)</sup>، وَقْبٌ، إِخْفَا<sup>(٣)</sup>

٦٦ - فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ [أَظْهَرُ، وَأَدْغَمُ]<sup>(٥)</sup>

(١) الذي عند عبدالدائم وحده ص ١٨١: «إدغام أظهار»؛ بدليل قوله ص ١٧٩: «وقوله: (إدغام أظهار وقلب إخفا) أي: للتون الساكنة والتنوين عند حروف المعجم أربعة أحكام: الإدغام والإظهار والإفلاب والإخفاء» اه، قوله أيضاً ص ١٨١: «قدم الناظم في البيت الأول الإدغام<sup>(١)</sup>، وفي البيت الثاني قدم الإظهار إذ هو محل التقسيم، وأشار بأن الإظهار هو الأصل بالأحكام، وهي بالادغام إذ هو ضد الإظهار المقدم...» اه.

(٢) بنقل حركة الهمزة إلى نون التنوين والاكتفاء بها عن همزة الوصل ، فيُنطق هكذا : «إظهارِ نِدْعَامٌ» .  
(٣) بالقصر وجوباً للوزن .

وفي بعض الطبعات: «أخفاً» بالوصل، وهذا وإن جاز وزناً إلا أن قطعها هو الأولى.

(٤) قال عبدالدائم ص ١٧٩: «بالإفراد كما ضبطناه عن الناظم آخرًا، أراد به الجنس، أي: عند حروف الحلق» اهـ.

ووقع في الطبعة الباكستانية الثانية: «عند حروف»، وهو غير موزونٍ.

(٥) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «أَظْهِرْ، وَأَدَّغْمْ» فعلاً أمراً.

وعند ابن الناظم: «وَأَدْعُم» بضم الدال حيث قال ص ٢٤٥: «بني للمفعول من باب الافتعال» اه، وكذا المزي.

وقال طاش كبرى زاده ص ٢٠١: «أَظْهِرُ» مبني للمفعول، ونائب فاعله ضمير راجع إلى النون الساكنة والتنوين الذي في حكمها، وكذا «أَذْعِنُ» مبني للمفعول من باب الافتعال، ونائب فاعله ممثل ضمير (أَظْهِرُ)، ويجوز أن يكون (أَظْهِرُ) و(أَذْعِنُ) أمراً، ومنصوبهما محلوف، أي: أَظْهِرُ وأَذْعِنُ النون الساكنة والتنوين» اه.

وقال ابن الحنفي ص ١٣٨ : «(وَأَدْغِمْ) بتشديد الدال (ب) أمر من باب الافتعال، أو ماضٍ مجهولٌ منه كما قطع به ابن الناظم، و(فِي اللام) نائبٌ عن فاعله» اهـ.

وذكرهما الفضالى ورجح الأمربقوله ص ٣٠٤: « وهو أولى؛ لمناسبة ما قبله وما بعده (ج) ، فتأمل» اهـ.

(أ) بينما قَدَّمَ المُحَقِّقُ ص ١٧٨ الإِظْهَارَ عَلَى الإِدْعَامِ وَلَمْ يَنْتَهِ لِقَوْلِ الشَّارِحِ! .

(ب) وأشار إلى تشديدها أيضاً: عبدالدائم، وذكريا الأنصاري، والفضالي، والقاري.

(ج) ما قبله: «أَظْهِرَ»، وما بعده: «وَأَذْغِمْنَ» في البيت التالي.

(٢٦) ... . . . . . لَمْ يَعْنِتْ لَزِمْ فِي الَّامِ وَالرَّاءِ<sup>(١)</sup>

(٢٧) بَعْنَةٌ فِي يُومِنُ<sup>(٤)</sup> كَدُنْيَا<sup>(٣)</sup> إِلَّا بِكِلْمَةٍ<sup>(٥)</sup>

= وقال القاري ص ٢٠٤ - ٢٠٥: «(وَأَدِغَمْ) بتشديد الدال، وهو من باب الافتعال، ولعنة في تخفيفها من بباب الإفعال، وأما ما ضُبط في بعض النسخ بضم همزة (أظهر) وضم الدال فغير ظاهر، وإن ذهب إليه ابن المصنف<sup>(١)</sup> وتبعه الرومي، وذكره المصري ووجهه بأن نائب الفاعل: (في الام والرا)، بخلاف الشيخ زكريا فإنه اقتصر على ما اخترناه، ويؤيد هذه عطف قوله: (وَأَدِغَمْ بعنة عليه) اهـ. ووقع في بعض الطبعات: «(وَأَدِغَمْ)»، وهو خروج عن الروایة والوزن.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «لَزِمْ».

قال عبدالدائم ص ١٨١: «(لَزِمْ) هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم ومن فيه، وفي النسخ المتقدمة: (أَتَمْ) مكان (لَزِمْ) اهـ. ولم يُثبت لفظة «أَتَمْ» سوى القسطلاني والفضالي<sup>(ب)</sup>، وأشارا إلى رواية «لَزِمْ». وأشار إلى رواية «أَتَمْ»: عبدالدائم، وخالد الأزهري، وزكريا الأنصارى، وابن الحنبلي، والقارىء، وابن يالوشة.

(٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) قال القاري ص ٢٠٥: «وَيُقْرَأُ (يُومِنُ)<sup>(٤)</sup> بإشباع النون، ولا يُكتب بالواو في آخره كما في بعض النسخ<sup>(ج)</sup>، ولا يُهْمَز<sup>(د)</sup> بل يُقرأً بالإبدال لتحصيل الواو في أصل الكلمة» اهـ.

(٥) قال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «بالكسر فالسكون لغة» اهـ.

ويجوز لغة فتح الكاف: «بِكِلْمَةٍ»، أما الام فساكنةً وجوباً للوزن.

(٦) في نسخة الناظم وعامة الشروح والطبعات: «عَنْوَنُوا».

وعند عبدالدائم: «عَنْوَنُ» بدون واو الجماعة، وقال ص ١٨٥: «وفي بعض النسخ:

(أ) مَرَّ بنا أن ابن الناظم نَصَّ على بناء «ادغم» للمفعول وليس «أظهر».

(ب) ذَكَرَ مُحَقِّقُ الطرازات ص ١٨١ أن ابن الناظم ذهب إلى إثبات رواية «أَتَمْ»، وهذا غير صحيح؛ فإن الناظم لم يذكر «أَتَمْ» البة بل إنه قال ص ٢٤٣: «... . وإلى عدم الغنة أشار بقوله: (لا بعنة لزم) أي: لا بعنة لازمة...» اهـ.

(ج) كما وقع عند طاش كبرى زاده ص ٢٠٣: «يُونِوا!».

(د) فلا يقال: «يُونِمنُ» كما وقع في الطبعة الأزهرية!

٦٨ - وَالْقُلْبُ عِنْدَ الْبَا<sup>(١)</sup> بِعْنَةٍ، كَذَا الْإِخْفَا<sup>(٢)</sup> لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذَا<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

= (صَنْوَانُ<sup>(٤)</sup>)، وَكُلُّ صَحِيحٌ اهـ.

وقال زكريا الأنصاري ص ٨٤: «وفي نسخة: صَنْوَانًا» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «وفي بعض النسخ: (صَنْوَانًا) وهو أَتَسْبُ؛ لإيمائه إلى (صِنْوَان) الواقع في القرآن» اهـ، وكذا الفضاليـ.

وقال القاري ص ٢٠٥: «وفي نسخة: (صَنْوَانًا) وهو أَوْلَى؛ لورود أصله في التنزيل من قوله:

﴿صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ [الرعد: ٤] بخلاف مجيء العنوان» اهـ.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن، وبالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

وعند الضباء: «إخفا» بالقصر والتنكير، وهو موزونـ.

ووقع في بعض الطبعات: «إخفاء» بالمد والتنكير، وهو غير موزونـ.

(٣) قال طاش كبرى زاده ص ٢٠٦: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ٢١٤: «بصيغة المجهول» اهـ.

(أ) بدون واو الجماعة أيضاً.

### ١٣ - بَابُ الْمَد̄

- ٦٩ - وَالْمَد̄: لَازِمٌ، وَوَاجِبٌ أَتَى وَجَائِزٌ، وَهُوَ<sup>(١)</sup> وَقَصْرٌ ثَبَّتا سَاكِنُ<sup>(٢)</sup> حَالَيْنِ، وَبِالْطُولِ يُمَد̄ فَلَازِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَد̄ مُتَصِّلًا إِنْ<sup>(٤)</sup> ... . . . . .
- ٧٠ - ٧١ - وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَة<sup>(٣)</sup>

(١) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٢) بالرفع فاعل « جاء » كما أعرمه: عبدالدائم، وطاش كبرى زاده، والفضالى، والقارى. وئص على إضافته: زكريا الأنصارى، وابن الحنبلى، والفضالى، فلا يجوز تنوينه كما يفعل بعضهم.

(٣) بالإشباع، قاله القارى.

(٤) بكسر الهمزة في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.  
وذهب بعضهم إلى أنها مصدرية فتكون بفتح الهمزة، قال ابن الناظم ص ٢٥٤ : «وقوله: (أن<sup>(٤)</sup>) جمعا بكلمة) تعليل لقوله: (متصلًا) اه، وكذا المزي وطاش كبرى زاده.  
وقال ابن الحنبلي ص ١٤٥ : «وليدفع توهم أنه أراد بقوله: (متصلًا) اتصال المجاورة ولو مع الانفصال؛ أرددته بقوله: (أن<sup>(٤)</sup> جمعا بكلمة) وهو تعليل له كما جزأ به ابن الناظم، ف تكون (أن) مصدرية ولام التعليل محدوفة مما قبلها على طريق قوله تعالى: «أن جاءه الأثمين» [عيسى: ٢] اه، وبنحوه عند الفضالى.

أما القارى فإنه قال ص ٢٢٨ : «المشهور على ما في السُّنْنَةِ الْمُحَرَّرَةِ وَالْأَصْوَلِ الْمُعْتَبَرَةِ بِكَسْرِ هَمْزَةِ (إن) على أنها للشرط (ب).

قال اليمنى: (والأولى أن يكون بفتح الهمزة وتكون الباء مقدرة).  
قلت (ج): لم يتَّجه وجهُ الأولى مع أنَّ النسخة الأولى<sup>(٥)</sup> مستقيمة في المعنى وغير محتاجة إلى تقدير في المبني.

(١) في الأصل: «إن» بكسر الهمزة، وفتحها هو الصواب على مراد الشارح.

(ب) وئص على شرطيتها البرنابadi أيضاً.

(ج) القائل هو القارى.

(د) التي بكسر الهمزة.

(٢) **بِكَلْمَةٍ جُمِعًا** (١) - ٧١

٧٢ - **وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونَ وَقُفًا مُسْجَلًا**

\* \* \*

= قال (أ): (وفي بعض النسخ: «إِذْ جُمِعًا» فيكون تعليلًا للاتصال).

قلت (ب): إن صحت (إِذ) (ج) ولم يكن تصحيفاً (إِنْ) فحيثند ينبغي أن يكون للظرفية؛ إذ لم يستحسن تقديم التعليمة» اهـ.

(١) قال طاش كيري زاده ص ٢١٧: «مبني للمفعول ثنوية (جُمِع)» اهـ.

(٢) يجوز لغة فتح الكاف: «بِكَلْمَة»، أما اللام فساكنة وجوباً للوزن.

(أ) القائل هو اليمني.

(ب) القائل هو القاريـ.

(ج) لم أجـد رواية «إِذ» فيما بين يدي من الشرحـ والطبعـاتـ.

١٤ - بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْأَبْتِداءِ

٧٣ - وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

٧٤ - وَالْأَبْتِدَاءُ<sup>(١)</sup> ، وَهُنَّ<sup>(٢)</sup> تَقْسِمُ<sup>(٣)</sup> . . . . .

(١) قال طاش كبرى زاده ص ٢٢٨: «بالجر عطف على (الوقوف)» اهـ.

(٢) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «والابتداء وهى» بالمد وإسكان الهاء.

قال القارئ ص ٢٤٤: «سكون هاء (وَهُمْ)»<sup>(١)</sup> اهر.

وبضمه عند عبدالدائم: «والابتدا وهي» بالقصر وتحريك الهاء<sup>(ب)</sup> حيث قال ص ١٩٦ - ١٩٧: «الرواية بتحريك الهاء من (هي)، فالجزء زاحف بالجبل<sup>(ج)</sup> - باللام آخرًا - وهو اجتماع الخَيْر والطَّيْر، وهو حذف الثاني والرابع الساكنين مما هو مُقرَّر في علم العروض» اهـ.

<sup>(٣)</sup> في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «تُقسِّم».

قال طاش كبرى زاده ص ٢٢٨: «مبني للمفعول» اه.

وقال القاري ص ٢٤٤: «بصيغة المجهول مُحَفَّقاً، وفي نسخة ضبط بكسر هاء (وَهِيَ) وسكون يائتها (وَتَقْسِيمُها) بتضليل سينها، والظاهر أنه غير موزون إلا بقصص (الابتداء)» اهـ.

وفي رواية: «تَقْسِيم» بسكنون الميم للوزن، ذكرها طاش كبرى زاده عند إشارته إلى الرواية التي في عَجْزِ الْبَيْتِ ص ٢٢٨، وهي التي عند ابن الناظم كما في النسخة الخطية لشرحه ١/٢٩، وكذلك الضياع.

إذن فيها روايات ثلاثة: تقسيم، تقسم، تنقسام.

وإليك صور جوازها وزنا مع «الابتداء» مداً وقصراً، ومع «وهي»، تحريراً واسكاناً:

\* لا يجوز وزناً مع «تقسّم» و«تنقّسم» إلا:

- المد مع إسكان الهاء: والابتداء وهي تقسم، أو: تنقسم.

- القصر مع تحريك الهاء: والابتدا وَهِيَ تُقسّمُ، أو: تَنقسّمُ.

2

(١) وذكر القارئ رواية أخرى وهي التي في الحاشية التالية.

(ب) لا كما فعل محققٌ حيث مَدَّ مع التحرير: «والابتداء وَهِيَ»!؛ فإنه غير موزون.

(ج) في الأصل: «بالخبن»!، ولم يتتبه المحقق لقول الشارح: «باللام آخرًا».

والجَبْلُ من الزَّحافات المزدوجة وهو اجتماعُ الْجَبَنِ - بالتون - والطَّيِّبِ كما يَسِّهُ الشَّارِخُ.

٧٤ - ... . . . [إذن] وَحَسْنٌ [٤] ، وَكَافٍ [٣] ، تَامٌ [٢] ، ثَلَاثَةٌ [١] :

= \* لا يجوز وزناً مع «تُقَسِّمُ» إلا:

- القصر مع إسكان الياء: والأبتدأ وَهِيَ تُقَسِّمُ.

- القصر مع إسكان الهاء: والأبتدأ وَهِيَ تُقَسِّمُ.

وما جاء على خلاف هذه الصور السُّتُّ فغير موزون، والله أعلم.

(١) قال طاش كبرى زاده عند إشارته إلى هذه الرواية ص ٢٢٩: «(ثلاثة) نصب على المفعولية من (تُقَسِّمُ)، وَحَذَفَ (إلى) لدلالة الحال» اه، وهي ينْصُها عند القاري.

وقال ابن الحنفي ص ١٥١: «ونصب (ثلاثة) بتنع الخافض» اه.

وقال البرنابدي ص ٧٥: «(ثلاثة) منصوب لفظاً مفعوله <sup>و</sup>، فصارت جملة فعلية» اه.

(٢) بالرفع خبر لمبتدأ محنوف تقديره: «هي»، تَصَّ عَلَيْهِ: طاش كبرى زاده، والقاري.

وبتخفيض الميم ضرورة كما تَصَّ عَلَيْهِ ابن الناظم ومُعَظَّم الشراح من بعده.

(٣) قال القاري ص ٢٤٥: «بكسر [الفاء]<sup>(ب)</sup> متون، وهو مرفوع، لكن علامه رفعه مقئراً كاعراب (قاض) مرفوعاً» اه.

(٤) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وأشار إليها طاش كبرى زاده والقاري.

وَوَصَّفَها القاري بقوله ص ٢٤٥: «وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخلال الأزهري» اه.

وفي رواية وهي التي عند: ابن الناظم <sup>(ج)</sup>، والمزي، وطاش كبرى زاده، والقاري <sup>(د)</sup>:

... . . . . . إلى تَامٍ وَكَافٍ حَسْنٍ <sup>(ه)</sup> تَقَصَّلاً <sup>(و)</sup>

قال ابن الناظم ٢٩/ب<sup>(ز)</sup>: «وقوله: (تَقَصَّلاً) أي: تَبَيَّنَ تَقْسِيمُ الْوَقْوِفِ» اه، وكذا المزي.

(أ) الضمير عائد على «تقسم».

(ب) في الأصل: «فَاءٌ»، والمثبت من الطبعتين الآخرين للمنج.

(ج) كما في النسخة الخطية لشرحه، خلافاً لشرحه المطبوع.

(د) وأشار إليها البرنابادي.

(ه) عند طاش كبرى زاده ص ٢٢٧: «وَحَسْنٌ» بزيادة الواو، وهو غير موزون إلا أن يكون بسكون التون.

(و) بفتح الصاد المهملة فعلاً ماضياً، وهو المفهوم من قول ابن الناظم الآتي.

(ز) العزو هنا للنسخة الخطية لشرحه.

(٢) ٧٥ - وَهِيَ<sup>(١)</sup> لِمَا تَمْ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعْلُقٌ - أَوْ كَانَ مَعْنَى - فَابْتَدِي

٧٦ - إِلَّا رُؤُوسَ<sup>(٥)</sup> الْأَيِّ جَوْزٌ، فَالْحَسْنُ فَالْتَّامُ<sup>(٣)</sup>، فَالْكَافِي، وَلَفْظًا<sup>(٤)</sup> فَامْتَعْنَ

= والمفهوم من عبارة طاش كبرى زاده أنه بضم الصاد<sup>(١)</sup> حيث قال ص ٢٢٨ : «تميّز من قوله: تقسيم» اهـ.

أما القاري فإنه قال ص ٢٤٤ : «بضم الضاد<sup>(٢)</sup>، تميّز كما اختاره الرومي، وبفتحها جملة مستأنفة كما

أشار إليه ابن المصنّف بقوله: (أي: تبيّن<sup>(ج)</sup> تقسيم الوقوف)<sup>(٤)</sup>، فألفه للإطلاق<sup>(هـ)</sup> اهـ.

(١) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٢) بفتح الناء لا بضمها كما في إحدى الطبعات.

قال طاش كبرى زاده ص ٢٣١ - ٢٣٢ : «أَمْرٌ حَذَفَ الهمزة من آخره ثم أُشْبَعَ الدال للوزن» اهـ.

وعَقِيقَةُ القاري في مسألة الهمزة بقوله ص ٢٤٦ : «وَفِيهِ أَنَّهُ لَا وَجْهٌ لِحَذْفِهِ مُجَانًا، فَالصَّوابُ أَنَّهُ

[أَبْدَلَ]<sup>(وـ)</sup> الهمزة الساكنة يَاءَ عَلَى قاعدة حمزة وهشام وفقاً، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكْتُبَ بَالِيَاءَ بَعْدَ الدَّالِ

لِيَكُونَ دَالًا عَلَى الإِعْلَالِ» اهـ.

(٣) بتحجيف الميم ضرورة كالتي في البيت ٧٤ .

(٤) قال طاش كبرى زاده ص ٢٣٢ : «(لفظًا) عطف على قوله: (معنى)، أي: إن كان تَعْلُقٌ لفظًا» اهـ، وَنَصَّ القاري على عطفه.

(٥) قال طاش كبرى زاده ص ٢٣٣ : «و(جوْزٌ): أَمْرٌ، منصوبه: (رؤُوسَ الْأَيِّ)» اهـ.

(ا) إلا أنَّ مُحَقَّقَةَ ضَبَطَةِ بفتح الصاد.

(ب) كما بالمعجمة: «تَفَضْلًا»، وهو كذلك في الطبعتين الآخرين للمنج، وأشار إليها د. أشرف طلعت وحسن الوراقى.

هذا وقد خَطَرَ بِيَالِي أَنَّ تَصْحِيفَ مِنَ الْمَهْمَلَةِ؛ لعدة أَمْرَاتٍ:

- روایة الضاد المعجمة مخالفه لجميع الشروح والطبعات التي بين يدي.

- لم يشر أحدٌ من الشرحاء إليها.

- أن القاري تَقَلَّ عن ابن المصنف والرومی مع أن الثابت عندهما هو الصاد المهملة.

- لم يشر البرنابادي إلى المعجمة وهو المعروف بنقله عن القاري.

وقد لا يكون تصحيفاً، والله أعلم.

(ج) ضَبَطَةُ مُحَقَّقِ المنج هكذا: «تُبَيِّنُ!».

(د) هذه العبارة التي تَقَلَّها القاري ليست موجودة في الشرح المطبوع لابن الناظم، وهذا يُؤَيِّدُ ما في النسخة الخطية لشرحه التي بين يدي.

(هـ) أَلْفَهُ للإطلاق إن كان بفتح الصاد - أو الضاد -، أما إن كانت مضمومة فألفه للتنوين.

(و) في الطبعتين الآخرين للمنج: «إيدال».

٧٧ - وَغَيْرُ<sup>(١)</sup> مَا تَمْ: قَبِيحٌ، وَلَهُ يُوقَفُ<sup>(٢)</sup> مُضطَرًّا، وَيَبْدَا<sup>(٣)</sup> قَبْلَهُ<sup>(٤)</sup>

= وقال البرنابادي ص ٧٨: «مستثنى مفرغ منصوب بنزع الخاضض» اه.

ويجوز في كتابته ما يلي: رُؤُوس، رُؤُوس، رُؤُس (بحذف الواو خطأ لا نطقاً).

(١) بالرفع على الابداء، نصّ عليه: طاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والبرنابادي.

(٢) تعاقب الشروح والطبعات على روایتين: «الْوَقْفُ» وهي التي في نسخة الناظم، و«يُوقَفُ» وهي التي في الطيبة.

قال القاري ص ٢٥٢: «وفي أصل زكريا: (الوقف<sup>(١)</sup> مضطراً)، بفتح همزة (أل) للابداء . . . ، وأنت تعلم أنّ نسخة المضارع أحسن من المصدر، وهو كذلك في التسخ باعتبار الأكثر» اه. وأشار د. أشرف طلعت ص ٣٦ إلى روایة ثالثة موزونة وهي: «يَقِفُ»، ولم أجدها إلا في الطبعة الأخرى لشرح ابن يالوشة ص ٨٢.

(٣) قال ابن الحنبلي ص ١٥٦: «بِأَلْفِ بَدَلٍ همزة سُكِّنٍ عَلَى حَدٍ (سَبَأ<sup>(٤)</sup>) في قراءة ابن كثير من روایة قبل بسكون الهمزة وصلاً؛ حملًا للوصل على الوقف» اه.

قال القاري ص ٢٥١ - ٢٥٢: «(يَبْدَا) بصيغة المجهول، وسَكَنَ همزَتَه ضرورة ثم أبدل ألفاً، وقال اليمني: (الهمزة في (يَبْدَا)<sup>(ج)</sup> ساكنة على نية الوقف كما في روایة قبل بـ(سَبَأ<sup>(٤)</sup>)، وضبط الروميّ بصيغة الفاعل حيث قال: (وَيَبْدَا القارئ<sup>(د)</sup>)، لكنه خلاف الظاهر للاحتجاج إلى القول بحذف الفاعل ولو بقرينة المقام مع ما يفوته من المناسبة بين (يَبْدَا) و(يُوقَفُ) على ما فيه من نظام المرام» اه.

وضبطه في نسخة الناظم بفتح الياء وبالألف: «يَبْدَا».

والأنسب مع «الْوَقْفُ» هو البناء للمعلوم: «يَبْدَا»، ومع «يُوقَفُ» البناء للمجهول: «يَبْدَا». ووقع في بعض الطبعات: «وَيَبْدَا» بزيادة التاء، وفي بعضها: «وَيَبْدَا» بتحريك الهمزة، وكلاهما غير موزون.

(٤) هذا البيت والذي يليه كلامها في الطيبة.

(أ) وأشار زكريا الانصارى إلى روایة «يُوقَفُ».

(ب) قال تعالى: «وَجِئْنَكَ مِنْ سَكَنٍ بَلَّغَنِينَ» [النمل: ٢٢].

(ج) كما عند الضياع والطبعة الأزهرية.

(د) الأولى أن يؤتى بقول الرومي ص ٢٣٩: «وَيَبْدَا: فعل، وفاعله ضمير راجع إلى القارئ» اه.

٧٨ - وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ (١) مِنْ وَقْفٍ وَجْبٌ (٢) وَلَا حَرَامٌ (٣) غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ

\* \* \*

(١) بالهمز، ويجوز وزناً أن يكون غير مهموز على نحو قراءة ابن كثير: «القرآن».

(٢) تَعَاقِبُ الشروح والطبعات على روایتين: «يَجِبُ» وهي التي في نسخة الناظم، و«وَجْبٌ» وهي التي في الطيبة.

قال عبدالدائم ص ٢٠٤: «(وَجْبٌ) بلفظ الماضي هي النسخة التي ضبطناها عنه آخرًا، وفي النسخ القديمة السابقة بصيغة المستقبل (١)، والأول أحسن والثاني جائز، وقد عُلِّمَ [ما فيه القافية وضيقها]» (ب) اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٥٩: «وفي بعض النسخ: (من وقف يجب)، وترجح النسخة الأولى بسلامتها من سناد التوجيه المعدود من عيوب القوافي، وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد» اهـ. وأشار زكريا الأنصاري والقاري إلى رواية «يَجِبُ».

(٣) الذي في نسخة الناظم: «ولَا حرامٌ غَيْرُ» برفعهما.

قال ابن الناظم ص ٢٦٨: «(ولَا حرام) يجوز فيه الرفع والجر، فالرفع على أنه معطوف على محل (من وقف) لأنه اسم (ليس)، والجر على العطف على لفظه (ج)، وكذلك (غير ما له سبب)، فإن رفعت (حرام) رفعت (غير)، وإن جررته جررتها» (د) اهـ، وتبَعَهُمُ الْعَظِيمُ السَّرَّاجُ مِنْ بعده.

وزاد عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري: وَجْهًا ثالثاً لـ«غير» وهو النصب على الحال (هـ)، إلا أن ابن الحنبلي قال ص ١٥٩: «والاستثناء أَظْهَرَ» اهـ، وقال القاري ص ٢٦٠: «وَجُوَزَ نصْبُهُ حَالًا، وَيُمْكِنُ نصْبُهُ عَلَى الْاسْتِثنَاءِ أَيْضًا» اهـ.

(أ) أي المضارع: «يَجِبُ»، وفيه دليل على أن نسخة الناظم التي بين يدي هي من النسخ القديمة.

(ب) قال مُحَمَّد: «وردت هكذا في النسختين، وأحسبها: ما في القافية من ضعف» اهـ.

(ج) أي لفظ «وَقْفٍ».

(د) جاء عند القسطلاني ص ١١١: «إِنْ نَصَبْتَ نَصْبَهَا!».

(هـ) في الطبعة التي اعتمدتها لشرح زكريا الأنصاري ص ٩٣: «... . . . ويجوز نصبهما حالًا» اهـ.

والصواب: «نصبها» بلا ميم كما في الطبعتين الآخرين لشرحه.

## ١٥ - بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ

- ٧٩ - وَأَعْرِفُ لِمَقْطُوعِ وَمَوْصُولِ وَ تَا<sup>(١)</sup> فِي الْمُضْحَفِ<sup>(٢)</sup> الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى
- ٨٠ - فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ<sup>(٣)</sup> : (أَنْ لَا) مَعْ<sup>(٤)</sup> : (مَلْجَأٌ) وَ<sup>(٥)</sup> (لَا إِلَهَ إِلَّا)

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) رواية «في المُضْحَفِ» معروفاً بـ«أَلْ» عند: ابن الناظم، وعبدالدائم، والمزي، والفضالي، والمسعودي، ونسخة الناظم.

وفي رواية: «في مُضْحَفِ» بالإضافة عند: خالد الأزهري، والقسطلاني، وزكريا الأنباري، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والقاري، وابن يالوشة.

قال ابن الحنبلي ص ١٦٠ - ١٦١: «و(مُضْحَفِ الإمام) بالإضافة البيانية، ووقع في بعض النسخ: (المُضْحَفِ الإمام) على البدائية؛ لأنَّ الإمام اسم المُضْحَفِ الذي جَمَعَ فيه الإمام عثمان بن عُثْمَانَ<sup>رض</sup> القرآن...، ويجوز على تقدير الإضافة أن يكون المراد بالإمام أمير المؤمنين عثمان بن عُثْمَانَ<sup>رض</sup>، وبمُضْحَفِه مصححة المرسوم بالإمام، لكنَّ الأولى أولى» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ٨٢: «الإضافة بيانية، أي: مُضْحَفُ هو الإمام» اهـ.

(٣) قال القاري ص ٢٧١: «ضُبْطُ بِتَنْوِينِ (الكلمات) وِإِضَافَتِها، وَالثَّانِي يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ، أَيْ: اقْطَعْ (أَنْ) فِي عَشْرِ كَلِمَاتٍ (أَنْ لَا)، وَالْأَوْلَى<sup>(٦)</sup> [أَسْلَسُ]<sup>(٧)</sup> (بـ) فِي الْمَبْنَى وَأَحْسَنَ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنْ (أَنْ لَا) مَفْعُولٌ (اقْطَعْ) أَوْ خَبْرٌ مُبْدَأٌ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُه: هِيَ (أَنْ لَا)» اهـ.  
وهو بالتنوين في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٤) بِسْكُونِ الْعَيْنِ وَجَوْبًا لِلْوَزْنِ.

(٥) قال المزي ص ١٤٦: «وَيَجُوزُ فِي (مَلْجَأٌ) الْفَتْحُ عَلَى الْحَكَايَةِ وَتَنْوِينُ حِيتَنْدَجَ، وَالْجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ» اهـ.  
وقال القاري ص ٢٧١: «وَفَتْحُ (مَلْجَأٌ) عَلَى الْحَكَايَةِ، وَيَجُوزُ جَرُّهُ مُتَنَوِّنًا عَلَى الْإِعْرَابِ<sup>(٨)</sup> أَوْ لِلضرُورَةِ» اهـ.

قلت: فلا يتزن البيت إلا بتنوين «ملجأ»، أما الاكتفاء بفتحة واحدة «ملجاً» فخروجه عن الوزن.

(٦) قال القاري ص ٢٧٢: «وَفِي نَسْخَةٍ: (مَلْجَأٌ) «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا»، وَهِيَ أَوْلَى<sup>(٩)</sup> كَمَا لَا يَخْفِي» اهـ.

(أ) أي: التنوين.

(ب) في الطبعتين الأخريتين للمنج: «أساس».

(ج) تنوين لضرورة الوزن، والمراد قوله تعالى: «وَطَنَوْا أَنْ لَا مَلْجَأٌ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ» [التوبه: ١١٨].

(د) أي: على الإضافة.

(هـ) لأشتمالها على «أن» وهي موضع الشاهد من قوله تعالى: «وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» [هود: ١٤].

٨١ - وَ(تَعْبُدُوا) <sup>(١)</sup> يَاسِينَ <sup>(٢)</sup>، ثَانِيَ <sup>(٣)</sup> هُودَ <sup>(٤)</sup>، (لَا  
يُشْرِكُنَ) <sup>(٥)</sup> (تُشْرِكُ) <sup>(٦)</sup> (يَدْخُلُنَ) <sup>(٧)</sup> ... ...

= وفي الطبعة الباكستانية الثانية إشارة إلى رواية ثالثة وهي: «أَوْ (لَا إِلَهَ إِلَّا)». إذن فيها روايات ثلاثة:

- ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ...

- ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ...

- ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ...

(١) قال تعالى: «أَن لَا تَعْبُدُوا» [يس: ٦٠]، و[هود: ٢٦].

(٢) قال طاش كبرى زاده ص ٢٥١: «(ياسين) ظرف لقوله: (أن لا تعبدوا) أي: في سورة يس، وكذا (ثاني هود) ظرف له أيضاً» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧٢: «نصب (ياسين) على الظرفية» اهـ.

(٣) قال القاري ص ٢٧٢: «وكان حقه أن يقول: (وثاني هود) - بالنصب <sup>(١)</sup> - فحذف العاطف وسَكَنَ الباء ضرورة» اهـ.

(٤) انظر التعليق على كلمة «هود» في البيت رقم ٩٠ .

(٥) قال تعالى: «أَن لَا يُشْرِكَنَ بِإِلَهٍ شَيْئًا» [الممتحنة: ١٢].

(٦) قال ابن الحنبلي ص ١٦٢: «... وَأَن لَا تُشْرِكَ فِي شَيْئًا» في الحج [آية: ٢٦] وإليه أشار بقوله: «تُشْرِكُ»، لكنه سَكَنَ كافه للوزن» اهـ.  
قلت: الكاف ساكنةً أصلًا وليس للوزن: «تُشْرِكَ».

وعلى الشمراني في جامعه على هذا اللفظ بقوله ص ١٥٣: «في إحدى الطبعات (نشرك) بدل (نشرك) وكلا اللفظين وارد في القرآن» اهـ.

قلت: المراد آية الحج لا غير، فهو بالمعنى فوق.

(٧) قال ابن الحنبلي ص ١٦٢: «... وَأَن لَا يَدْخُلُنَ أَيْمَنَ» [القلم: ٢٤] وإليه أشار بقوله: (يَدْخُلُنَ) مقتضياً على النون المدغمة» اهـ، وكذا ابن يالوشة.

وقال القاري ص ٢٧٢: «وخفف نون (يَدْخُلُنَ) وقطعت عما بعدها من ضميرها المتصل بها رسمًا لضرورة الوزن» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «يَدْخُلُنَ» بسكون اللام وفتح النون!، وهو خطأ فاحش.

(١) عطفاً على «ياسين».

(١) ... . . . . . (تعلوا على) - ٨١

٨٢ - (أن لا يقولوا) (لأقول) (إن ما) (٤) : بـالرـعـد . وـالـمـفـتوـح صـلـنـ. وـ(عـنـ مـاـ)

٨٣ - (نهـوـاـ) (قطـعـواـ) [ـمـنـ مـاـ] (ـبـرـوـمـ وـالـنـسـاـ]

(١) قال تعالى: «وَأَن لَا تَعْلُو عَلَى اللَّهِ» [الدُّخَان: ١٩].

وكتبـتـ في بعضـ الطـبعـاتـ: «تعلـوـ» بدونـ الـأـلـفـ الفـارـقـةـ!ـ،ـ والـصـوـابـ إـيـاثـاتـهاـ.

(٢) قال تعالى: «أَن لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ» [الأعراف: ١٦٩].

(٣) بفتحـ الـلامـ؛ـ إذـ المـوـادـ قولـهـ تعالىـ: «حـقـيقـ عـلـىـ أـنـ لـآـ أـقـولـ عـلـىـ اللـهـ إـلـآـ الـحـقـ» [الأعراف: ١٠٥]ـ،ـ وليسـ بـضـمـهـاـ كـمـاـ وـقـعـ فـيـ بـعـضـ الطـبعـاتـ:ـ «أـقـولـ!ـ»ـ.

(٤) قالـ تعالىـ: «وـإـنـ مـاـ نـبـيـنـكـ» [الرـعدـ: ٤٠].

(٥) قالـ طـاشـ كـبـرـيـ زـادـهـ صـ ٢٥٣ـ:ـ «قولـهـ:ـ (ـوـالـمـفـتوـحـ)ـ منـصـوبـ (ـصـلـ)،ـ وـالتـقـديـمـ لـلـوزـنـ»ـ اـهـ.

وعـنـ الضـبـاعـ هـكـذـاـ:ـ «ـكـالـمـفـتوـحـ!ـ»ـ،ـ وـبـعـدـهـ لـاـ يـخـفـيـ.

(٦) قالـ تعالىـ: «ـعـنـ مـاـ نـهـوـ عـنـهـ» [الأعرافـ: ١٦٦].

(٧) قالـ تعالىـ: «ـمـنـ مـاـ مـلـكـتـ أـيـنـتـكـمـ مـنـ شـرـكـاءـ» [الرـؤـومـ: ٢٨]ـ،ـ وـقـالـ سـبـحـانـهـ:ـ «ـفـمـنـ مـاـ مـلـكـتـ أـيـنـتـكـمـ مـنـ فـيـتـكـمـ» [الـنـسـاءـ: ٢٥].

(٨) قالـ عبدـ الدـائمـ صـ ٢١٠ـ:ـ «ـقـولـهـ:ـ (ـمـنـ مـاـ بـرـوـمـ وـالـنـسـاـ)ـ هيـ النـسـخـةـ التـيـ قـرـأـنـاهـاـ عـلـىـ النـاظـمـ،ـ

وـأـصـلـحـ فـيـ المـجـلسـ وـقـرـأـنـاهـاـ عـلـيـهـ أـيـضـاـ:ـ (ـمـنـ مـاـ مـلـكـ رـوـمـ وـالـنـسـاـ)ـ،ـ وـالـكـلـ صـحـيـحـ»ـ (ـبـ)ـ اـهـ.

-ـ (ـمـنـ مـاـ بـرـوـمـ وـالـنـسـاـ)ـ هيـ التـيـ فـيـ نـسـخـةـ النـاظـمـ وـأـكـثـرـ الشـرـوحـ وـالـطـبـعـاتـ،ـ وـأـشـارـ إـلـيـهـ الـقـارـيـ.

-ـ (ـمـنـ مـاـ مـلـكـ رـوـمـ وـالـنـسـاـ)ـ أـشـارـ إـلـيـهـ:ـ زـكـرـيـاـ الـأـنـصـارـيـ (ـجـ)،ـ وـابـنـ الـحـنـبـلـيـ،ـ وـالـفـضـالـيـ.

(أ) قـامـ المـحـقـقـ بـتـوـينـ «ـرـوـمـ»ـ مـعـ زـيـادـةـ وـأـوـ قـبـلـ «ـالـنـسـاءـ»ـ،ـ وـهـوـ غـيرـ مـوـزـونـ،ـ وـلـاـ يـصـحـ هـذـاـ إـلـاـ مـعـ الرـوـاـيـةـ الـأـوـلـىـ:ـ «ـمـنـ مـاـ بـرـوـمـ وـالـنـسـاـ»ـ.

(بـ) قالـ دـ.ـ أـيـمـنـ سـوـيدـ صـ ١٢ـ:ـ «ـوـلـيـاـ كـانـتـ كـلـمـةـ (ـمـلـكـتـ)ـ مـشـرـكـةـ بـيـنـ السـوـرـتـيـنـ فـقـدـ عـدـلـ بـعـضـ الـفـضـلـاءـ بـيـتـ الـجـزـرـيـةـ لـيـصـبـحـ:ـ نـهـوـاـ قـطـعـواـ.ـ مـنـ مـاـ مـلـكـ:ـ رـوـمـ وـالـنـسـاـ»ـ اـهـ.

قلـتـ:ـ يـفـهـمـ مـنـ كـلـامـهـ حـفـظـهـ اللـهـ أـنـ الـمـعـدـلـ شـخـصـ آخـرـ غـيرـ اـبـنـ الـجـزـرـيـ،ـ وـهـذـاـ خـلـافـ بـهـ عـبـدـ الدـائـمـ،ـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ.

(جـ) جاءـ فـيـ الطـبـعـةـ التـيـ اـعـتـدـتـهـاـ للـدـقـائقـ الـمـحـكـمـةـ صـ ٩٦ـ:ـ «ـوـفـيـ نـسـخـةـ بـدـلـ (ـمـنـ مـاـ بـرـوـمـ وـالـنـسـاـ)ـ:ـ (ـمـنـ مـلـكـتـ بـرـوـمـ وـالـنـسـاءـ)ـ»ـ اـهـ،ـ وـهـوـ غـيرـ مـوـزـونـ،ـ خـلـافـ لـمـاـ فـيـ طـبـعـةـ الـبـارـوـدـيـ التـيـ فـيـهـاـ صـ ٧٦ـ:ـ «ـمـنـ مـاـ مـلـكـ رـوـمـ وـالـنـسـاءـ»ـ.

٨٣ - ... . . . . . خُلْفُ<sup>(١)</sup> الْمُنَافِقِينَ . (أَمْ مَنْ) : أَسَّسَ<sup>(٢)</sup>

= وقال ابن الحنبلي عند إشارته إلى هذه الرواية ص ١٦٣ : «ياسكان كاف (ملك)، وحذف تنوين (روم) للوزن» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧٥ : «هذا وقد ضُبط (روم) بالرفع، والنصب وهو الأولى؛ ليكون نصبه على نزع الخافض<sup>(٤)</sup>، وبؤيده ما في نسخة صحیحة - وهي أصل الشيخ ذكريـا - : (نهوا اقطعوا من ما بروم والنـسا)» اهـ.

و«النسـا» في كلتا الروايتين مقصورة وجوباً للوزن.

وفي الطبعة التي اعتمدتـها لـلمنـح الفـكريـة ص ٢٧٥ : «نهوا اقطعوا من مـلكـت رـومـ النـساـ» كـذاـ!ـ وهو مـوزـونـ إـلاـ أـنـنيـ لمـ أـجـدـهاـ فـيـ الطـبعـتـينـ الـآخـرـيـنـ لـلـمـنـحـ،ـ بلـ الـمـوـجـودـ فـيـهـماـ:ـ (نهوا اقطعوا من ما مـلكـ رـومـ النـساـ)ـ.

وقال القاري - فيما بعد - ص ٢٧٦ : «... ولعله قيـدةـ بـقولـهـ:ـ (ملـكـتـ)ـ (بـ)ـ لـهـذاـ»ـ اـهــ.ـ فعلـقـ المـحـقـقـ عـلـىـ كـلـمـةـ (ملـكـتـ)ـ بـقولـهـ:ـ (أـيـ)ـ فـيـ نـسـخـةـ المـؤـلـفـ التـيـ هـيـ بـلـفـظـ (...ـ منـ مـلـكـ رـومـ النـساـ)ـ \*ـ خـلـفـ الـمـنـافـقـينـ...)ـ حـيـثـ إـنـ النـاظـمـ سـرـدـ الـمـثـالـيـنـ بـقولـهـ:ـ (منـ مـلـكـتـ)ـ أـيـ الـآـيـتـيـنـ الـلـتـيـ جـاءـ بـهـمـاـ لـفـظـ (ملـكـ)ـ مـقـرـونـاـ بـتـائـيـثـ،ـ وـعـطـفـ عـلـيـهـ مـاـ فـيـ الـمـنـافـقـيـنـ يـذـكـرـ سـوـرـتـهـ أـيـضاـ لـأـنـهـ مـوـضـعـ لـيـسـ فـيـ لـفـظـ (ملـكـ)ـ فـاـكـتـمـلـتـ الـثـلـاثـةـ،ـ وـفـيـ نـسـخـةـ أـخـرـىـ لـلـمـقـدـمـةـ:ـ (منـ مـاـ بـرومـ وـالـنـساـ)ـ»ـ اـهــ.

(١) قال القاري ص ٢٧٦ : «ضـُـبـطـ بـالـرـفـعـ،ـ أـيـ)ـ خـلـفـ ماـ فـيـ الـمـنـافـقـيـنـ تـبـتـ،ـ كـمـ ذـكـرـ الشـيـخـ ذـكـريـاـ،ـ وـبـالـنـصـبـ عـلـىـ أـنـهـ ظـرـفـ لـ(ـاـقـطـعـوـاـ)ـ بـتـقـدـيرـ مـضـافـ،ـ أـيـ)ـ معـ خـلـفـ الـمـنـافـقـيـنـ»ـ اـهــ.

وـهـوـ بـالـرـفـعـ فـيـ نـسـخـةـ النـاظـمـ وـأـكـثـرـ الشـرـوحـ وـالـطـبـعـاتـ.

(٢) قال القاري ص ٢٧٦ : «بـأـلـفـ الإـطـلـاقـ(جـ)ـ مـعـرـوفـاـ وـمـجـهـولـاـ»ـ كـمـ قـرـئـ بـهـمـاـ فـيـ السـبـعـةـ،ـ وـالـأـكـثـرـ عـلـىـ الـأـوـلـ»ـ اـهــ.

وقـالـ دـ.ـ أـشـرـفـ طـلـعـتـ صـ ٣٨ـ :ـ (ـكـلـمـةـ (ـأـسـسـاـ)ـ ضـُـبـطـتـ فـيـ نـسـخـةـ:ـ (ـأـسـسـاـ)ـ وـهـيـ قـرـاءـةـ سـبـعـيـةـ صـحـيـحةـ)ـ اـهــ.

وـالـذـيـ فـيـ نـسـخـةـ النـاظـمـ وـعـامـةـ الشـرـوحـ وـالـطـبـعـاتـ:ـ (ـأـسـسـاـ)ـ بـالـبـنـاءـ لـلـمـعـلـومـ.

(أ) ضـبـطـهـ دـ.ـ أـيـمـنـ سـوـيدـ بـكـسـرـ الـمـيمـ عـنـ إـشـارـةـ إـلـىـ هـذـهـ روـاـيـةـ صـ ١٢ـ :ـ (ـرـومـ)ـ،ـ وـكـذـاـ دـ.ـ أـشـرـفـ طـلـعـتـ.

(بـ)ـ فـيـ طـبـعـةـ الـمـنـحـ الـفـكـرـيـةـ الصـادـرـةـ عـنـ دـارـ الـمـنهـاجـ صـ ١٤٩ـ :ـ (ـمـلـكـ)ـ،ـ أـمـاـ طـبـعـةـ عـبدـ الـقـوـيـ عـبدـ الـمـجـيدـ فـالـذـيـ فـيـهـاـ صـ ٢٩٤ـ :ـ (ـمـلـكـ)ـ وـهـوـ تـصـحـيفـ.

(جـ)ـ قـمـتـ بـحـذـفـهـ لـلـمـحـافـظـةـ عـلـىـ رـسـمـ الـمـفـرـدـةـ الـقـرـائـيـةـ،ـ وـرـاجـعـ الـتـعـلـيقـ عـلـىـ (ـفـتـنـةـ)ـ فـيـ الـبـيـتـ ٤٩ـ .ـ

(دـ)ـ (ـمـعـرـوفـاـ)ـ أـيـ)ـ مـبـنـيـاـ لـلـمـعـلـومـ،ـ وـ(ـمـجـهـولـاـ)ـ أـيـ)ـ مـبـنـيـاـ لـلـمـجـهـولـ.

٨٤ - فُصِّلَتْ<sup>(١)</sup>، النِّسَاءُ<sup>(٢)</sup>، وَذِبْحٌ<sup>(٣)</sup>. (حَيْثُ مَا)<sup>(٤)</sup>.

وَ(أَنْ لَمْ) (٥) الْمَفْتُوحَ (٦). كَسْرٌ (٧) (إِنْ مَا) (٨):

٨٥ - الْأَنْعَامَ (١٠)

(١) بكسر الناء لالقاء الساكنين، وإلا فهيء ساكنة في الآية التي سميت السورة بها: «كتاب فصلت  
عائنة» [فصلت: ٣].

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) بكسر الذال وبالجر حكاية لقوله تعالى: ﴿وَفَدِيْتَهُ بِذِيْجٍ عَظِيْمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧].

(٤) قال تعالى: ﴿وَحِيتُّ مَا كُنْتُ فَوْلًا وُجُوهُكُمْ سَطْرٌ﴾ [البقرة: ١٤٤ و ١٥٠].

(٥) بتحریک المیم لاتقاء السکنین ، والمراد قوله تعالیٰ : «ذلِكَ أَن لَمْ يَكُن رَبُّكَ» [الأنعام: ١٣١] ، وقوله سیحانه : «أَخَسَّتْ أَن لَمْ يَرُدْ أَحَدٌ» [البلد: ٧] .

(٦) قال القاري ص ٢٧٨: «بنصب (المفتوح) على أنه مفعول تقديره: واقطعوا (أن لم) المفتوح همزته» اهـ.

(٧) ضُبط في نسخة الناظم بالرفع والنصب: **كَسْرٌ إِذ**<sup>(١)</sup>، وهو بالرفع في أكثر الشرح والطبعات. قال الفضالي ص ٣٧٧: «قوله: (كَسْرٌ إِنَّ ما) على حذف مضافٍ، والتقدير: أي: وَكَسْرٌ كلامٌ إِنَّ ما ثابتٌ في الأنعام» اهـ.

وهو بالنصب عند طاش كبرى زاده حيث قال ص ٢٥٨: «(كَسْرٌ) عطف على مفعول (اقطعوا)» اه، وكذلك القاري حيث قال ص ٢٧٨: «منصوب أيضاً على المفعولية، أي: اقطعوا (أَنَّ) المكسورة عن (ما)» اه.

(٨) قال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَآتِيٌ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

(٩) قال الشمراني في جامعه ص ١٥٣: «آخر هذا البيت عن الذي بعده في إحدى الطبعات» اهـ.  
 قلت: كان الأولى به - إن كان كذلك - أن يُنْصَّ على تَحْكِيَّةِ هذَا؛ فَإِنْ فِي الْبَيْتِ تَضْمِينًا  
 وَهُوَ تَعْلُقٌ أَخِيرٌ وَهُوَ «إِنَّ مَا» بِأَوَّلِ الْبَيْتِ التَّالِيِّ وَهُوَ «الْأَنْعَامُ»، فَالْبَيْتُ مُتَلَازِمٌ وَلَا يَجُوزُ الفَصْلُ  
 سِنْهُمَا.

(١٠) بالنقا، والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

= وُضِيَطَ فِي نسخة الناظم بالنصب والجر: **لَا تَقْتَلُمْ**، وَهُوَ بِالنَّصْبِ فِي أَكْثَرِ الشَّرُوحِ وَالطبعاتِ،

(٤) يَظْهِرُ أَنَّ الْفِسْمَةَ زَيَّدَتْ فِيمَا بَعْدُ؛ فَهِيَ لَيْسَ بِنَفْسِ مِدَادِ النَّاسِخِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨٥ - ... وَالْمَفْتُوحَ<sup>(١)</sup>: (يَدْعُونَ)<sup>(٢)</sup> مَعًا وَخُلْفُ<sup>(٣)</sup> الْأَنْفَالِ<sup>(٤)</sup> وَنَحْلِ<sup>(٥)</sup> وَقَعَا

٨٦ - وَ<sup>(٦)</sup> (كُلُّ<sup>(٧)</sup> مَا سَأَلْتُمُوهُ)<sup>(٨)</sup>، وَأَخْتَلِفُ:

(رُدُوا)<sup>(٩)</sup> كَذَا (قُلْ يُسَمَّا)<sup>(١٠)</sup>، وَالْوَصْلَ<sup>(١١)</sup> صِفُّ:

= وَضَبَطَهُ بِالْوَجْهَيْنِ دَأْشَرْفَ طَلَعَتْ ص ٣٨ .

قال القاري ص ٢٧٨: «منصوب على نزع الخافض» اهـ.

وَمَنْ جَرَّهُ فَعَلَى تَقْدِيرِ «في» كَمَا يُفَهَّمُ مِنْ عِبَارَةِ طَاشَ كَبْرِي زَادَهُ حِيثُ قَالَ ص ٢٦٠: «قوله: (الأنعام) متعلّق بمقدّرٍ هو صفة لآخر البيت أعني قوله: (كسر إن ما)، والمعنى: كسر (إن ما) في الأنعام، فَحَذَفَ (في) بدلالة المقام» اهـ.

(١) قال طاش كبرى زاده ص ٢٦٠: «(والمفتوح) عطف على (كسر إن ما)» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧٨: «(والمفتوح) منصوب، أي: اقطعوا (أن ما) المفتوح همزته» اهـ.

(٢) قال تعالى: «وَأَنَّكَ مَا يَكْنُونُكَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَطِلُ» [الحج: ٦٢]، وقال سبحانه: «وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَطِلُ» [لقمان: ٣٠].

(٣) قال طاش كبرى زاده ص ٢٦٠: «وَ(خُلْفُ): مبتدأ مضاف إلى (الأنفال)» اهـ.

(٤) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

و«الأنفال» مضاف إليه على ما تقدّم من إعراب طاش كبرى زاده.

(٥) قال طاش كبرى زاده ص ٢٦٠: «(وَنَحْلِ) عطف على (الأنفال)» اهـ.

(٦) كنْت قد وقعت على رواية لا ذكر أين وقفت عليها، وهي:

(مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ)، واختلف ... ... ... ... ...

بزيادة «من» بدل الواو، فإن كانت كذلك فهي ممحكة؛ قال تعالى: «وَمَاتُكُمْ مَنْ كُلَّ مَا سَأَلْتُمُوهُ» [إبراهيم: ٣٤].

(٧) قال القاري ص ٢٨٠: «كسر (كُلُّ) على الحكاية» اهـ.

(٨) عند عبد الرزاق موسى والطبعة الباكستانية الثانية:

و(كل ما سألمته) قطعاً، واختلف ... ... ... ... ...

بزيادة الكلمة «قطعاً»، وهو غير موزون.

(٩) قال تعالى: «كُلَّ مَا رُدُوا إِلَى أَفْنَانَهُ» [النساء: ٩١].

(١٠) قال تعالى: «قُلْ يُسَمَّا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانَكُمْ» [البقرة: ٩٣].

(١١) قال طاش كبرى زاده ص ٢٦٢: «(والوصل) مفعول (صف)» اهـ.

٨٧ - (خَلَقْتُمُونِي)<sup>(١)</sup> وَ(أَشْرَرُوا)<sup>(٢)</sup>. (فِي مَا) أَقْطَعَا:

(أُوْجِنْ)<sup>(٣)</sup> [أَفْضَلُمْ] (أَشْتَهَتْ)<sup>(٤)</sup>، (يَبْلُو)<sup>(٥)</sup> مَعًا

٨٨ - ثانٍ (فَعَلْنَ)<sup>(٦)</sup>، وَقَعَتْ<sup>(٧)</sup>، رُومُ<sup>(٨)</sup>، كَلَا ... . . . . .

(١) قال تعالى: ﴿يُسَمَا حَلَقْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي﴾ [الأعراف: ١٥٠].

(٢) قال تعالى: ﴿يُسَكِّنَا أَشْرَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠].

(٣) بسكون الياء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿فُلْ لَّا أَجَدُ فِي مَا أُوْجِنَ إِلَيْ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

(٤) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، بتحریک الميم وجوباً لأنقاء الساكنين.

والذی عند طاش کبری زاده، وابن يالوشة، والبرنابادي: «أَفْضَلُمْ وَأَشْتَهَتْ»، بزيادة واوٍ بينهما، وهو موزونٌ؛ وحيثند لا حاجة لتحریک الميم.

قال البرنابادي في تقطیعه ص ٨٩: «تُمْ وَأَشْتَهَتْ: مستفعلن» اه، فهو نصٌ على وجود الواو.

ووقع عند بعضهم: «أَفْضَلُمْ وَأَشْتَهَتْ» بتحریک الميم مع وجود الواو؛ وهو غير موزونٌ.

(٥) باء المضارعة المُشَّاهَة تحت؛ إذ المراد قوله تعالى: ﴿لَيَبْلُوكُمْ فِي مَا مَأْتَكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨] و[الأنعام: ١٦٥].

ووقع في بعض الطبعات: «بَلُو» بالتون، وهو خطأً كما ترى.

ووقع في بعضها: «بَلُوا» بالألف الفارقة!، ولا تكون هذه الألف إلا مع واو الجماعة، بينما الواو في «بَلُو» من بنية الفعل.

ومنهم من جَمَعَ بَيْنَ الْحُسْنَيْنِ حيث كَتَبَها كالآتي: «بَلُوا» بالتون والألف الفارقة معاً!!.

(٦) قال تعالى: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

(٧) بسكون التاء وجوباً للوزن؛ وإلا فهي محرکة في الآية المراداة: ﴿إِذَا وَقَعَتْ الْوَاقَةُ﴾ [الواقعة: ١].

(٨) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وبالجر عند بعضهم، وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٣٩.

(٩) انظر الحاشية الآتية.

... ظلة<sup>(١)</sup> ... . . . . . - ٨٨

(١) هنا عدة أمور:

١- تواترت الشروح والطبعات على إثبات لفظ «شُعراً» بتحريك العين وبالقصر، وهو الذي في نسخة الناظم، إلا أنه غير موزون.

قال حسن الوراقي: «ولكى يتزن البيت ينبعى سكون العين من (شُعراً)، والله أعلم» اهـ.  
قلت: لا يتزن البيت بما افتخر به، والله أعلم.

٢- والذي عند البرنابadi والشمرانى: «شُعراء»، وهو موزون.

قال البرنابadi ص ٨٩: «فالياء من (أوحى) والعين من (شُعراء) سakanan ضرورة، و(شُعراء) ممدود على الأصل فافهم» اهـ.

وقال عند إعرابه ص ٨٨: «وسائل الكلمات إلى لفظ (شُعراء) منصوبات محلًا ظرف» اهـ.  
وقال عند تقطيعه ص ٨٩: «تنزيل شُعْ: مُسْتَغْلِنْ، رَاءٌ وَغَيْرُهُ: مُفْتَلِنْ» اهـ.

٣- والذي عند الضباع والطبيعة الباكستانية الأولى: «شُعراء» بفتح العين وبالمد منوناً مجروراً، وهو غير موزون إلا أن تُسْكِنَ عينه كما في الطبيعة الأزهرية: «شُعراء».

٤- والذي عند د. أشرف طلعت: «تنزيل الشُّعراً» مقروناً بـ«أَلْ» وبسكون العين وبالقصر، وهو غير موزون.

وقال ص ٣٩: «قول الناظم: (تنزيل الشُّعراً وغَيْرُ ذي صلا) يُمكِنُ أن يتزن أيضًا<sup>(١)</sup> على رواية: (تنزيل (بـ) الشُّعراً) و(تنزيل شُعراء)، وأما على رواية: (تنزيل شُعراً) فلا يتزن، والله أعلم» اهـ.  
٥- وفي رواية وهي التي عند ابن الحبلي وحده: «ظلّة»، وهو موزون.

قال ابن الحبلي ص ١٦٧: «... فالمعنى على قطعه: «أَتَنْزَلُكُنَّ فِي مَا هَنَّا مَاءِمِنِينَ» [الشعراء: ١٤٦] بالظلة<sup>(ج)</sup>، وإليه أشار بقوله: (ظلّة) أي: وموضع ظلة، وفي بعض التسخ: (شُعراً) بالقصر على كف مستعلن» اهـ.

قلت: أشار بـ«الكاف»<sup>(د)</sup> إلى عدم اتزانه؛ لأن «مستعلن» التي تكفي هي التي في الخفيف والمجهت، وليس التي في الرجز؛ لكون نون «مستعلن» التي في غير الخفيف والمجهت =

(١) الأولى به أن ينص على عدم اتزان الرواية التي أثبتها!

(ب) بالتثنين.

(ج) أي: بسوره الشعراء الوارد فيها قوله تعالى: «عَذَابٌ يَوْمَ الْظَّلَّةِ» [آلية: ١٨٩].

(د) الكف: هو حذف السابع الساكن.

— ٨٨ — ... . . . . . وَغَيْرَهَا<sup>(١)</sup> صِلَا

= ليست ثانی سبب بل إنها ثالث وتد، خلافاً لنون «مست فعلن» التي فيهما فإنها ثانی سبب<sup>(٤)</sup>، ومعلوم أن الزحاف مختص بثاني الأسباب فقط.  
\* أما لفظ «تنزيل» ففيه ما يلي :

١- ضبط بالرفع في نسخة الناظم<sup>(٥)</sup> وأكثر الشروح والطبعات حكاية لقوله تعالى: «تَنْزِيلُ الْكِتَابِ» [الزمر: ١].

٢- ضبطه الضياع بالجر على الإضافة: «تنزيل»، وهو كذلك في الطبعة البحرينية والطبعتين الباكستانيتين.

٣- وضيّطه محقق المنح الفكرية بالنصب: «تنزيل»، ولا وجه له إلا أن يحمل على قراءة شادٍ.

ولا يجوز تنويه إلا مع رواية «الشعراء» فإنه حيث ذُكر واجب التنوين.

\* وأخيراً: فإن أثبت لقطين من حيث الرواية هما: «شِعْرًا» و«ظُلْلَةً»، ويدل على إثبات اللفظ الأخير لآخره، والأمر سهل، والله أعلم.

(١) رواية «وَغَيْرَهَا صِلَا» عند: خالد الأزهري، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبرى زاده، والقاري، والمسعودي، ونسخة الناظم.

وفي رواية: «وَغَيْرَ ذِي صِلَا» وهي عند: ابن الناظم، وعبدالدائم، وزكريا الأنباري، وابن الحنبلي<sup>(ج)</sup>، والفضالي، وابن يالوشة.

قال القاري ص ٢٨٣: «وفي نسخة: (وَغَيْرَ ذِي صِلَا)، وفي أخرى: (وَغَيْرُهَا صِلَا) بالذكر فهو راجع إلى لفظ الشعرا». اهـ.

وقال طاش كبرى زاده في إعراب «غير» ص ٢٦٨: «(وَغَيْرَهَا) مفعول (صِلَا)» اهـ، ونص عليه القاري.

وقال ابن الحنبلي ص ١٦٧ - ١٦٨: «كلمة (غير) منصوبة بـ(صل)، أو مرفوعة على الابتداء، والعائد محذوف، أي: صِلَنَه<sup>(د)</sup>». اهـ.

(أ) لذا فُصّلت فيهما العين عن اللام تميّزاً لها عن «مست فعلن» التي في غيرهما من البحور.

(ب) كأنه ضبط في نسخة الناظم بالضم والجر: بِهِنْ يَلِيْلَةً.

(ج) وأشار ابن الحنبلي إلى الرواية الأخرى بقوله ص ١٦٧: «وَبِرُوْيٍ: وغيرهما صلا» اهـ، بزيادة العيم، وهو تصحيف، ثم إنه غير موزون.

(د) النون في «صلنة» هي نون التوكيد الخفيفة التي قُبّلت في النظم أفالـ.

(٨٩) - (فَإِنَّمَا) <sup>(١)</sup> كَالنَّحْلِ : صِلٌ، وَمُخْتَلِفٌ <sup>(٢)</sup> فِي الشِّعْرَاءِ <sup>(٣)</sup> الْأَحْزَابِ <sup>(٤)</sup> وَالسَّنَاءِ <sup>(٥)</sup> وَصِيفٌ <sup>(٦)</sup>  
 (٩٠) - وَ صِلٌ : (فَإِنَّمَا) <sup>(٧)</sup> هُودٌ . (أَنَّ تَجْعَلَ) <sup>(٨)</sup> ... . . . . . <sup>(٩)</sup> (تَجْمَعَ) <sup>(١٠)</sup>

(١) قال تعالى: «فَإِنَّمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ» [البقرة: ١١٥] ، وقال سبحانه: «أَيَّمَّا يُوَجِّهُهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» [النحل: ٧٦]

(٢) بكسر اللام في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال القاري ص ٢٨٥ : «مختلف : اسم فاعل ، والتقدير: مختلف رسمه ، أو: الرسم مختلف» اهـ.  
 وضيّقه بعضهم بفتح اللام: «ومختلف» اسم مفعول ، كما فعل محقق شرح القسطلاني والضياع وغيرهما ، وضبط بالوجهين عند ابن يالوشة.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

قال القاري ص ٢٨٥ : «وفي نسخة بدل (الشعراء) : (الظلة) - وهي أصل الشيخ زكريا - لِمَا جاء في السورة: «عَذَابٌ يَوْمَ الظُّلَّةِ» [آلية: ١٨٩]» اهـ.

ولفظ «في الشعراء» هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٤) في الطبعة الأزهرية: «والأنهزاب» بزيادة الواو ، وهو غير موزون.

(٥) بالقصر وجوباً للوزن.

(٦) قال القاري ص ٢٨٥ : «بصيغة المجهول... ، قال اليمني: (وفي بعض التسخ: «أَصِيفٌ») <sup>(١)</sup> والمعنى واحد)، أقول: وفيه أن المبني مختلف؛ لأن الفعل اللازم لا يبني مجهولاً...» اهـ.

(٧) قال تعالى: «فَإِنَّمَا يَسْتَحِيُّوكُمْ» [هود: ١٤].

(٨) قال طاش كبرى زاده ص ٢٧٢ : «نصب على الظرفية، أي: في سورة هود» اهـ.

وقال القاري ص ٢٨٧ : «منصوب على الإضافة لكونها علماً السورة، أو على نزع الخafض واعتبار الظرفية» اهـ.

(٩) قال تعالى: «أَنَّ تَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا» [الكهف: ٤٨].

(١٠) قال تعالى: «أَنَّ تَجْمَعَ عِظَامَهُ» [القيامة: ٣].

(١) في طبعة المنح الصادرة عن دار المناهج: «تصف»، ويؤيدُها قولُ البرنابادي ص ٨٩: «وفي بعض التسخ: تصف» اهـ.

- (٢٠) ... (كَيْلًا) : (تَحْرِزُوا) <sup>(١)</sup> (تَأْسُوا عَلَى) <sup>(٢)</sup> ... - ٩٠
- (٨) ... (عَلَيْكَ حَرْجٌ) <sup>(٣)</sup> . وَقَطْعُهُمْ <sup>(٤)</sup> : (عَنْ مَنْ يَشَاءُ ) <sup>(٥)</sup> (مَنْ تَوَلَّ ) <sup>(٦)</sup> . (يَوْمَ هُمْ) <sup>(٧)</sup> ٩١
- (٩) ... (هَذَا) <sup>(٨)</sup> وَ(الَّذِينَ) <sup>(٩)</sup> (هَؤُلَاءِ) <sup>(١٠)</sup> . ٩٢

(١) قال تعالى: «لَكَيْلًا تَحْرِزُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ» [آل عمران: ١٥٣].

(٢) قال تعالى: «لَكَيْلًا تَأْسُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ» [الحديد: ٢٣].

(٣) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال طاش كبرى زاده ص ٢٧٢: «(وَحَجُّ) خُبُرٌ مبتدأ محنوف، أي: ثالثها حَجُّ» اهـ.

وضَبَطَهُ بالجر «حَجُّ» مُحَقَّقُ الشروح الآتية: ابن الناظم، وعبدالدائم، وزكريا الأنصارى، وأمِّلُ آلاً يكون تَوْهِمًا - منهم - لإعمال «على» التي في آخر البيت السابق؛ فإنها مَحْكِيَّةٌ.

وضَبَطَهُ مُحَقَّقُ المِنْح الفكريَّة بالنصب مع ترك التنوين: «حَجُّ»!.

(٤) قال تعالى: «لَكَيْلًا يَكُونُ عَلَيْكَ حَرْجٌ» [الأحزاب: ٥٠].

(٥) مبتدأ، قاله: طاش كبرى زاده، والقارى.

(٦) قال تعالى: «وَيَصِفُهُمْ عَنْ مَنْ يَشَاءُ» [النور: ٤٣].

(٧) قال تعالى: «عَنْ مَنْ تَوَلَّ عَنْ ذِكْرِنَا» [النجم: ٢٩].

(٨) قال تعالى: «يَوْمَ هُمْ بَكَرُؤُنَ» [غافر: ١٦]، وقال سبحانه: «يَوْمَ هُمْ عَلَى الْأَتَارِ يُمْتَنَوْنَ» [الذاريات: ١٣].

(٩) قال تعالى: «مَالِ هَذَا الْكِتَبِ» [الكهف: ٤٩]، وقال سبحانه: «مَالِ هَذَا الرَّسُولِ» [الفرقان: ٧].

(١٠) قال تعالى: «فَالَّذِينَ كَفَرُوا» [المعارج: ٣٦].

(١١) قال تعالى: «فَالَّذِينَ هَوَلَاءُ الْقَوْمُ» [النساء: ٧٨]، وفَصِّرَ في النظم وجواباً للوزن.

وقال القاري ص ٢٩٠: «وفي نسخة بعد (ها): (ولا)، لأنها <sup>(١)</sup> من تتمة المسألة السابقة، ولا متعلقة بالقضية اللاحقة وهي قوله: (تحين...)» اهـ.  
قصورة الرواية التي ذكرها القاري:

(٢) (تحین): في الإمام صل، ووهلا ٩٢ - ... . . . . .

= (مال): (هذا) (الذين) (ها). (ولا تحین) ... . . . . .

ويظهر - والله أعلم - أنها هي التي عند المزي حيث قال ص ١٥٥: «قوله: ولا تحین في الإمام صل...» اه، وكذلك الفضالي حيث قال ص ٣٩٦: «... فهذا معنی قول الناظم: (ولا تحین في الإمام صل)» اه.

(١) تَعَاقِبُ الشَّرُوحُ وَالطَّبِيعَاتُ عَلَى قَطْعِ التَّاءِ وَوَضْلِهَا، وَأَكْثُرُهُمْ عَلَى وَصْلِهَا كَمَا فِي نسخة الناظم. قال حسن الوراقي: «قوله: (تحین) يُحدِّر مِن إِشْبَاعِ فَتْحِ التَّاءِ فَيَتولَّدُ مِنْهَا أَفَّا»<sup>(ب)</sup> (تحین)، فِي خَالِفِ الْفَظِ الْقُرْآنِيِّ وَالْعَروضِ» اه.

قلت: نعم هي مخالفة للفظ القرآني ولا تصح، أما من حيث العروض فالوزن مستقيم بها؛ «تَائِحِيقِيل»: مستعلن، «إِمَامِصِيل»: مفاعلن، «وَوْهَلَا»: مفاعلن.

(٢) روایة «ووهلا» عند: عبدالدائم، والمزي، وزکریا الانصاری، وابن الحنبلي، والفضالی، والقاری، والمسعدی، ونسخة الناظم، وأشار إليها: خالد الأزهري، والقططانی. قال القاری ص ٢٩٠: «بألف الإطلاق، وبضم الواو [وتشديد الهاء]<sup>(ج)</sup> مكسوراً، أي: ضعفَ وغلطَ قائله، وتُنسب إلى الوهل والوهم ناقله» اه. وقال البرنابادي ص ٩٢: «ماض مجھول» اه.

وضَبَطَهُ فتح الواو الثانية: «ووهلا» كل من: محقق الطرازات، وجمال القرش، والشمراني، وعلى حسن سليمان، وهو كذلك في الطبعة الباسكتانية الأولى.

وقال محمود عبدالمنعم العبد ص ١١٤: «(وهل): فعل أمر بمعنى: (غلط)» اه، والغريب أنه كتبه في البيت بضم الواو!

وضَبَطَهُ سيد لاشين أبو الفرج ص ١٧٩ بفتح الواو وفتح الهاء المشددة: «ووهلا»! وفي روایة: «وَقِيلَ: لَا» وهي عند: ابن الناظم، وخالد الأزهري، والقططانی، وطاش كبرى زاده،

وابن يالوشة، وأشار إليها: المزي، وزکریا الانصاری، وابن الحنبلي، والفضالی، والقاری. قال عبدالدائم ص ٢٢٥: «يقع في بعض السَّخَنِ: (وقيل لا) بدل (وهلا)، والأولى<sup>(د)</sup> هي التي ضبطنها عن ناظِمِها آخرًا بتحقيق اه.

(أ) المراد قوله تعالى: «وَلَاتَ جِئْنَ مَنَّا» [ص: ٣].

(ب) كنا في الأصل، والصواب: «ألف».

(ج) في طبعات المنح الثلاث: «وتشدیدها»!، والصواب ما أثبتت؛ فالمشدّد هو حرف الهاء وليس الواو.

(د) أي: ووهلا.

٩٣ - [وَ(١) (وَزُنُوهُمْ) وَ(كَالوْهُمْ)] (٢) صِلِّ كَذَا مِنْ (أَلْ) (٣) وَ هَا وَ يَا (٤) لَا تَفْصِلِ

\* \* \*

= وقال القاري ص ٢٩٠ - ٢٩١: «وفي أكثر الشّيخ: (وقيل لا) كما [نَصّ] (١) عليه الرومي واختاره الأزهري (ب)، أي: وقيل: لا وَصل، أو المعنى: لا تَصِلْ بل اقطع التاء عن (حين)، لكن تعبيره بـ(قيل) مُشَعِّرٌ بتضعيقه وهو خلاف ما عليه الجمهور، فالصوابُ الأول وهو مُختارُ الشّيخ زكريا وعليه المُعَوْلُ، ...، وبهذا يظهر صحة نسخة (وَهَلَا)» اهـ.

(١) عند طاش كبرى زاده، والبرنابadi، والطبعة البحرينية: «أَوْ» حكاية لقوله تعالى: «أَوْ وَزُنُوهُمْ» [المطففين: ٣].

(٢) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.  
قال ابن الحنفي ص ١٧٥: «(ووزنوهُمْ) يُقْرَأُ بواو الصلة، (وكالوْهُمْ) بدونها، ولو قال: (كالوْهُمْ وَ (ج) وزنوهُمْ صِلِّ) بواو الصلة فيهما لرَتَبَ الكلمتين على وفق الآية (٤)» اهـ.  
والملتبث عند عبدالدائم: «(كالوْهُمْ أَوْ وزنوهُمْ صِلِّ)»، وهي التي عند الضباع.  
إذن فيها روايات ثلاث:

- وزنوهُمْ وكالوْهُمْ صِلِّ ... ... ... ...
- أَوْ وزنوهُمْ وكالوْهُمْ صِلِّ ... ... ... ...
- كالوْهُمْ أَوْ وزنوهُمْ صِلِّ ... ... ... ...

(٣) وقع في بعض الطبعات: «كذا مِنْ أَلْ»، وهو غير موزون.

(٤) في أكثر الشروح والطبعات: «وَهَا وَيَا».

وهما بالعكس عند: طاش كبرى زاده، ونسخة الناظم: «وَهَا وَهَا». مِمَّا حَمَلَ طاش كبرى زاده على أن يقول ص ٢٨٠: «إضافة الياء إلى الضمير العائد إلى (أَل) للمناسبة بينهما في التعريف وعدم الكتابة مفصولاً» اهـ.

فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٢٩٤: «وقد أَخْطَأَ الرومي حيث قال في إعراب البيت: (...، فإن الصواب أَنْ (ها) عطفٌ على (يا)، وليس تلك الواو علامَةً ضمةً الهمزة، وفي نسخة بالعكس وهو الأولى كما اخترنا؛ لِمَا فيه من دفعِ التَّوْهِيمِ كما لا يخفى» اهـ.

(١) في طبعة عبدالقوى عبدالمجيد: «اقتصر».

(ب) هو خالد الأزهري.

(ج) سقطت هذه الواو من المطبوع، والتوصيب من المخطوط كما يتضمنه الوزن.

(د) قال تعالى: «كَالوْهُمْ أَوْ وَزُنُوهُمْ» [المطففين: ٣].

## ١٦ - بَابُ التَّاءَاتِ

٩٤ - وَرَحْمَتُ<sup>(١)</sup> : الْزَّخْرُفُ<sup>(٢)</sup> يَا لَّا<sup>(٣)</sup> زَبَرَة<sup>(٤)</sup>  
 الْأَعْرَافُ<sup>(٥)</sup> رُومُ هُودُ<sup>(٦)</sup> كَافَ الْبَقَرَةُ

(١) بالرفع كما في نسخة الناظم، وهو مبتدأ مضارف إلى «الزخرف»، قاله: طاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، وابن يالوشة، والبرنابادي.

أما القاري فإنه قال ص ٢٩٨: «برفع (رحمت) ونصبها» اهـ.  
 قلت: نصب على الاشتغال أو الحكاية<sup>(٧)</sup>.

وفي الطبعة الأزهرية: «ورحمتا الزخرف» بالفتشية؛ إشارة إلى الموضعين في الزخرف، ولكن ذكر السور الأخرى يمنع من إيراد هذه الألفـ.

وقال المسعودي في خاتمة الباب ص ١٣٠: «هذه الكلمات المذكورة في الأبيات السبعة المتقدمة من قوله: (ورحمت الزخرف) إلى هنا منصوبة بالعطف على لفظ (رحمت) إما لفظاً أو محلاً بعاطف مذكر ومقدر، وبعضها مرفوع على الحكاية» اهـ.

(٢) بالجر على الإضافة كما تقدم.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

(٤) فعل ماض؛ قال ابن الناظم ٢٩٢: «أي: كتبه الصحابة» اهـ.

(٥) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

و«الآعراف» وما بعدها معطوفات على «الزخرف» بواو ممحوظة، نص على: طاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والبرنابادي.

وفي الطبعة الباكستانية الثانية: «في الآعراف» بزيادة «في»، وهو غير موزونـ.

(٦) بفتح الدال في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال ابن الحنبلي ص ١٧٧: «(وهود) مجرور بالفتحة على أحد وجهين نحو (هند)، أو بالكسرة مع حذف التنوين للوزن» اهـ.

وقال القاري ص ٢٩٨: «وضبط (هود) و(كافـ) بالفتح لأنهما اسمان سورتين» اهـ.

(٧) ضُبط في نسخة الناظم بفتح الفاء وكسرها: هُوَ كَافِيَّاً، وسبق أن نص القاري على فتحه كما =

(١) كما في قوله تعالى: «أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكُمْ» [الزخرف: ٣٢].

٩٥ - (نِعْمَتٌ<sup>(١)</sup>) هَا، ثَلَاثٌ<sup>(٢)</sup> نَحْلٌ<sup>(٣)</sup>، إِبْرَاهِيمٌ<sup>(٤)</sup>  
- مَعًا<sup>(٥)</sup> - أَخِيرَاتٌ، ... . . . . .

= في الحاشية السابقة.

قال ابن الحنبلي ص ١٧٧ : «و(كاف) مكسور الفاء<sup>(١)</sup> للوزن ، والمراد به: ﴿كَهِيعَص﴾ [مريم: ١][ا].

(١) رفعه عند ابن الحنبلي والبرنابدي على الابتداء ، وعند طاش كбри زاده عطفاً على «رحمت». (٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات؛ عطفاً على «نعمتها» كما نصّ عليه ابن الحنبلي والقاري.

أما طاش كبري زاده فإنه قال ص ٢٩٠ : «(ثلاث) مضارف إلى (نحل) ، منصوب على الظرفية ، أي: في ثلاث مواضع في النحل» اه.

فتَعَقَّبُهُ القاري بقوله ص ٣٠٠ : «ولا يصح قول الرومي: (إنه نصب على الظرفية)؛ إذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفاً له، وجعله ظرفاً لقوله: (نعمتها) مُخلٌ بالمعنى؛ لأنَّ ضمير (نعمتها) راجع إلى البقرة» اه.

وقال القاري ص ٣٠٠ : «والمفهوم من كلام الشيخ ذكرييا أنهما<sup>(ب)</sup> منصوبان حيث قال: (وزَبَرَ بالباء أيضاً «نعمتها»)» اه.

(٣) بالجر على الإضافة.

(٤) قال ابن الناظم ص ٢٩٤ : «و(إِبْرَاهِيم) لغة في (إِبْرَاهِيم)» اه.

وقال ابن الحنبلي ص ١٨١ : «فتح الهاء مع ترك الألف والياء، لغة في (إِبْرَاهِيم)» اه. ووقع في بعض الطبعات: «إِبْرَاهِيم» باليات الألف، وهو غير موزون، وإن كان لغة أيضاً في «إِبْرَاهِيم».

وفي بعضها: «أَبْرَاهِيم» بالنقل ، وهو - وإن جاز وزناً - خلاف الأصل الذي هو القطع.

(٥) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات؛ صفة لـ«ثلاث» كما صرّح به ابن الناظم وأخرون. قال ابن الحنبلي ص ١٨٠ : «و(أخيرات) خبر (هي) المحذوف العائد إلى (ثلاث نحل)» اه. أما القاري فإنه قال ص ٣٠٠ : «ضُبْط (أخيرات) بالنصب على الحال من مجموع (ثلاث نحل) وموضعي إبراهيم؛ احتراز من أوائل النحل وأول إبراهيم، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: وهُنَّ أَخِيرَاتٌ» اه.

وهو منصوب عند طاش كبرى زاده لكونه صفة لـ«ثلاث» المنصوب عنده على الظرفية.

(أ) في الأصل: «أَلْفًا» وهو تصحيف.

(ب) أي: «نعمتها» و«ثلاث».

(٣) ... عَقُودُ الْثَانِ : (هُمْ) ٩٥ - ... . . . . .

٩٦ - لَقَمَانُ<sup>(٤)</sup> ، ثُمَّ ... . . . . .

(١) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال ابن الحنبل ص ١٨٠ : «مرفوع على أنه عطف على المرفوع قبله، وكذا (لقمان) و(فاطر) و(عمران)» اه.

وقال القاري ص ٣٠١ : «ضبط (عقود الثان) بضم الدال وفتحها، والضم هو الأثم على أنه عطف على (ثلاث)» اه.

وهو بالنصب عند طاش كبرى زاده عطفاً على «ثلاث» المنصوب عنده على الظرفية.

(٢) بحذف يائه وجوباً للوزن.

(٣) الذي في عامة الشروح والطبعات: «هُمْ».

والذي عند عبدالدائم: «ثُمَّ»، وقال ص ٢٣١ : «وقوله: (الثان ثُمَّ) بمعنى: هناك، وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعض الشروح: (هُمْ) مكان (ثُمَّ) يشير إلى الآية الكريمة: ﴿أَذْكُرُوا يَعْمَلَتِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١] اه.

أما نسخة الناظم فرسم الكلمة فيها يتحمل اللفظين: ~~ثُمَّ~~<sup>لَقَمَان</sup>.

وأشار إلى رواية «ثُمَّ» كل مِن: زكريا الأنباري، وابن الحنبل، والفضالي.

أما القاري فإنه قال ص ٣٠١ : «وأَمَّا ما في نسخة بدل (هُمْ): (ثُمَّ) - بفتح المثلثة - أي: هناك، كما نقله الشيخ زكريا؛ فهو تصحيف للمبني وتحريف للمعنى<sup>(ب)</sup>، وأَغْرَبُ مِنْ هذا ما ذكره اليمني من أَنَّ في بعض الشروح: (ثُمَّ) بضم الثاء، أي: ثُمَّ لقمان» اه.

وتَبَعَهُ البرنابادي حيث قال ص ٩٥ : «وأَمَّا ما في نسخة: (ثُمَّ) بفتح الثاء أو ضمها فتصحيف» اه.

ووقع في بعض الطبعات: «هُمْ» بضم الهاء، وهو وَهُمْ.

(٤) باتفاقه ممنوعاً من الصرف، ولا يصح تنوينه كما وقع في بعض الطبعات فإنه غير موزون.

قال القاري ص ٣٠١ : «برفع (لقمان) و(فاطر)، وفي نسخة بنصبهما على منوال ما سبق في (عقود)، ولعل وجہ النصب على نزع الخافض، أو على أنه مفعول (زیر) كما تقدم، وكذا قوله: (عمران)» اه

(أ) وَهُمْ مُحَقُّ الطَّرَازَاتِ إِذْ أَثْبَتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا يَعْمَلَتِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَمَا أَرْلَأَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١].

(ب) لعل القاري ~~يَعْلَمُهُ~~ لَمْ يَطْلُبْ على قول عبدالدائم: «وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم» اه.

٩٦ - ... . . فَاطِرٌ<sup>(١)</sup> ، كَالْطُورِ<sup>(٢)</sup> ، عِمْرَانَ<sup>(٣)</sup> . (لَعْنَتٌ)<sup>(٤)</sup> : بِهَا وَالنُّورِ<sup>(٥)</sup>

٩٧ - وَ(أَمْرَاتٌ)<sup>(٦)</sup> : يُوسُفَ ، . . . . .

(١) راجع الحاشية السابقة.

(٢) في نسخة الناظم وهو الذي عند طاش كبرى زاده<sup>(١)</sup>: «والطور» بالواو، ولعله مجرور بإضمار «في»، أي: وفي الطور.

وفي صدر هذا البيت طمس في نسخة الناظم: لَعْنَتٌ

(٣) راجع التعليق على «عقود» و«القمان».

(٤) بفتح التاء حكاية لقوله تعالى: «فَتَمَّ نَبَتَلْ فَنَجْعَلَ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَذَّابِينَ» [آل عمران: ٦١]، وقوله سبحانه: «وَلَنَخْسِئُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ» [النور: ٧].

وفي نسخة الناظم وبعض الشروح والطبعات: «لَعْنَتٌ» بالتنوين مرفوعاً، وهو موزونٌ، إلا أن إبقاءه على الحكاية أُولى ما دام موزوناً بها.

(٥) بالجر عطفاً على الضمير المجرور<sup>(ب)</sup> المتصل «بها»، قاله: طاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والقاري.

(٦) بالرفع عطفاً على «رحمت» عند طاش كبرى زاده، وعلى الابتداء عند القاري. وتقل القاري عن اليمني قوله ص ٣٠٢ - ٣٠٣: «مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: ومنها امرأة» اهـ.

وقال القاري ص ٣٠٢: «والمفهوم من شرح الشيخ ذكري أنَّ (أَمْرَاتٌ) منصوبة مضافة حيث قدرَ (وزير)، فَتَدَبَّرْ» اهـ.

وقال طاش كبرى زاده ص ٢٩٣: «(وَأَمْرَاتٌ) عطف على (رحمت الزخرف) مضاف إلى (يوسف) والإضافة بمعنى (في)، وكذا (يوسف) مضاف إلى (عمران)، و(عمران) إلى (القصص) والإضافة لأدنى ملابسة» اهـ.

وردة القاري بقوله ص ٣٠٣: «وَأَغْرَبَ الرُّومِيُّ حيث جَعَلَ (أَمْرَاتٌ) مضافة إلى يوسف...، ووجه الغرابة لا يخفى على ذوي الهمي» اهـ.

قلت: لا يَتَنَزَّلُ البيت إلا بتنوين «أَمْرَاتٌ» كما نَصَّ عليه القاري، ولا تَعْتَرَ بكثرَةِ مَنْ أَضافَهُ من مُحَقَّقي الشروح والطبعات.

(أ) أشار المحقق إلى أنه في إحدى نسخ التحقيق: «كالطور».

(ب) كقراءة حمزة: «لَسَاءَ لَوْنَ يَهُ وَالْأَرْحَامُ» [النساء: ١]، وهو جاز عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين.

- ٩٧ - عِمْرَانَ<sup>(١)</sup>، الْقَصَصُ،

(٢) تحريرم . (٣) معيّنة . (٤) سمع . (٥) يُخَصُّ بـ(٦) (٧)

(١) ينصب «يوسف» و«عمران» في نسخة النظام وأكثر الشروح والطبعات.

قال القاري ص ٣٠٢: «بنصب (يوسف) و(عمران) على الظرفية، أي: الكائنة فيهما<sup>(١)</sup>، وكذا (القصص) وسُكّن بالوقف» اهـ.

ونَقْلَ القاري عن اليميني قوله: «(يوسف) مبتدأ، خبره ممحض، أي: محلُّها سورة يوسف، وقوله: (عمران القصص) معطوفان على (يوسف)، وحرف العطف ممحض للوزن» اهـ.

و عند الشهرياني في جامعه:

وامرأت يوسف آل عمران القصص

يز يادة «آل»، وهو غير موزون.

<sup>(٢)</sup> بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

أما القاري فقال ص ٣٠٣: «منصوب أيضاً على الظرفية أو على المفعولية» اهـ.

ولا يجوز تنوينه كما وقع في بعض الطبعات.

(٣) ياسكان النساء وجواباً للوزن <sup>(ب)</sup> كما نص عليه ابن الحنبلي، وقال ص ١٨٢: «والأولى أن يجعلها <sup>(ج)</sup> مُحكَمَيْن بالاسكان على وقف من يقف عليهما بالباء» اهـ.

وَغَرِيبُ قَوْلُ الْقَارِيِّ ص ٣٠٣: «وَ(مُعَصِّيَت) مُؤْنَةٌ لِكُوْنِهَا مُبْتَدًأ، وَجُوْزٌ جَرْهُ حَكَائِيَّةً لِأَنَّهَا وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ مَعْجُورَةً» اهـ.

ومثله لا يقع في مثل هذا؛ فلا يجوز في تاء «معصيت» إلا الإسكان كما نص عليه ابن الحبلي، ولا يتزئن البيت بتحريكتها فضلاً عن تنوينها، فلا تغتر بكثره من نوئه من محقق الشرف والطعات.

(٤) ياسكان العين وجوياً للوزن، فالمراد قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١].

(٥) قال القاري ص ٣٠٣: «وَيُحَضِّرُ بصيغة المجهول، ويجوز تذكيره باعتبار لفظ (قد سمع)، وتأتيه باعتبار سورته» اهـ.

(أ) في الأصل: «فيها»، والتصويب من الطبعتين الآخرين.

(ب) المراد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدْعُونَ وَمَعَصِيَتُ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٨ و ٩].

(ج) أي: «معصيَّت»، و«سُنَّت» التي في البيت الآتي.

٩٨ - (شَجَرَت)<sup>(١)</sup> : الْدُّخَان<sup>(٢)</sup> . (سُنَّت)<sup>(٣)</sup> : فَاطِر<sup>(٤)</sup>  
كُلًا<sup>(٥)</sup> ، وَالْأَنْفَال<sup>(٦)</sup> ، وَحَرْفٌ<sup>(٧)</sup> غَافِرٌ

= قلت: تذکیره بالمنثنة التحتية: «يُخَصُّ»، وتأنیبه بالمنثنة الفوقة: «تُخَصُّ»، وهو بالتدکیر في نسخة الناظم وأکثر الشروح والطبعات.

(١) بالرفع في نسخة الناظم وبعض الشروح والطبعات.  
قال البرنابادي ص ٩٧: «مرفوع لفظاً مبتدأ، خبره: مرسومة بالباء، أو منصوب مفعولاً (زِبْرَة) على قياس ما مَرَّ» اهـ.

والأولى أن يُضَيِّط بالفتح كما في أكثر الشروح والطبعات؛ حکایة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الْرَّقْمَةِ﴾ [الْدُّخَان: ٤٣].

(٢) بالجر على الإضافة، نَصَّ عليه: طاش كبرى زاده، والقاري.  
وجَوَزَ القاري نَصْبَه حيث قال ص ٣٠٤: «بَجْرُ (الْدُّخَان) عَلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ بِمَعْنَى (فِي)، وَيَجُوزُ نَصْبُه عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بِنَزَعِ الْخَاصِّ» اهـ.

فائدة: «الْدُّخَان» بتخفيف الحاء المعجمة، وعامة الناس يُشَدِّدونها: «الْدُّخَان» وهو خطأ؛ قال تعالى: ﴿لَمْ أَسْتَوِي إِلَى أَسْلَاءٍ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فُصْلُت: ١١]، وقال أيضاً: ﴿فَارْتَقَبِ يَوْمَ تَأْنِي السَّمَاءَ بِلُدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الْدُّخَان: ١٠].

(٣) بإسكان التاء وجوياً للوزن، فالمراد كقوله تعالى: ﴿سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣].  
(٤) بالجر على الإضافة.

(٥) قال طاش كبرى زاده ص ٢٩٥: «(كَلَا): حال من (سُنَّتَ فَاطِرٍ)» اهـ، وكذا القاري.

(٦) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.  
وهو مجروراً عطفاً على «فَاطِرٍ»، نَصَّ عليه: طاش كبرى زاده، والقاري.

(٧) روایة «وَحَرْفٌ غَافِرٌ» عند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، وزکریا الانصاری، وابن الحنبلي، والفضالی، وابن يالوشة، وأشار إليها القاري.

قال د. أشرف طلعت ص ٤١: «قولُ الناظم: (وَحَرْفٌ غَافِرٌ) يُقرأً بِنَصْبٍ<sup>(٨)</sup> الفاء وجُرُّها» اهـ.  
وفي روایة: «وَأُخْرَى غَافِرٍ» وهي عند: ابن الناظم، والمزي، والقسṭلاني، وطاش كبرى زاده، والقاري، والمسعودي، ونسخة الناظم، وأشار إليها: ابن الحنبلي، والفضالی.

قال القاري ص ٣٠٤: «(وَأُخْرَى) أي: وَسُنَّتَ أُخْرَى هي في غافر، ذ(آخر) في محل جر، =

(٨) كما ضَبَطَهُ الشِّيخُ أَيْمَنُ سَعِيدُ ص ٥٦، وَنَصْبُهُ عَلَى نَزَعِ الْخَاصِّ.

- ٩٩ - (قُرِئَتْ عَيْنٌ)<sup>(١)</sup>. (جَنَّتْ)<sup>(٢)</sup>: فِي وَقَعْثٍ.  
 فِطْرَتْ)<sup>(٣)</sup>. (بَقِيَّتْ)<sup>(٤)</sup>. وَ(أَبْنَتْ)<sup>(٥)</sup>. وَ(كَلِمَتْ):  
 ١٠٠ - أَوْسَطَ<sup>(٦)</sup> الْأَغْرَافِ<sup>(٧)</sup>. وَكُلُّ مَا<sup>(٨)</sup> أَخْتَلَفَ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ: بِالْتَّاءِ عُرْفٌ

\* \* \*

= (غافر) بَدْلُهُ، وفي بعض الأصول: (وحرف غافر) بالجر<sup>(٩)</sup> مضافاً اهـ.  
 هذا وقد قال ابن الناظم ص ٢٩٥: «(وآخرى غافر) أي: آخرها» اهـ.  
 فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٣٠٤: «... وفي غافر: ﴿سَنَّ اللَّهُ الَّتِي قَدْ حَلَّتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسَرَ هُنَالِكَ الْكُفُّونَ﴾ [الأية: ٨٥] وهي آخر السورة، لكن قول ابن المصتب: «(آخرى غافر) أي: آخرها» غير مستقيم؛ للفرق بين الآخر والأخرى كما لا يخفى على ذوي النهى، ومع ذلك فهو بيان لِمَحْلِهِ لَا احْتِرَازٌ عن أَوْلِهِ أو آخِرِهِ لِعَدَمِ تَحْقِيقِ تَعَدُّدِهِ<sup>(١٠)</sup> اهـ.  
 وقال زكريا الأنباري ص ١٠٩: «وفي نسخة: وآخر غافر»<sup>(ج)</sup> اهـ، بسكون الراء وجوباً للوزن، وأشار إليها د. أشرف طلعت ص ٤.

(١) قال تعالى: «فَرَأَتْ عَيْنَتِي وَلَكُّ» [القصص: ٩].

(٢) بتونينه وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: «وَجَنَّتْ نَعِيمٌ» [الواقعة: ٨٩].

(٣) بسكون التاء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: «فِطْرَتَ اللَّهُ» [الرُّوم: ٣٠].

(٤) بسكون التاء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: «بَقِيَّتُ اللَّهُ خَيْرٌ لَّكُمْ» [هود: ٨٦].

(٥) بتونينه وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: «أَبْنَتْ عِمَّرَنَ» [التحرير: ١٢].

(٦) قال طاش كبرى زاده ص ٢٩٦: «ظرف لـ(كلمت)» اهـ، وكذا القاري.

(٧) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

(٨) كُتِبَتْ «وكل ما» في بعض الشروح والطبعات هكذا: «وكلما»، وهو خطأ بَيْنَ ؛ فـ«كُلُّ»: مبتدأ<sup>(د)</sup>، وـ«ما» اسم موصول في محل جر بالإضافة، ولا يصح نصبه كما عند بعضهم: «وكل ما».

(أ) عطفاً على «الأنفال».

(ب) فلفظ «سنَت» لم يَرِدْ في سورة غافر إلا مرة واحدة.

(ج) لم أجده هذه العبارة في الطبعتين الآخرين للدقائق المحكمة.

(د) قاله طاش كبرى زاده ص ٢٩٦.

## ١٧ - بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ

- ١٠١ - وَأَبَدًا بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ يُضَمُّ إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفُعْلِ يُضَمُّ
- ١٠٢ - وَأَكْسِرُهُ حَالُ الْكَسْرِ وَالْفُتْحِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ<sup>(١)</sup> غَيْرِ الْأَلَامِ كَسْرُهَا<sup>(٢)</sup>، وَفِي<sup>(٣)</sup> الْأَسْمَاءِ<sup>(٤)</sup> :

(١) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

(٢) قال القاري ص ٣١٠: «(غير) إما مجرور على أنه نعت (الاسماء)، أو منصوب على الاستثناء» اهـ.

إليك صورتها من نسخة الناظم فكأنها بأكثر من حركة: .

(٣) المثبت عند البرنابادي ص ١٠١: «كَسْرُهُ»<sup>(١)</sup>، وأشار إلى الرواية المشهورة.

(٤) انقسم الشرائح هنا بحسب المعنى المراد إلى فريقين:  
أحدهما: ذهب إلى أن «وفي» اسم بمعنى «تام».

قال زكريا الأنباري ص ١١٤: «(كسْرُها) أي: كسرُ الهمزة فيها (وفي) أي: تام» اهـ.

وقال ابن الحنفي ص ١٨٩: «... فإنه أراد بذلك أن كسرَها في الأسماء تام، ثم يَبَيَّنَ تلك الأسماء بقوله: ابن...» اهـ، وقال أيضاً ص ١٩١: «... وفي الثاني<sup>(ب)</sup> الجناسُ المُرَكَّبُ<sup>(ج)</sup>

بين (في) المُرَكَّبِ من الواو، (وفي) بمعنى (تام)» اهـ.

وقال الفضالي ص ٤٣٩: «(وفي) أي: تام» اهـ.

وقال القاري ص ٣١٠: «بتشديد الياء، سُكّنَ وقفاً أو خُفْفَ فهو (فعيل) بمعنى (واف)، أي: تام، والمعنى: كسرُ الهمزة فيها تام» اهـ.

والآخر: ذهب إلى أن «في» حرف جر، والواو قبلها حرف عطف، وهو المفهوم من شرح: ابن الناظم، والمزي، والقططاني، وطاش كيري زاده.

قال طاش كيري زاده ص ٣٠٢ - ٣٠٣: «(وفي الأسماء) خبر مقدم لقوله: (كسْرُها)...، قوله: (وفي ابن) عطف على قوله: (وفي الأسماء)، أي: الكسر في ابن...» اهـ.

(أ) الضمير عائد على الهمزة.

(ب) أي: وفي البيت الثاني وهو: «واكسره حال الكسر...».

(ج) الجناس المركب: هو أن يتافق اللفظان في الحروف والحركات والخط مع اختلاف معناهما بشرط أن يكون أحدهما تماماً والآخر مركباً مع حرف لا غير.

١٠٣ - (ابن) مع (أبنة)<sup>(١)</sup> (أمريء) و(اثنين) و(أمراة) و(أسنم) مع (اثنتين)

\* \* \*

= فَتَعَقَّبُهُ الْقَارِي بِقُولِهِ ص ٣١٢ - ٣١١: «وَأَمَا قُولُ الرُّومِي (.) . . . فَلَيْسَ فِي مَحْلِهِ بِلْ خَطَا مِنْ جَهَةِ الْمَبْنِي وَكَذَا مِنْ طَرِيقَةِ الْمَعْنَى . . .» اه، ثُمَّ شَرَعَ فِي تَبَيِّنِهِ مَبْنِي وَمَعْنَى . . . أَمَا ابْنُ يَالْوَشَةَ فَجَزَمَ بِأَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ حِيثُ قَالَ ص ٩٨: «. . . فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قُولُهُ: (وَفِي) حَرْفٌ جَرٌّ لَا اسْمٌ، تَأَمَّلُ» اه.

وَالْوَاضِحُ مِنْ تَرْقِيمِ د. أَيْمَنْ سُوِيدَ أَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ ص ١١: «. . .، وَفِي». وَعَلَيْهِ يَكُونُ «ابن» فِي الْبَيْتِ الْآتِيِّ:

- بَدَلًا مِنْ «الْأَسْمَاءِ» كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ: زَكْرِيَا الْأَنْصَارِي، وَالْفَضَالِي، وَالْقَارِي . . . قَالَ الْقَارِي ص ٣١١: «فَقُولُهُ: (ابن) بِالْجَرِ بَدَلٌ مِنْ (الْأَسْمَاءِ) كَمَا قَالَهُ الشِّيخُ زَكْرِيَا، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ وَهُوَ الْأَظَهَرُ؛ فَالْمَرَادُ مِنْ (الْأَسْمَاءِ) الْآتِيَّهُ اه . . . أَوْ اسْمًا مَجْرُورًا عَنْدَ مَنْ اعْتَبَرَ «فِي» حَرْفٌ جَرٌّ . . .

(١) إن كان المراد اللفظ الذي في القرآن فقط فهو بالباء المفتوحة: «وَمَنِيمَ أَبْنَتْ عِمْرَانَ» [التحریم: ١٢]، فإن كان المراد على إطلاقه فهو بالباء المربوطة كما في نسخة الناظم . . . ولا يجوز تنوينه كما وقع في بعض الطبعات . . .

## ١٨ - بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

- ١٠٤ - وَحَادِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ إِلَّا إِذَا رُمِّتْ فَبَعْضُ<sup>(١)</sup> الْحَرَكَةِ<sup>(٢)</sup>
- ١٠٥ - إِلَّا يُفْتَحُ أَوْ<sup>(٣)</sup> يُنْصَبُ، وَأَئْسُمُ<sup>(٤)</sup> إِشَارَةً<sup>(٤)</sup> بِالضَّمْ: فِي رَفْعٍ وَضَمْ

\* \* \*

(١) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وظاهر كلام ابن الحنبلي أنه مبتدأ مؤخر حيث قال ص ١٩١: «(بعض حركة) يريد: فهناك بعض حركة» اهـ، وكذلك ابن يالوشة.

أما طاش كبرى زاده فإنه قال ص ٣١١: «نصب على أنه مفعول لفعل محذوف، أي: ايت (بعض)، وهو مضارف إلى (الحركة)» اهـ، وتبعه القاري وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٤٢.

(٢) بالتعريف عند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، والمزي، والفضالي، والقاري، والمسудى، ونسخة الناظم.

قال القاري ص ٣٢١: «هذا وفي النظم إيطاء<sup>(١)</sup> بتكرار (الحركة) وهو عيب» اهـ.  
وهو نَصْ منه أنه بالتعريف لأن الأول كذلك.

وفي رواية: «بعض حركة» بالتنكير عند: ابن الناظم، والقسطلاني، وزكريا الأنباري، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، وابن يالوشة.

(٣) قال القاري ص ٣١٧: «وفي نسخة: وينصب اهـ، بالواو.

(٤) قال طاش كبرى زاده ص ٣١١: «تمييز من (أئسم)» اهـ.

وقال البرنابadi ص ١٠٤: «منصوب لفظاً مفعولاً له للفعل» اهـ.

(أ) يُعدُّ الإيطاء من عيوب القوافي، وهو: تكرار الكلمة نفسها بمعناها في قافية القصيدة الواحدة، دون فصل بينهما بسبعة أبيات فأكثر، ولا يُعدُّ إيطاء كون إحدى الكلمتين معروفة والأخرى نكرة.

### [ خاتمة «الجزرية» ]

- ١٠٦ - وَقَدْ تَقْضَىٰ (١) نَظْمِيٌّ (٢) «الْمُقْدَمَةُ» (٣)  
مِنِّي لِقَارِئٍ (٤) الْقُرْآنِ (٥) تَقْدِيمَهُ (٦)
- ١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ
- ١٠٨ - [عَلَى الْثَّبِيِّ الْمُضْطَفَىٰ (٧) وَالَّهِ  
وَصَاحِبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ]
- ١٠٩ - أَبْيَاتُهَا: «قَافُ» وَ«زَايٌ» (٨) فِي الْعَدَدِ (٩)  
مِنْ يُخْسِنِ (١٠) التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ (١١)

\* \* \*

(١) قال طاش كبرى زاده ص ٣١٤: «وفي بعض النسخ: (وَقَدْ تَقْضَى)، والأول أصح» اه، وكذا القاري. قلت: لا يتنزّل البيت برواية «انقضى».

(٢) بتحريك الياء وجوباً للوزن، نصّ عليه: القسطلاني، والفضالي، والقاري.

(٣) بكسر الدال وفتحها، والكسر أشهر، راجع البيت رقم ٤ .

(٤) قال القاري ص ٣٢٢: «ويجوز أن يكون (قارئ القرآن) مفرداً مراداً به الجنس، أو جمعاً حذف نونه للإضافة» اه، راجع البيت رقم ٣ .

(٥) بغير همزة كفراة ابن كثير، راجع البيت رقم ٢٧ .

(٦) ويجوز ضم الدال: «تَقْدِيمَة» .

(٧) عند القاري: «أَحْمَدٌ»، وقال ص ٣٢٢: «بنوين (أحمد) للضرورة، وفي نسخة بدله لفظ المصطفى) وهو أولى كما لا يخفى» اه.

(٨) في حساب الجمل: القاف = ١٠٠ ، والزاي = ٧ ، فالمجموع: ١٠٧ .

(٩) عند عبدالرازق موسى ص ١٠٩ : «بِالْعَدَدِ» .

(١٠) رواية «مَنْ يُخْسِنِ» عند: ذكريا الأنصارى (١)، وابن يالوشة، والبرنابadi .

وفي رواية: «مَنْ يُتَقْنِ» وهي عند: عبدالرازق موسى، وعلي حسن سليمان، والقرش، ود. محمد شرعبي .

(١١) قال د. أيمن سويد ص ١٣ : «البيان اللذان بين حاصرتين من زيادات بعض العلماء، وليسوا من أصل المنظومة» اه.

وانظر الأمر وافياً في الصفحة الآتية تحت عنوان «خاتمة حول خاتمة الجزرية» .

(١) في الطبعة التي اعتمدتها لشرحه: «من يتقن»، وهو خلاف ما فيطبعتين الآخرين لشرحه.

## خاتمة حول خاتمة الجزرية

- ١٠٦ - وَقَدْ تَقَضَى نَظِمَيْ «الْمُقَدَّمَةُ» مِنْيَ لِقَارِئِ الْقُرَآنِ تَقْدِيمَهُ
- ١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خَتَامُ ثُمَّ الصَّلَاةَ بَعْدُ وَالسَّلَامُ
- ١٠٨ - [عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِيهِ مِنْوَالِهِ]
- ١٠٩ - أَبْيَاتُهَا: «فَافْ» وَ«زَايْ» فِي الْعَدْدِ مَنْ يُحْسِنُ التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ
- أ- البيتان ١٠٦ و ١٠٧ مثبتان في نسخة النظام وجميع الشروح والطبعات، ولا يجوز الفصل بينهما كما يفعل بعضهم، ولم يُشرِّن إلى شيء بعدهما: ابن الناظم، وخالد الأزهري، والمزي، والقططاني، وطاش كبرى زاده.
- ب- أما عبدالدائم فقد اكتفى بهما ثم قال ص ٢٤٤ - ٢٤٥: «ولم يُطعِ الناظم رَحْمَةَ اللَّهِ أَنْ يَصْلِي عَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ لِضيقِ المَقَامِ وَطَلَباً لِلَاختصارِ مَعَ قَصِيَّةِ لِذلِكَ وَعَظِيمِ الْأَهْتمَامِ، وَقَدْ كَمَلْتُهَا بَيْتِ فِي ذَلِكَ فَتَمَّ النَّظَامُ فَقُلْتُ:
- (٢) على النبي المصطفى المختار<sup>(١)</sup> وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ الْأَطْهَارِ
- ج- وقال زكريا الأنباري ص ١١٨: «وفي نسخة بعْدَ (والسلام): ... اهـ، وذكر البيتين ١٠٨ و ١٠٩، وكذلك ابن يالوشة.
- د- ولم يذكر ابن الحنبلي البيت ١٠٩ البَتَّةَ كما في شرحه المخطوط، خلافاً لمُحَقَّقِهِ الْذِي أَفْحَمَهُ فِي شرحه المطبوع.
- هـ- وعزى ابن الحنبلي والقاري البيت ١٠٨ إلى بعض التَّسْخَنَ، إلا أنَّ القاري أثبتَ «أحمدِ» بدل «المصطفى» وأشار إليه.
- وـ- وعن البيت ١٠٩ يقول ابن الحنبلي ص ١٩٨: «... لكن لا يخفى أنَّ هذا

(١) بتحریک حرف الرَّوِيِّ، ولا يجوز إسکانه كما فَعَلَ مُحَقَّقُ الطرازاتِ.

(٢) ذَكَرَهُ زكريا الأنباري وشَرَحَهُ، وعزَّاهُ القاري إلى بعض التَّسْخَنَ، ولعلهما لم يَطْلِعاً على عبارة عبد الدائم، ومن الطريف أن يأتي من بعدهما المسعدِي ليَغُزوَهُ إلى عبد الدائم.

البيت مع مَثُلُوه<sup>(١)</sup> خارج عن المقدمة بقرينة قوله في صدرهما: وقد تقضى نظمي المقدمة» اهـ.

ز - وعن البيت ١٠٩ يقول د. أشرف طلعت ص ٤٣: «وليس هذا البيت الأخير من الجزرية قطعاً؛ إذ لو كان منها لزادت الأبيات إلى مِئَةٍ وثمانين، ولوَجَبَ أن يقال: أبياتها (قاف) (وحاء) في العدد، إضافة إلى أنَّ قائلَ هذا البيت معروفٌ، وهو الشيخ المقرئ محمد بن أحمد السَّلَسِيلِيُّ، نسبة إلى (مِئَةٍ ابن سَلَسِيلٍ) بالقرب من (المَنْزَلَة) بمصر، ذَكَرَ ذلك ابنُ غازِي في شرحه على الجزرية» اهـ.

ح - وعند الضباع والطبعتين البحرينية والباكستانية الثانية بَدَلَ البيت ١٠٨ : على النبي المصطفى مُحَمَّداً<sup>(٢)</sup> وأله وصَحْبِه ذَوِي الْهُدَى ط - وقال د. أيمن سويد ص ١٣: «البيان اللذان بين حاصلتين مِن زِياداتِ بعضِ العلماءِ، وليسَا مِن أصلِ المنظومة» اهـ.

ي - وأخْتُمُ بقول زكريا الانصاري ص ٣١: «وعِدَّةُ أبياتها مِئَةٌ وسبعةٌ على ما في أكثرِ الشَّيخِ، ومِئَةٌ وثمانيةٌ على ما في أَقْلَها» اهـ.

\* \* \*

(١) في المطبوع: «متلويه»، والتصويب من المخطوط، ومراده بمَثُلُوه: البيت ١٠٨ .

(٢) بنصب «مُحَمَّداً» على المدح وذلك بقطع النعت؛ احترازاً من أن يقع في القافية إصرافٌ: وهو اختلاف حركة الرَّوِيِّ بين الفتحة وغيرها، وهو من عيوب القوافي .

## الفهرس

|    |  |
|----|--|
| ٦  | - کلمة الوکيل المساعد لقطاع المساجد                    |
| ٧  | - کلمة رئيس لجنة مراجعة المصاھف                        |
| ٩  | - أجزاء مقدمة التحقيق                                  |
| ١١ | - مفتتح الكتاب   |
| ١٤ | - الحديث عن «المقدمة الجزرية» لأن ابن الجوزي رحمه الله |
| ٤٢ | - الحديث عن «تحفة الأطفال» للإمام الجمزوري رحمه الله   |
| ٤٧ | - ترجمة موجزة لأن ابن الجوزي رحمه الله                 |
| ٥٠ | - ترجمة موجزة للجمزوري رحمه الله                       |
| ٥٥ | - منظومة المقدمة فيما يحب على قارئ القرآن أن يعلمه     |
| ٦٣ | - التعليقات على المقدمة الجزرية                        |
| ٦٥ | - [مقدمة «الجزرية»]                                    |
| ٧١ | ١- باب مخارج الحروف                                    |
| ٧٦ | ٢- باب صفات الحروف                                     |
| ٨٠ | ٣- باب التجويد   |
| ٨٣ | ٤- باب الترقيق   |
| ٨٥ | ٥- باب استعمال الحروف                                  |
| ٩١ | ٦- باب الراءات   |
| ٩٢ | ٧- باب الألآمات وأحكام متفرقة                          |
| ٩٥ | ٨- باب إذعام المتماثلين والمتجانسين                    |
| ٩٦ | ٩- باب الضاد والظاء                                    |

|   |     |
|---|-----|
| ١٠ - باب التحذيرات  | ١٠٥ |
| ١١ - باب اللون وال Mime المُسَدَّدَتِينَ وال Mime الساکنة | ١٠٦ |
| ١٢ - باب أحکام اللون الساکنة والشُّنُون                   | ١٠٧ |
| ١٣ - باب المد   | ١١٠ |
| ١٤ - باب معرفة الوقف والأبتداء                            | ١١٢ |
| ١٥ - باب المقطوع والموصول                                 | ١١٧ |
| ١٦ - باب الثناءات   | ١٣٠ |
| ١٧ - باب همز الوصل  | ١٣٧ |
| ١٨ - باب الوقف على أواخر الكلم                            | ١٣٩ |
| - خاتمة «الجزرية» [                                       | ١٤٠ |
| - خاتمة حول خاتمة الجزرية                                 | ١٤١ |
| - من تحفة الأطفال والعلماني في تجويد القرآن               | ١٤٥ |
| - التعليقات على تحفة الأطفال                              | ١٥١ |
| - [ مقدمة «التحفة» ]                                      | ١٥٣ |
| ١ - أحکام اللون الساکنة والشُّنُون                        | ١٥٥ |
| ٢ - حکم اللون وال Mime المُسَدَّدَتِينَ                   | ١٥٩ |
| ٣ - أحکام الـ Mime الساکنة                                | ١٦٠ |
| ٤ - أحکام لام «أـ» ولام الفعل                             | ١٦٢ |
| ٥ - في المثنين والمترادفين والمتجانسين                    | ١٦٥ |
| ٦ - أقسام المد  | ١٦٦ |
| ٧ - أحکام المد [ مع الهمز وبِدُونِه ]                     | ١٦٩ |

|           |                                   |
|-----------|-----------------------------------|
| ١٧١ ..... | - أَفْسَانُ الْمَدُّ الْلَّازِمِ  |
| ١٧٣ ..... | - [ حَاتِمَةُ «الْتُّحْفَةِ» ]    |
| ١٧٤ ..... | - حِسَابُ الْجُمَلِ               |
| ١٧٥ ..... | - قَائِمةُ مَصَادِرِ التَّحْقِيقِ |
| ١٨٠ ..... | - الْفَهْرَسُ                     |